دكتور أحمد كشك

من وظائف الصوت اللغوى

محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

من وظائف الصوت اللغوى

محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى

دكتور أحمد كشك

جامعة القاهرة - كلية دار العلوم

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر، إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ادارة الشئون الفنية.

كشك، أحمد

من وظائف الصوت اللغوى: محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى/ أحمد كشك . – ط١ . – القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .

١٤٤ص : ٢٤سم

تدمك: × ٨٩٩ ٢١٥ ٩٧٧

١ – الأصوات اللغوية الوظيفية

أ – العنوان ٤٠٤

الكتاب : من وظائف الصوت اللغوى محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى

المؤلف : د. أحمد كشك

رقم الإيداع : ٨٨٥٢ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 899 - X

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر، ولا يُسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر

الناشر : **دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

البريد الإلكترونى : DarGhareeb@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إليك يا أبى كلمات هذا الكتاب وفاء قرّ فى كبدى.

طيب الله مثواك وأسكنك فسيح جناته.

ابنك

تقديم

لدى صاحب هذا العمل إحساس بأن الدرس اللغوى لا يُفهم جزؤه دون وعى كامل بكل أبعاد هذا الدرس؛ ومن هنا حق له وهو فى نطاق صرفى أن يجعل الصوت هادياً له. وحق له فى نطاق النحو أن يوجه قيم الأصوات - وهى قيم يظهرها الاستعمال الذى كان أساس التقعيد - توجيهاً مفسراً. وحق له أن يستخدم المعطيات السابقة كلها فى سبيل فهم لفرع من فروع القول: هو فرع البلاغة العربى.

وما كان لصاحب هذا العمل فى عمله شىء إلا ترك علماء العربية يُظهرون أفكارهم من خلال استبطان خاص ومكث وئيد أمام رؤيتهم الساطعة؛ ومن ثم كانت أفكار هذا العمل نتاجاً مخلصاً لعطاء هؤلاء العظام.

لقد خشى صاحب هذا العمل أن تُصبح محاولة رؤيته الشاملة تيهاً فكرياً لا يصل به إلى بر آمن صحيح، غير أن توصية أنارت السبيل أمام هذا العمل الذى كان قد انتهى منه. هذه التوصية صدرت من مؤتمر خاص باللغة العربية واقعها ووسائل الارتقاء بها أمّه مفكرو مصر فى جامعة الإسكندرية من ٢٦ ديسمبر إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨١م. وتطلب التوصية التى تدور حول المناهج وطرق التدريس بالجامعات «استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى دراسة اللغة العربية والإفادة من الدراسات الصوتية فى بحوث الصرف والنحو والعروض واللهجات والقراءات وتحليل النصوص الأدبية».

كانت هذه التوصية حافزاً إلى إصدار هذا الكتاب وزاد من أمرها أن بعض معطيات هذا الكتاب قد أُلقيت فى صورة محاضرات على طلاب كلية الآداب فرع الخرطوم فوافقت من فؤاد صاحبها هوى فحزم أمره وتوكل على الله مُعترفاً أن حسنات هذا العمل مردها إلى ما أصدره الفكر اللغوى العربى، وأن زلاته مردودة إلى صاحب هذا الكتاب الذى يرجو من الله السداد والتوفيق.

د. أحمد كشك

الطبعة الثالثة

حين تصدر هذه الطبعة الثالثة لهذا الكتاب تتتابنى عدة انطباعات:

١) أن الصوت الإنسانى واقع وحياة، وهو هاتف مركب يتحرك تحرك الحياة بيسرها وتعقيدها، إنه نبرة خلاقة تجرى فى شعور الكلمة ونبض الجملة وحركة الدلالة والإبداع؛ ومن هنا فالبحث عن دور هذا الصوت فى منظومة اللغة مطلب ومرام.

٢) أن اللغة تدرس بشمولها ولا يستقل فرع من فروعها بدوره بعيدا عن بقية الفروع.

٣) أن البحث عن الوظائف هو الغاية التى من أجلها خلق الكلام. فشكرا لدار غريب التى منحت هذا المؤلف فرصة الاستمرار التى أرجو ألا تمثل عبئاً على الدارسين والقراء.

أحمد كشك

٢٠٠٥/٥/٣٠

فروع الدرس اللغوى
ودور الأصوات

لا يمكن لدارس واع حصيف أن يُنكر براعة العرب فى الدرس اللغوى.

فمن الأمور البدهية المسلم بها وجود جهد خارق عظيم بذله العرب من أجل خدمة لغتهم حيث كان الحرص عليها والاعتزاز بها دافعين إلى دراستها دراسة شمولية تبغى فى المقام الأول صون كتاب الله العزيز من شبهة التحريف وتبين كيف أنه بمنأى تماماً عن كل خطأ فى كل جانب من جوانبه اللغوية.

والعلم الذى يحكم دراسة اللغة **يُسمى علم اللغة**. وهو علم يتناول درس اللغة من كافة اتجاهاتها، فيدرس اللغة أيا كانت منطوقة أو مسموعة أو مكتوبة، ويمكنه أن يُضيف إلى ذلك دراسة الوسائل الممكنة والمتاحة لدرس اللغة؛ فلا غرابة إذا دُرس جهاز «المايك» وأصبحت دراسته جزءاً من اللغة؛ لأن ذلك الجهاز فى النهاية وسيلة هادفة وخادمة للغة.

والفروع التى يحويها علم اللغة خمسة: الأصوات والصرف والمعجم والنحو والدلالة.

وكل فرع من هذه الفروع يختص بجانب معين من جوانب اللغة.

فمدار البحث فى علم الأصوات "Phonology" أصوات اللغة حيث ينظر إليها فى سياقاتها ويبحث عن طبيعتها ووظيفتها: أهى أصوات ساكنة "Consonants" أم حركات Vowels؟ احتكاكية أم حنجرية؟ مجهورة أم مهموسة؟ إلى آخر ذلك من المباحث التى تخص الصوت اللغوى الذى هو جزء أساسى من البنية الصرفية والذى يلقى تماسكه ظلاً واضحاً على حدود الجملة العربية ذاتها.

إن موضوع الدرس الصوتى إذا هو الصوت اللغوى من حيث مخرجه ومن حيث صفته ومن حيث امتزاجه بغيره من الأصوات.

ومن البحث الصوتى أيضاً فهم تلك الملامح الصوتية التى تُصاحب التركيب اللغوى كله؛ وذلك كالنبر والتنغيم والطول والسكت وغير ذلك من السمات الصوتية التى لها علاقة كبيرة بالتركيب وفهمه.

ومدار البحث فى علم الصرف "Morphology" الوحدة الصرفية أى الكلمة حيث ينظر إليها من أمور كثيرة شكلية. منها على سبيل المثال: البحث فى أقسامها ووظائف كل قسم وما يُضاف إلى هذه الكلمة من زيادات وما يعتورها من حذف وكذلك النظر إلى اشتقاقها وجمودها إلى آخر ذلك من المباحث التى تخص الصيغة الصرفية عند أصحابها؛ وبخاصة من الناحية الشكلية.

ومدار البحث فى علم المعجم "Dictionary" المفردات أو الثروة اللغوية منظماً ومبوباً لها حتى يكون من السهل التعرف على معناها.

فهو بحث للكلمة من ناحية معناها، وهو خلاصة لتصور معنى الكلمة المفردة بعد تصور شكلها ووضعها فى سياق. وحين نقول إن المعجم بحث للكلمة المفردة من ناحية المعنى؛ فإن السبيل الأول للوصول إلى المعجم هو البدء بهذه الكلمة المفردة؛ لأننا نكشف فى المعاجم عن كلمات مفردة لا عن جمل.

والوسائل التى تنظم هذا البحث كثيرة منها الوسيلة الأبجدية ومنها القافوية ومنها الصوتية التقليبية. فإذا أردنا أن نبحث عن معنى الكلمات:

استكبر - أربك - لأكم؛ فإن السبيل لكل المعاجم بإيجاز هو رد هذه الكلمات إلى جذرها الثلاثى. وجذر الكلمات السابقة يُنظر إليه وإلى كلمته فى المعاجم الأبجدية[1] فى الأبواب الآتية على التوالى: باب الكاف للأولى، والراء للثانية، واللام للثالثة.

ويُنظر إليها فى المعاجم القافوية[2] فى باب الراء للأولى والكاف للثانية والميم للثالثة.

أما الكشف عنها فى المعجم التقليبى [3] فأمره تابع لأعمق أصوات الكلمة

---

(١) من هذه المعاجم: أساس البلاغة للزمخشرى والصحاح للزنجانى.
(٢) من هذه المعاجم: لسان العرب لابن منظور.
(٣) من هذه المعاجم : كتاب العين للخليل بن أحمد.

مخرجاً؛ ومن ثَم فالكلمات السابقة يُكشف عنها فى باب واحد هو الكاف؛ لأن الكاف أعمق حروف الكلمات السابقة مخرجاً.

وموضوع الدرس النحوى "Syntax" الكلمة المؤلفة مع غيرها، أو هو الجملة إذ تُدرس من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام وتوكيد ونفى، ومن حيث وظائف كلماتها؛ ومن هنا فالنحو دراسة للتراكيب وليس يضيق بحدود الإعراب ومشكلاته كلما أراد له بعض المتأخرين من دارسى العربية.

فهو دراسة تخص تماسك التركيب - أعنى الجملة - وبيان العلاقات الواردة فى أجزاء التركيب اللغوى.

ولعل من أهم ما يميز البحث النحوى أنه من الممكن الوصول إليه وقفاً على الناحية الشكلية؛ إذ من الممكن أن يتعامل الإنسان نحوياً مع مستوى من الكلام هرائي - كما يقول الأستاذ الدكتور/ تمام حسان - يخلو من المعنى تماماً.

فإذا قلنا هازلين: «طرلع المطائر بانسقاده فلما ارتام فى التلان تلمك». فمن اليسير اعتماداً على الوجهة الشكلية أن نحدد فعلية «طرلع» وفاعلية «المطائر» والجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه فى «بانسقاده» إلى آخر تلك الوظائف النحوية التى يمكن أن نكتفى بالدلالة الشكلية عند تمييزها.

قد يمثل الفهم السابق غرابة للدارس؛ لأن إدراكنا المستمر يرى أن النحو قرين وتابع للمعنى. فلا نحو بغير معنى. وهذا الإدراك حاصل لشدة ارتباط النحو بالمعنى ارتباطاً مباشراً حتى ليصعب على الدارس أن يفصم بين هذين الفرعين النحو والمعنى.

إن الفارق بينهما يبدو على مستوى التحليل حيث يرتبط النحو بالجملة من الناحية الشكلية ويتبعه علم المعنى ليعطى هذه الجملة دلالتها ومعناها.

لأجل ذلك فنحن نتصور أن المعنى فرع عن النحو أى الإعراب مخالفين تلك المقولة الشائعة التى تجعل النحو فرع المعنى؛ ودليلنا على ذلك أن جملة مثل: «خرج

محمد من المنزل صباحاً بغير إفطار». هذه الجملة تمثل أمرين: معنى تاما، وعلاقات نحوية سليمة؛ لإدراك الفعل والفاعل والجار والمجرور إلى آخره إدراكاً صحيحاً.

لكن ماذا يحدث لهذه الجملة لو رتبت ترتيباً آخر يُخالف قواعد النحو، أى قواعد التماسك السياق وقلنا: «من خرج إفطار بغير صباحاً المنزل»؟ هل تنبىء هذه الجملة حينئذ عن معنى؟ الجواب بالنفى. لكنها بمجرد أن ترتب ترتيباً نحوياً سليماً، يُوضح فيه الفعل مجاوراً للفاعل وحرف الجر لصيقاً للمجرور. هذه الكلمات ما إن يتحقق لها سلامة النحو حتى يأتى المعنى بالضرورة واضحاً.

فالنحو أصل يتلوه ويتبعه المعنى.

ويأتى المبحث الأخير خاصاً بفرع الدلالة أو المعنى "Semantics".

ويدور حول معنى الجملة كاملة شريطة أن يكون هذا المعنى مرتبطاً بالسياق مقامياً كان أو مقالياً.

فلو قلنا : «محمد مسافر»؛ فإن هذه الجملة لها معنى يختص به فرع الدلالة. ولا يمكن أن يقف المعنى عند هذا الحد إلا لو كانت الجملة مرتبطة بموقف معين يحدد العلاقة بين المتكلم والمستمع. فمن غير المعقول أن تحمل هذه الجملة فائدة لأى إنسان لا يعرف عن محمد المسافر أى شىء. ولو قلنا: نعم. جواباً لسؤال: هل محمد مسافر؟ فإن كلمة «نعم» تحمل قيمة الجملة كاملة وهى صحيحة فى سياقها؛ لأنها تساوى قولنا: نعم محمد مسافر.

وفرع الدلالة المحصلة النهائية للفروع اللغوية السابقة. فهو غايتها وما الفروع الأخرى إلا ممهدات له. فاللغة كلها ممثلة فيه. بل إن الحياة التى نعيشها تتمثل أيضاً فيه. وحسبك أن ترى لغة ناطقة تخلو جملها من الدلالات والمعانى. ماذا يكون حالها! لا شك أن مجتمعاً يلم شملها مجتمع ميت لا حراك به.

لو أن إنساناً شرقاً بالماء يقول لمن أمامه: أعطنى كوب ماء. ماذا يكون حاله إذا وجه مستمعه نفسه صوب أصوات هذه الجملة أو صرفها أو نحوها، ولم يضع فى اعتباره فهم معناها!

أعتقد أن صاحب الحاجة سوف يصيبه ضرر بالغ قد يصل به إلى الموت لعد، إجابة طلبه. وما ذلك بحاصل إلا لخلو هذه الجملة من الدلالة فى بال مستمعها.

وتمثل فروع اللغة السابقة حلقات لا تنفصم تتآزر لتسهم إسهاماً واضحاً فر تشكيل ما يُسمى الدلالة اللغوية. التى مرادها الإفهام وهو أمر بالغ الأهمية؛ لأن غاية اللغة كما قلت. ولو أردنا التعرف على هذه الفروع مظهرين التشابك؛ فإن فرع واحداً فيها يعبر عن هذه السمة تعبيراً واضحاً. فإذا قلنا:

و دع	قمر	السماء	قلب	مدينتنا

فإن المستطيل الأصغر يتناوله علم الأصوات. والأوسط يتناوله علم الصرف شكلياً والمعجم معنوياً. والأكبر يتناوله علم النحو شكلياً والدلالة معنويا. ولعل ما يؤكد فكرة التكامل والتشابك فى البحث اللغوى النظر فى المستطيل الأصغر وهو بحث يتناول حرف الواو، متفهماً طبيعتها ومخرجها، والوظيفة التى تؤديها فر الكلمة. وهو بحث صوتى فالواو جزء أساسى فى معنى كلمة «ودع» معجميا وجزء أساسى فى تكوينها الصيغى؛ لأن وضعها الخاص فى هذا السياق مسلم إلى بيان صيغتها.

إن وضع صوت الصاد مثلاً مكان هذه الواو يجعل الصيغة بمعنى آخر تحمله كلمة «صدّع» وهو معنى صيغى لا يستقيم مع بقية التركيب. كما أن صوتاً كالهمز يضاف إلى هذه الكلمة مع تسكين فائها وتخفيف عينها لتصبح «أودع»، يحدث خلافاً بين الكلمتين من الناحية الصرفية؛ حيث تكون العلاقات التشكيلية لكلمة «أودع» مختلفة عن علاقات «ودع»؛ فمضارع الفعلين مختلف من الناحية الصرفية.

ومما يدل على ارتباط الصوت ارتباطاً وثيقاً بالبنية الصرفية: أن قيم تأليف الكلمات تعتمد على قيم الأصوات ذاتها؛ فترتيب الحروف وتأليف الكلمات من خلال

الأصوات له قواعد تحكمه حيث لا يسمح فى صيغةٍ ما بتجاور الهمزات أو الباءات مثلاً تجاوراً ترفضه طبيعة تأليف ونظم الكلمات اللغوية. فلم تقبل اللغة تجاور الهمزتين فى أمثال : ءُءْمن ـ أألم ـ أأثر ـ. وكذلك فى أمثال: إإمان ـ إإذاء ـ إإثار. وكذلك فى أمثال : أأبار ـ أأثار ـ أأجال؛ ومن هنا كان البديل الذى يحل مشكلة ذلك التجاور المرفوض هو مجىء تلك الكلمات المفترضة على النحو التالى كما يرى الصرفيون:

«أومن ـ أولم ـ أوثر» و«إيمان ـ إيذاء ـ إيثار» و«آبار ـ آثار ـ آجال».

إن التجاور الصوتى فى اللغة له ما يحكمه. ولعل توزيع الكثرة والقلة فى الحكم على الصيغة. وهو حكم إحصائى؛ ينبنى على أساس من قابلية التجاور الصوتى بين حروف الكلمات، وعلى توزيع أصواتها توزيعاً عادلاً من خلال خواصها. فكثرة الكلمات تنتمى إلى الصيغ التى تتوزع حروفها على مخارج صوتية مختلفة؛ لِجنوحها إلى اليسر والسهولة. وأقلها ما توزعت حروفه على مخرج واحد، أو مخارج متقاربة. فمن قبيل الكثرة الكلمات : علم ـ بدع ـ فعل ـ ملأ.

ومن قبيل القلة الكلمات: تبر ـ شذر ـ قلق ـ ضمد.

ومما يؤكد ارتباط الظواهر الصوتية ارتباطاً كاملاً بالنحو؛ العلامات الإعرابية. فهى دلالات صوتية. نستدل من خلالها، ومن خلال غيرها على فهم الباب النحوى وتحديده. وليس ذلك فحسب. إذ من الممكن أن تؤدى تلك العلامات إلى فهم دلالى. ولعل حديثاً لابن يعيش فى شرح المفصل جـ/١ ص/١١ يوضح ما نريد.

يقول ابن يعيش: (ألا ترى أن الرجل إذا أقر فقال لفلان عندى مائة غيرُ درهم برفع «غير» يكون مقراً بالمائة كاملة؛ لأن «غير» هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها. وكذلك لو قال له علىّ مائة إلا درهم؛ كان مقراً بالمائة كاملة لأن «إلا» تكون وصفاً كغير... ولو قال له عندى مائة غير درهم أو إلا درهماً لكان مقراً بتسعة وتسعين لأنه استثناء).

إن المظاهر الصوتية يمكن أن تُستخدم استخداماً بالغاً فى تأسيس بقية الفروع اللغوية وتوضيحها أيا كانت كما قلت صرفية أو نحوية أو دلالية. ولعل وقفة إزاء ظاهرة صوتية كالتنوين تدل على ذلك دلالة واضحة.

يحدد اللغويون العرب التنوين بأنه عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لا كتابة(٤). وهو دليل من أدلة اسمية الكلمة كما يرى الدرس اللغوى.

هذا العنصر الصوتى يُمثل ثراء لغوياً تبين اللغة من خلاله. فعل مستوى الإيقاع لا شك أنه يُمثل رنة، تُحدث قوة إسماع، حاملة ترديداً زمنياً طويلاً. لأن موقعا يحول الوحدة العروضية «فاعلاتن» إلى «تن تتن تن». أو مستفعلن إلى «تن تن نتن»؛ لمدرك تماماً القيمة الإيقاعية التى يقوم بها التنوين باعتباره عنصراً موسيقياً إيقاعياً. لقد فطن عروضيو العرب إليه وإلى قيمته فاستخدموه ضابطاً قافوياً فيما يُسمى تنوين الترنم والتنوين الغالى. ولأجله جوزوا صرف الممنوع من الصرف فى الشعر لما فى قبوله من مسايرة لغاية الإيقاع المطلوب.

يدل التنوين أيضاً على قيم صرفية أساسها: التفريق فى بنية الكلمة بين التنكير والتعريف. فإن عدم دخول تنوين عند النحاة على أسماء الأفعال مثل: صه ومه، وكذلك على الكلمات المختومة بويه كسيبويه وخمارويه وعمرويه؛ لأمر دال على تعريف المطلوب من هذه الكلمات ووضعها في نطاق التحديد، فالسكوت من صه السابقة سكوت معين، والمراد من سيبويه علم فاقت سمعته فى الدرس النحوى كل تصور. على حين أن التنوين إحكام لهذه الكلمات فى إطار الإطلاق والشيوع والتنكير.

---

(٤) رأى الدارسون فى تعريفهم عدم كتابة التنوين. وهذا أمر غير حاصل لأن القارىء للكلمات المنونة يدرك أن له رمزاً مكتوباً مادام له تمثيل نطقى. فحين توضع ضمتان على الاسم المرفوع، وفتحتان فوق المنصوب، وكسرتان تحت المجرور؛ فإن الحركة الأولى ليست إلا دليلاً على الرفع أو النصب أو الجر. وما الثانية إلا دالة على التنوين.
فالتنوين عنصر له ما يقابله من رمز كتابى، وإن كان هذا الرمز مخالفاً لرمز النون الأصلية. وهذا فارق يمنع الخلط بينهما. لقد كنا نجده فى كتبنا معبراً عنه برسم نون مقلوبة فوق علامة المرفوع؛ من أجل ذلك فإن الحكم بنفيه كتابة أمر غير وارد.

ألم يقم التنوين نحوياً بوسيلة الاختزال التركيبى. فأضحى وجوده دليلاً. أو قل إن أردت الصحة بديلاً عن كلمة محذوفة!

فلو قلنا كل ناجح بتنوين كلمة «كل» لكان مراد هذه الجملة مساوياً لقولنا: كل طالب ناجح. ألم يقم بديلاً عن جملة محذوفة كاملة!! فإذا نونا الظرف «إذ» من قولنا «دق جرس الباب وكنت حين إذ دق جرس الباب نائماً» لكان التنوين محدثاً لاختزال تركيبى حيث يصبح وجوده جاعلاً المثال على النحو التالى: «دق جرس الباب وكنت حينئذٍ نائماً».

إن التنوين يقوم بوظيفة العمل، كما أحسب، فاسم الفاعل المجرد من أل والإضافة يعمل فيما بعده النصب. ومعنى تجريده من أل والإضافة تنوينه. هذا الفارق يتضح من النموذجين: أنا ضاربٌ محمداً وأنا ضاربُ محمد. ولعل هذا الفارق النحوى ينبىء عن فارق دلالى.

والنص السابق لابن يعيش يوضح ذلك. وقد سمع عن الكسائى كما جاء فى الأشباه والنظائر جـ٣ ص٣٤٥ يقول: «اجتمعت وأبو يوسف عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو؟ فقلت ـ وأردت أن أعلمه فضل النحو ـ ما تقول فى رجل قال لرجل أنا قاتلُ غلامك وقال آخر أنا قاتلٌ غلامك أيهما كنت تأخذ به. قال آخذهما جميعاً. فقال له هارون أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحى وقال كيف ذلك، فقال الذى يؤخذ بقتل الغلام هو الذى قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض. فأما الذى قال أنا قاتلٌ غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾(٥).

ما ينبىء عنه هذا النص؛ أن التنوين الذى هو ظاهرة صوتية يقوم بدور دلالى. فالذى قال: أنا قاتل بالتنوين ربط الحدث بالمستقبل فلا جناية عليه؛ لأن الحدث لم

---

(٥) سورة الكهف آيتى ٢٣ - ٢٤ .

يحصل بعد. أما الذى قال: أنا قاتل بغير تنوين فقد ارتبط فعله بالمضى فصار حدثاً واقعاً. ومن هنا وجبت عليه الجناية.

لقد أضحى المظهر الصوتى عاملاً يأخذ سمة المفاضلة؛ حين تتعارض معه العناصر اللغوية الأخرى. فكم من قانون صوتى ضحت اللغة بقوانينها النحوية من أجله.

فحين تحرص اللغة العربية بناء على ذوق عرفى خاص بها على التخلص من التقاء الساكنين، وعدم السماح فى السياقات اللغوية بتجاور الساكن؛ فإنها فى سبيل ذلك تضحى ببعض القيم الصرفية والنحوية. فالمضارع صحيح الآخر معلوم أن علامة جزمه السكون. هذا السكون يتحول إلى كسر خشية التقاء الساكنين[٦] ففى المضارع «لم يضرب» حين يتلوه ساكن الأداة «أل» يحرك المضارع المجزوم بالكسر حيث يُقال «لم يضرب الفتى»؛ وإلا لالتقى ساكنان وهو أمر مرفوض فى اللغة.

وحين تحرص اللغة على مبدأ درء التوالى المكروه. فإنها فى سبيل ذلك تضحى بقواعد لغوية أخرى. فقد أمكن التضحية بتاء المضارع التى هى دليل المضارعة فى الفعل تجنباً من ثقل تجاور تاءين؛ ومن هنا فقد جاء المضارع أحياناً خلواً من تائه كما جاء فى قوله جل وعز: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ (الليل - ١٤). وقوله جل شأنه: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ (عبس - ٦).

وقول الشاعر:

أبرزوها مثل المهاة تهادى بين خمس كواعب أتراب

---

(٦) تكره اللغة العربية التقاء الساكنين لا لسبب عضوى. فكم من اللغات الأجنبية تقبل تجاور السكانين! وإنما لسبب ذوقى عرفى ولم تصرح اللغة بقبول الساكنين مكرهة إلا فى مواطن ثلاثة: تحتاج إلى نقاش. فى الوقف مثل: هذا بكر وتلك ريمّ. ومع كل مثلين مدغمين قبلهما حرف مد مثل: شابّة واصفارّ الوجه ولأمن اللبس كما لو قلنا: آلحسن عندك، لأن التخلص يأتى بخلط بين الاستفهام والخبر. والذى يريد رؤية مفصلة لهذه الظاهرة فعليه بالرجوع إلى رسالة الماجستير التى بعنوان «القيمة النحوية للموقع» لصاحب الكتاب.

والأصل فى كل: تتلظى ـ تتصدى ـ تتهادى.

وفى تجاور المتحركات كرهت اللغة جماع أربعة أصوات متحركة فيما يُشبه الكلمة الواحدة. فإذا جئت بالأفعال : كتب ـ ضرب ـ لعب. وهى أفعال مكونة من ثلاثة متحركات وأردت أن تصل بها متحركاً رابعاً كتاء الفاعل أو نون النسوة؛ فمن اللازم أن يسكن الثالث من هذه المتحركات حتى لا يحدث توالى أربعة متحركات فى نسق لغوى فتكون الكلمات: كتْبت ـ ضربن ـ لعبن.

وحين تحرص اللغة على التناسب الصوتى؛ فإنها تضحى بقضايا لغوية أخرى. فقد ضحت بقيمة التبعية الإعرابية فى النعت، فيما سُمى الجر بالمجاورة فى قولهم: هذا جحر ضب خرب، وهذا ماء شن بارد، بجر كلمتى خرب وبارد. وهما تابعتان لكلمتى جحر وماء المرفوعتين خبراً. لقد ضحت اللغة بقيمة المفعول حفاظاً على تناسب الفاصلة فى قوله جل وعز: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحي - ٣). فلم يُقَلْ وما قلاك؛ حتى يحدث تناسب صوتى مع «الضحى ـ سجى». وقوله جل شأنه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَى﴾ (الليل - ٥) فيه أيضاً تضحية بالمفعول فى مقابل الحفاظ على التناسب الصوتى.

وما حذف لام المضارع فى قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر - ١ ، ٤) دون أداة جزم إلا دليلاً على مراعاة التناسب. فالفعل «يسرى» معتل الآخر لا تُحذف لامه إلا فى حالة الجزم. فلا مبرر للحذف هنا من الناحية النحوية. وما تم حذف إلا للحفاظ على التناسب الصوتى والنماذج التى تؤكد التضحية بقيم لغوية للحفاظ على قيمة صوتية كبيرة وهى تؤكد بوضوح لا يرقى إليه شك أن الأساس الصوتى حاكم يمكن الاعتماد عليه فى توضيح قضايا لغتنا مهما كان فرعها.

ولعل موضوعات الكتاب التالية تؤكد كيف أن الاعتماد على منهج الأصوات يقيم فهماً صرفياً ونحوياً ودلالياً.

الوزن الصرفى المقارن

قصدنا من هذه المقارنة محاولة إعطاء مظهر شكلى صوتى يستطيع الدارس اللغوى الغريب عن اللغة العربية أن يتفهم من خلاله كثيراً من حدود الدرس الصرفى عند العرب. وأن يتعرف على طبيعة البنية للكلمة العربية. وحتى يصبح الموضوع مكتمل الأبعاد؛ فإننا نتناوله من خلال القضايا التالية:

أولاً - الميزان الصرفى والحاكم له

يطلق عليه القدامى من اللغويين معنى التمثيل. ويرون أنه معياريؤتى به لكى تحدد من خلاله هيئة الكلمة من عدة أمور منها: بيان الحركات والسكنات فى الكلمة، ومعرفة الأصلى والزائد فيها، والمذكور والمحذوف، والمتقدم من حروفها عن ترتيبه الأصلى والمتأخر إلى آخر الرؤى الصرفية التى توضح الصيغة العربية؛ ومن هنا يحق لنا أن ندرك أن هذا التعريف صورة مصغرة لعلم الصرف. فعلى الدارس العجل أن يقرأ الميزان الصرفى حتى يتسنى له إدراك كثير من قضايا علم الصرف كما يراه لغويو العرب.

ولأن ألفاظ اللغة العربية التى هى مدار البحث الصرفى ثلاثية الأصول عند كثرة الدارسين. وهذا أمر محسوس من خلال كون كلمات اللغة أكثرها ثلاثى. فإن الصرفيين العرب استخدموا مقياساً أو معياراً مكوناً من ثلاثة أحرف تُوزن وتُقاس عليه كلمات اللغة. وقد اختاروا لهذا الميزان حروف الفاء والعين واللام مجموعة فى كلمة «فعل» على أن تكون الفاء مقابلة بالأصل الأول من أصول الكلمة. والعين مقابلة بالأصل الثانى. واللام مقابلة بالأصل الثالث، مع تماثل هذه الحروف مع أصول الكلمة فى الحركات والسكنات. ومع مراعاة الزائد والمحذوف والمحول إلى صوت آخر كما يبدو من دراساتهم فى هذا الموضوع.

والسمة الأساسية التى تحرك الميزان الصرفى هى البحث عن أصل الكلمة وتحديده. واعتبار الأصل فى الدرس اللغوى العربى بعامة أمرا لازما مفروضا سواء أكان موافقاً للاستعمال اللغوى أم غير موافق له.

فمما راعى فيه الوزن الصرفى الأصل، وكان الأصل مطابقاً للواقع الاستعمالى للغة. وزن الكلمات: كتب - سفرجل - انتصر - انحبس - قلّ؛ حيث وزنها على التوالى: فعل - فَعَلّلْ - افتعل - انفعل - فُلّ .

ومما راعى فيه الميزان الصرفى الأصل وكان فرضاً لا يؤكده الاستعمال اللغوى وزن الكلمات: قال - سعى - يقول ؛ فإن الوزن هو «فعل» للكلمتين الأولى والثانية. و«يفعل» بضم العين للكلمة الثالثة. وما كان هذا الوزن موافقاً لمنطوق هذه الكلمات وإنما هو موافق لأصلها المفترض وهو: قوَل وسعىَ بفتح الواو والياء. ويقُول بتسكين القاف وضم الواو. وهذه الرؤية افتراض وإن كان له وجود فى النظام التشكيلى للغة؛ لأن اعتبار الواو فى قال. واعتبار الياء فى سعى على سبيل المثال راجع إلى تصور صيغ أخرى تدور فى إطارجذر هذه الكلمات كالمصدر وهنا فالتصور الموجود ينبنى على أساس فهم الصيغة بفهم صيغة أخرى.

ومن ذلك أيضاً وزن الكلمات: إزدان - ازدهر - اصطبر. فإن وزن هذه الكلمات «افتعل» مراعاة لأصل مفترض لا وجود له فى الاستعمال اللغوى؛ لأن المفترض لهذه الكلمات هو اعتبار ازتين وازتهر واصتبر بوجود تاء أصلاً للدال أو الطاء.

ثانياً: الميزان المقطعى والحاكم له

لا يمكن فهم الوزن المقطعى بعيداً عن فهم المقطع اللغوى. والمقطع [٧] اللغوى هو أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم: فكلمة مثل: كتب المكونة من ثلاثة أحرف يمكن نطقها على ثلاث وحدات: الكاف مفتوحة ثم التاء مفتوحة ثم الباء مفتوحة أيضا؛ وبذا تكون الكاف وحركتها وحدة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم ويستريح. ولو قلنا: قال لكانت الكلمة مكونة من كتلتين، هما أصغر ما يتوصل إليه الناطق حيث لا يمكنه أن ينطق الكلمة مقسمة إلا فى صورة قا - ل .

ولكل لغة من لغات العالم نظام مقطعى تتميز وتتحدد به. ويتضح النظام المقطعى للغة العربية بناء على قيمها وقوانينها الأصواتية من كراهية لالتقاء الساكنين، أو توصلاً إلى النطق بالساكن، أو دفعاً للتوالى المكروه إلى آخر ذلك من السمات الصوتية للغة العربية.

والنظام المقطعى الذى توصل إليه الدارسون. وجعلوه أساساً للغة يعتمد على المقاطع الخمسة الآتية:

---

(٧) المقطع (syllable) عبارة عن قيمة إسماع غالباً ما تكون صوت علة كما يرى ماريو باى فى كتابه «اسس علم اللغة» الذى ترجمه الأستاذ الدكتور أحمد مختار. وحول تحديد المقطع يوجد خلاف يصل به إلى حد الغموض. فمن تعريفاته: أنه تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماع طبيعية تقع بين حدين أدنيين من الإسماع. أو أنه أصغر وحدة فى تركيب الكلمة. أو أنه وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية. أو أنه الوحدة التى يمكن أن تحمل درجة واحدة من النبر. والذى يريد إيضاحاً فى هذه المسألة فعليه بكتاب استاذنا الدكتور تمام حسان «مناهج البحث فى اللغة». وكتاب الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر «دراسة الصوت اللغوى».

١ - **المقطع الأول:** وهو ما تكون من صوت صامت [٨] تتلوه حركة قصيرة ومثاله الكاف من كلمة «كتب». والراء من كلمة «ضرب». والعين من كلمة «علم»؛ ولأن علماء الأصوات يرمزون للصوت الصامت برمز الصاد. ويرمزون للحركة القصيرة برمز الحاء فى الدرس العربى فإن هذا المقطع رمزه. «ص ح».

٢ - **المقطع الثانى:** ويتكون من صوت صامت تتلوه حركة طويلة؛ أى حرف مد. ونماذجه الأدوات: لا - يا - ما . وكذلك المقطع «صا» من الفعل «صاد». ويرمز له بالشكل «ص ح ح».

٣ - **المقطع الثالث:** ويتكون من صوت صامت تتلوه حركة قصيرة فصوت صامت. ونماذجه الكلمات: لم - لن - عن - كم . والمقطع «جب» من كلمة «رَجَبْ» الموقوف عليها. ورمزه «ص ح ص».

٤ - **المقطع الرابع:** ويتكون من حرف صامت فحركة طويلة فحرف صامت ومن نماذجه كلمتا ريم وعيدْ الموقوف عليهما. والمقطع «مان» من كلمة «زمان» ورمزه «ص ح ح ص».

---

(٨) تنقسم أصوات اللغة إلى مجموعتين: مجموعة الأصوات الصامتة الساكنة Consonants. ومجموعة الأصوات الصائته أو الحركات Vowels . وأساس التقسيم راجع إلى الخلاف القائم بينهما من ناحية الخصائص الصوتية. فالسمة التى تجمع نطق الحركات هى حرية مرور الهواء فى الحلق والفم عند نطقها، وخلو المجرى النطقى حين ذلك من أى حوائل أو موانع. والحركات فى اللغة هى ألف المد وياء المد وواود المد. وأبعاض الحركات هى الفتحة والكسرة والضمة. ويرمز اللغويون لحرف المد أى للحركة الطويلة برمز (VV) . ويقابل فى العربية يرمز (ح ح). ورمز الحاء مأخوذ من أول حرف من نطق كلمة (حركة). ويرمزون للحركة القصيرة؛ ونقصد بها الفتحة والضمة والكسرة برمز (V) ورمزها العربى «ح».
والصفة التى تجمع الأصوات الصامتة؛ أن مجرى الهواء عند نطقها يعترضه حاجز من الحواجز فإما أن ينحبس الهواء معها انحباساً مطلقاً أو انحباساً ما.
هذه الأصوات الساكنة أقل وضوحاً فى السمع من الأصوات الحركية «الحركات» ونماذجها حروف الصاد والكاف. واللام والعين بشرط خلوها من الحركة ويرمز لها بالرمز (C). ومقابله العربى رمز (ص) أخذا من كلمة صامت. ومعنى هذا أن الصوت الصائت أى الحركة - له قيمة مستقلة توازى الصوت الصامت فى الحساب المقطعى. فكلمة: كتب مكونة من ستة أصوات هى: الكاف والفتحة والتاء والفتحة والباء والفتحة. وهى برمزها اللاتينى (CV-CV-CV. وبالرمز العربى: (ص ح - ص ح - ص ح).

٥ - **المقطع الخـامس:** ويتكون من حرف صامت تتلوه حركة قصيرة فحرفان صامتان. ونماذجه كلمتا بكر وذئب الموقوف عليهما. والمقطع «فكر» من كلمة «الفِكْر».

والمقطعان الرابع والخامس قليلا الشيوع. ولا يكونان إلا فى أواخر الكلمات وحين الوقف وهما من قبيل القيم الإيقاعية التى تتصل بقافية الشعر العربى.

ويضيف الأستاذ الدكتور/ تمام حسان مقطعاً سادساً [٩] مكوناً من حركة قصيرة يتلوها صوت صامت. ورمزه «ح ص». وهذا المقطع قرين همزة الوصل. ونحن نراه فى الفصحى مقطعاً افتراضياً لا وجود له ؛ لأن بداية هذا المقطع لن تتحقق إلا حين الوصل حيث يعتمد المقطع على ما قبله وما بعده ليُشكل نمطاً مقعطياً آخر. فإذا قلنا: «قال الشاعر»؛ فإن مقاطع هذه الجملة التى تداخلت فيها همزة الوصول الخاصة بأداة التعريف «أل» تُصبح» على النحو التالى:

(قا - لش - شا - ع - ر. ورمز هذه المقاطع: ص ح ح - ص ح ص - ص ح ح - ص ح - ص ح ؛ وهنا فلا وجود لذلك المقطع الافتراضى حيث لا وجود للهمز أو للصويت المعبر عن وصل الهمزة.

ولعل وجوده فى العامية أمر يكاد يكون مقبولاً حيث يمكن الإحساس فى البداية بصويت قريب من الهمز .

من أجل ذلك فنحن نكتفى بأن تكون مقاطع الفصحى الدالة عليها هى المقاطع الخمسة السابقة. وعلى أساس من هذه المقاطع نقول إن لدينا ميزاناً مقطعياً يزن الكلمة حاسباً تعداد مقاطعها، ونوع هذه المقاطع ليقابلها بميزان موازن لهذه المقاطع كماً وكيفاً. فإذا أردنا من خلال ذلك أن نزن كلمة «ضرب»؛ فإننا نقابل هذه الكلمة المكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة هى : ص ح - ص ح - ص ح . بميزان مكون من هذه المقاطع هو: «فعل». ويكون الوزن مطابقاً للواقع المستعمل للكلمة. وحين نزن

---

(٩) مناهج البحث فى اللغة ص ١٤٥ .

كلمة مثل «نام»؛ فإن هذه الكلمة المكونة من مقطعين هما: ص ح ح - ص ح تُقابل بميزان هو: «فال» مكوناً أيضاً من هذين المقطعين؛ أى أن هذا الميزان يُطابق الواقع المستعمل للكلمة بعيداً عن فرض أصل لها كما يتصور علماء الصرف.

هذا الوزن المقطعى قرين علم الأصوات. ولم يك بدعاً تماماً على الثقافة العربية. فقد أحسّ بعض العلماء بوزن كلمة «اضطرب» بعيداً عن تصور فرض غير مستعمل حيث وزنها بزنة «افطعل» ولم يقل «افتعل» بناء على أن الطاء كان أساسها الفرضى تاء. ووزن كلمة «ازدجر» على زنة «افدعل» فلم يسر إلا وراء الواقع اللغوى المستعمل موازياً له.

ولم يكن ذلك فحسب. بل إن هناك بعض رؤى صرفية تنظر إلى كتل الكلمات وأجزائها غير عابئة بأصلها. فحين يُقال إن صيغة منتهى الجموع هى كل صيغة على زنة مفاعل أو مفاعيل؛ فإن مفاعل هذه وزن مقطعى ترد تحته الصيغ الصرفية فواعل وفعائل. فقد جُمعت هذه الأوزان فى شكل واحد هو «مفاعل» [١٠] رغم اختلاف ترتيب الأصول فى إطار زيادات الكلمة.

---

(١٠) للأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين حديث عن الوزن الصوتى والإيقاعى. وهو حديث علمى جاد. راجع كتابه : المنهج الصوتى للبنية العربية ص ٤٩ .

ثالثاً - بين الوزن الصرفى والوزن المقطعى

من خلال رؤية الوزنين ندرك أن بينهما فروقاً منها أن الوزن الصرفى يعتمد أساساً على فكرة الأصول. وهى فكرة قرينة الدرس اللغوى العربى؛ حيث تجعل المثال المفترض أساساً حاكماً لما هو موجود. على حين أن الوزن المقطعى يرفض هذه الفكرة ولا يعتمد إلا على الواقع المستعمل وحده. فحين قابل الميزان الصرفى كلمة «نام» بزنة «فعل» سوّى بين الألف الموجودة فى نام، والواو الموجودة فى «نوم» وهى الأصل المفترض. وكان معنى ذلك أن الواو هى الأساس. ومادامت عنصراً أساسياً فى جذور الكلمة؛ فإن تطورها وصيرورتها إلى حرف الألف لا ينفى أصالتها عند الصرفيين وهنا تأتى الخطأة؛ فليست الواو فى «نوم» وهى حرف صحيح بمساوية للألف فى «قال» وهى حرف مد (١١).

من الفروق أيضاً أن الوزن الصرفى من عمل الصرفيين. ومن أجل ذلك فهو مرتبط ارتباطاً كاملاً بفكرتهم عن حدود الدرس الصرفى. تلك الفكرة التى تربط الدراسة الصرفية عندهم بمجموعة معينة من الكلمات. وهى فى عرفهم الأسماء المتمكنة المعربة، والأفعال المتصرفة .

وعلى هذا فلا تُدخل الدراسة الصرفية الكلمات التى من قبيل المبنيات من الأسماء كالضمائر وأسماء الأفعال إلخ ولا يقبل الدرس الصرفى الفعل الجامد ولا الحرف.

---

(١١) حدث خلط ما فى رؤية حروف العلة «الواو والألف والياء» عند الصرفيين القدامى أساسه اختلاف مسارات الواو والياء فمن خصهما بالعلة أخطأ المسار لأن استخدامهما يثبت غير ذلك فقد يُستخدمان حرفى مد أى حركتين طويلتين. وقد يُستخدمان صوتين صحيحين. وهنا يجب الحذر لأن الفارق بين الحالتين شاسع. فالواو فى كلمة «ولد». لا تتصل عن قريب بالواو فى كلمة «يدعو». فالأولى من قبيل الحروف الصحيحة التى تتحمل حركة كالباء والكاف واللام. والثانية حرف مد لا يحمل حركة بذاته: فكيف تحمل الحركة حركة!.

فالوزن الصرفى إذاً لا يزن كل كلمات اللغة. وإنما يتعامل مع الكلمات التى قبلتها الدراسة الصرفية؛ فإذا أعطينا الدارس الصرفى كلمتى «كاتب» و«ضرب» وزنهما لكون الأولى اسما متمكنا معربا والأخرى فعلاً متصرفاً. بيد أننا لو أعطيناه حرف جر مثل «من» أو فعلاً جامداً مثل «ليس» لم يستطع وزنهما لجهله أساساً بأصلهما.

أما الميزان المقطعى الذى لا تَشغله فكرة الأصول فهو يسير مع فكرة علماء اللغة المحدثين من أن كل كلمة صالحة للدرس الصرفى دون استثناء؛ ومن هنا فبإمكان هذا الميزان أن يزن كل كلمة واردة فى اللغة العربية قبلت الدرس الصرفى أو لا؛ لأنه حاسب للمقاطع ومقابل لها بما يماثلها ويوازيها.

من الفروق أيضاً فى حسبانى أن الميزان المصرفى يُقابل متعلم اللغة وبخاصة الناشئة بصعوبات لا تصل به إلى يسر فى الفهم والتحصيل؛ لأن فكرة الفرض والمقابلة تصعب على متعلم اللغة وتغرب. بينما الوزن المقطعى وسيلة سهلة الأدراك. فكم كنا ندرك حاجتنا الماسة حين تَعلّم اللغة إلى الوسائل الصوتية. لقد كان معلمنا أو شيخنا فى الكُتّاب أو المدارس الابتدائية قديماً يستخدم الوسيلة المقطعية عند القراءة، فقد كان ينادى قولوا معى «وزن» مقطعاً أياها إلى مقاطع ثلاثة. فنرددها نحن بصوت عال مسموع مقطعة هذا التقطيع الثلاثى.

الوزن الصرفى إذاً من خصوص الدرس الصرفى العربى فما وزن «فعل» مضافاً إليه كل الاعتبارات الصرفية إلا قرين الصرف العربى؛ على حين أن الوزن المقطعى، وزن عام يمكن تطبيقه على كل لغة موجودة على وجه هذه الأرض.

ومن أجل ذلك فهو أصلح سبيل لعرض الفكر الصرفى الخاص بلغة ما لجعله أساساً صالحاً للمقارنة.

ومن هنا فلو أراد دارس عربى أن يعرض للفكر العالمى صورة واضحة سهلة عن بنية الكلمات العربية؛ فعليه باستخدامه. ولعل عرضنا لبعض الرؤى الصرفية التالية على أساس صوتى مقطعى يضحى دليلاً صادقاً على هذه المقارنة.

رابعاً: بعض رؤى صرفية يمكن عرضها للمقارنة

من القضايا التى نصورها أوزان الثلاثى المجرد. وفى هذا التصوير سوف تُقسم الكلمة إلى مقاطع. مسجلين أصوات هذه المقاطع صامتة أو صائتة. ومستخدمين رمز الكتابة الصوتية الدولية [١٢] أساساً لهذا العرض. وكى تصبح المقارنة ذات بال سنجعل صيغتنا الصرفية وهى «فعل» أساس الموضوع. على أن تحول فى المقابل إلى رمز صوتى.

وأوزان المجرد الثلاثى فى اللغة ستة بناء على العلامة الموجودة بين عينى الماضى والمضارع فى النظر إلى حركاتهما. وكان المنظور يوحى بتسعة أوزان؛ بيد أن المستعمل من هذا المنظور أوزان ستة هى محل حديثنا.

---

(١٢) لاحظ علماء اللغة أن جميع الأبجديات التى تستعملها اللغات المختلفة ناقصة معيبة. لا تمثل واقعها المنطوق ولا تحدده تحديداً واضحاً؛ ومن ثَم فكروا فى وضع أبجديات صوتية تمثل المنطوق بكل دقة. ومع توالى المحاولات توصلوا إلى أبجدية تحوى فى إطارها أصوات اللغة المختلفة صامتة ومتحركة ممثلة بكتابة دولية ومثلوا فيها كل الأصوات المستخدمة محددين رموزاً لا تترك شيئاً فى كل اللغات. وكان نصيب الأصوات العربية أن تمثل فى الأبجدية الصوتية بهذه الرموز:

للصوائت أى الحركات رمزوا للفتحة القصيرة بالحرف اللاتينى «a». ولألف المد بالحرفين «aa» . وللضمة القصيرة بالحرف «u» ولواو المد بالرمزين «uu» . وللكسرة القصيرة بالرمز «i» ولياء المد بالرمزين «ii» . مع فهم أن هذه الرموز تصور كلى لطبيعة الحركات لأن لديهم التفريق فى حدود الحركة الواحدة.

وكان تمثيلهم لأصوات اللغة الساكنة مبنياً على النحو التالى كما يبدو من هذا الجدول الذى نقلناه من كتاب الأستاذ الدكتور أحمد مختار«دراسة الصوت اللغوى» مع تصرف يسير؛ لأننا وضعنا الواو والياء مرة فى حساب الحركات. ومرة فى حساب الأصوات الصامتة إذا تحركتا أى تحملتا حركة

=

الوزن الأول: وهو ما كان «فعَل» بفتح العين والذى مضارعه «يفعُل» بضم العين.

ومثاله: نصر التى مضارعها: ينصر ومع كتابة الوزن صوتياً وتصوره مقطعياً يكون التصور:

yan -ʕu - ru → na - sa - ra

yaf - ʕu - Lu → fa - ʕ a - La

وحين يُكتب الوزن ونموذجه بهذه الصورة؛ فإن الدارس يستطيع أن يسجل ملاحظات التغيير الصوتية كاملة دقيقة يسيرة. حيث أنواع التغيير التى حدثت تتركز فيما يلى:

اسم الصوت	الرمز العربى	الرمز الدولى	اسم الصوت	الرمز العربى	الرمز الدولى
الهمزة	ء	ʔ	الفاء	ف	f
الباء	ب	b	القاف	ق	q
التاء	ت	t	الكاف	ك	k
الثاء	ث	θ	اللام	ل	L
الجيم	ج (المعطشة)	ʤ	الميم	م	m
			النون	ن	n
الحاء	ح	ħ	الهاء	هـ	h
الخاء	خ	X	الواو	وَ	w
الدال	د	d	الياء	ىَ	y
الذال	ذ	ð			
الراء	ر	r			
الزاي	ز	z			
السين	س	s			
الشين	ش	S			
الصاد	ص	Ṣ			
الضاد	ض	ḍ			
الطاء	ط	x̣			
الظاء	ظ	ð̣			
العين	ع	ʕ			
الغين	غ	ɣ			

١ - تحويل حركة المقطع الثانى القصير فى الماضى من «fa» ويساوى ص ح.

أو CV إلى مقطع آخر هو «yaf» ويساوى ص ح ص .

٢ - تحويل حركة المقطع الثانى القصير من الماضى وهى فتحة قصيرة «a» إلـــى ضمة قصيرة فى المضارع «u».

وبذا ندرك أن من وسائل تحويل الماضى إلى مضارع تحويل المقطع الأول القصير إلى مقطع طويل بادئين المقطع بالأصوات

«t-n-ʔ-y» التى تُسمى حروف المضارعة وهى الياء والهمزة والنون والتاء.

إن الدرس القديم يتعامل بحسبة الحروف فيثبت إضافة كم جديد إلى الكلمة؛ على حين أن الوزن المقطعى لم يعترف بالإضافة الكمية وإنما بالإضافة النوعية حيث كم المقاطع واحد والخلاف فى نوع المقاطع.

الوزن الثانى: وهو ما كان ماضيه مفتوح العين ومضارعه مكسور العين.

ومثاله «ضرب» التى مضارعها «يضرب» .

وكتابته صوتياً ومقطعياً:

yaḍ - ri - bu		ḍa - ra - ba
	→	
yaf - ʕi - Lu		fa - ʕ a - La

وهنا تحول المقطع القصير إلى متوسط. وحولت حركة المقطع الثانى من فتحة قصيرة فى الماضى إلى كسرة قصيرة فى المضارع .

الوزن الثالث: بفتح عين الماضى وكذلك عين المضارع ومثاله:

فتح التى مضارعها يفتح. وبالتسجيل الصوتى :

yaf - ta - ħu		fa - ta - ħa
	→	
yaf - ʕa - Lu		fa - ʕa - La

الوزن الرابع: بكسر عين الماضى وفتح عين المضارع ومثاله:

سمع يسمع أى:

yas - ma -ʕ u	→	Sa - mi - ʕ a
yaf - ʕ a - Lu		fa - ʕ a - La

الوزن الخامس: وماضيه ومضارعه مسكورا العينين ومثاله:

جَدِب يجدب وبالتسجيل الصوتى:

ya - di - b u	→	fa - di - ba
yaf - ʕ i - Lu		fa - ʕ i - La

الوزن السادس: وهو ما كان ماضيه مضموم العين ومضارعه مضمون العين أيضاً

ومثاله: حسن يحسن وبالتسجيل:

yaħ - ṣu - nu	→	ħa - ṣu - na
yaf - ṣu - lu	→	Fa - ṣu - la

والتغيير ملحوظ فى المقطع الأول وهو أساس فى تحويل الماضى الثلاثى المجرد إلى مضارع. وأى تغيير آخر يمكن حدوثه عند التحويل؛ فإن التسجيل الصوتى المقطعى سوف ينبىء عنه. فلو قلنا: ما مضارع «وعد» لقلنا «يعد وهنا يكون التسجيل:

ya -ʕi - du	→	wa - ʕa - da
ya -ʕ i - Lu		fa - ʕ a - La

وهنا نقول إن التحويل المقطعى لم يصبه أدنى تغيير، إلا تحويل الصوت الصامت من المقطع الأول إلى حرف مضارعة مع إبقاء المقاطع على صورتها على هيئة ص ح - ص ح - ص ح .

بالوسيلة المقطعية السابقة يمكن أن تعرض اللغة من الناحية الصرفية على الغريب عنها فيدرك أوزان المجرد الثلاثى قارئاً سبل التحوير والتغيير من خلال التصوير المقطعى المسجل بالرموز الصوتية الدولية ولعل الجدول الذى يجمع فى طياته أوزان الثلاثى المجرد يكون مرآة للأجنبى الناظر إلى لغتنا.

الوزن الماضى	نموذجه	المضارع	نموذجه
fa ʔa (١٣) - La	na - ṣu - ra	yaf - ʔ u - Lu	yan - ṣu - ru
fa - ʔ a - La	da - ra - ba	yaf - ʔ i - Lu	yaḍ - ri - bu
fa - ʔ a - La	fa - ta - ħa	yaf - ʔ a - Lu	yaf - ta - ħu
fa - ʔ i - La	dya - di - ba	yaf - ʔ i - Lu	yady - di - bu
fa - ʔ i - La	sa - ʔ i - da	yaf - ʔ a - Lu	yas - ʔ a - du
fa - ʔ u - La	sa - ru - fa	yaf - ʔ u - Lu	yas- ru - fu

بعد هذا الجدول الصوتى المقطعى أحسب أننا لو أعطينا قارئاً أجنبياً عن اللغة صيغة ماض ثلاثى،مكتوبة بالرموز السابقة؛ فإنه لمدرك حدود التغييرات التى يمكن حصولها لهذه الصيغة. فإذا رأى مثلاً كتابة على صورة
«yaf ra ħu» ؛ لأدرك أنه أمام وزن يدوربين رقمى ٤ ، ٥ فى الجدول السابق فإذا ما أضيف إليه رموز «fa - ri - ħa» لعلم أنه أمام نموذج يمثله الوزن الخامس تماماً؛ ومن هنا تصبح هذه الوسيلة المكتوبة والمقروءة هدفاً واضحاً حين تعرض صور الكلمات فى كل لغات العالم على هيئة صوتية مقطعية. وتكون هذه الوسيلة أيضاً صالحة لأن تجعل حدود الكلمات العربية قرينة استخدام الحاسب الألكترونى؛ لأن تحويل الصيغ إلى مقاطع ورموز متعارف عليها ممهد كبير لتحويلها إلى أرقام يتقبلها الكمبيوتر.

---

(١٣) هذه الشرطة مستخدمة فاصلا بين مقاطع الكلمة.

وإذا أردنا أن نوضح للقارىء وسيلة تحويل صيغة الماضى إلى المضارع ثلاثية أو رباعية، مجردة أو مزيدة؛ أمكننا بالتسجيل الصوتى المقطعى إدراك. كل إمكانات التغيير. فالماضى «أكل» الثلاثى المبدوء بالهمزة (ʔa Ka La) ؛ لو جئنا بمضارعه لقلنا مستخدمين ياء المضارعة (ya ʔ Ku Lu).

وهو من أنماط المجرد الثلاثى الذى سبق الحديث عنه. فإذا كان المستخدم همزة المضارعة فإن التحويل يتم من (ʔ a Ka La) على نحو (ʔaa Ku Lu) ؛ وهنا يتحول المقطع الأول القصير (ʔa) وهو ما يقابل (ص ح) إلى مقطع من نوع (ص ح ح) أى (? aa) فى كلمة آكل.

والماضى «أكرم» مضارعه «يكرم»؛ أى أن (ʔaK ra ma) تحولت إلى (yuK ri mu) وهنا يُلاحظ أنه قد حوفظ على قيمة المقطع الأول ولم يحدث إلا تبادل فى صوت الصامت الأول من مقطع ʔaK حيث تحول إلى yuK؛ أى أن عنصر المضارعة أصبح بديلاً للصوت الأول من المقطع الأول مع تغيير صوته الصائت من فتحة قصيرة إلى ضمة قصيرة.

والماضى «قال» «qaala» مضارعه صورته يقول: «ya quu Lu» . وفى هذا التغاير نقول إن إتيان المضارع تم بإضافة مقطع قصير إلى بداية الكلمة فعلى حين جاء الماضى مكوناً من مقطعين هما قا - ل (ص ح ح - ص ح)؛ فإن المضارع قد أتى على ثلاثة مقاطع هى: ى - قو - ل (ص ح - ص ح ح - ص ح) . وشبيه به الماضى «صاد» الذى يوافق تغييره تغيير المضارع السابق مع خلاف مؤاده أن المقطع الثانى من المضارع «يقول» مكون من صامت وحركة طويلة هى واو المد. أما مضارع «صاد» وهو «يصيد» فالمقطع الثانى منه صامت وحركة طويلة هى ياء المد. ويأتى مضارع الفعل «نام» على هيئتهما مع كون المقطع الثانى مكوناً من صامت وحركة طويلة هى ألف المد. ودلالة ذلك أن المضارعات السابقة مقطعها الثانى على هيئة naa- Sii- quu ورمز الجميع هو «ص ح ح».

ويستطيع من ينظر إلى هذه التغييرات الحاصلة فى الأفعال المسماة لدى الصرفيين بمعتلة الوسط أن يقول:

إن الماضى إذا كان مكوناً من مقطعين أولهما من النوع الثانى «ص ح ح» وثانيهما من من النوع الأول «ص ح»؛ فإن المضارع يأتى مكوناً من ثلاثة مقاطع أولهما وثالثهما من النوع الأول. وثانيهما من النوع الثانى مع تراوح فى حركة المقطع الثانى بين الفتح والضم والكسر.

والماضى «استغفر» المكون من المقطع: اس - تغ - ف - ر. وهى مقاطع على نحو: ص ح ص - ص ح ص - ص ح - ص ح . هذا الماضى يأتى مضارعه «يستغفر» حاملاً المقاطع: يس - تغ - ف - رُ . وهى «ص ح ص - ص ح ص - ص ح ص - ص ح - ص ح ؛ أى أن كم المقاطع لم يختلف ولا كيفها وإنما يبدو الخلاف فى نوع الحركة ومن الواجب تسجيلها ولا اعتراض على ذلك بأنها حركة تختلف من نموذج إلى آخر؛ لأنه مهما تعددت أنواع الحركات فى الفصحى فهى حركات محصورة أقرب إلى النموذج الثابت. فتعدد الصوت الصائت ليس كتعدد الصوت الصامت. فالحركات مهما تنوعت داخلة فى نطاق الميزان المفترض له الفاء والعين واللام لأنها كمال له وعليه فإن النموذج الصرفى مكون من صوامت ثلاثة وحركات ثلاث.

وإذا اتجهنا صوباً آخر أساسه تحويل المضارع إلى أمر؛ فإننا نقول إن تحويله يتم على النحو التالى:

فالفعل المضارع «يضرب» yad - ri-bu . إذا حولناه إلى أمر فإننا نقول: id ? rib [١٤] ؛ وهنا تكون الصيغة المكونة من مقاطع ثلاثة قد تحولت إلى مقطعين؛ أي أننا استبدلنا بالمقطعين «ri-bu» وهما (ص ح - ص ح) مقطعاً متوسطاً هو «rib» أي ص ح ص.

والفعل المضارع «يقوم» المكون من ya - quu - mu يحول إلى أمر أساسه: «قم» qum؛ وهنا نجد أن مقاطع المضارع الثلاثة «ص ح - ص ح ص - ص ح» قد تحولت إلى مقطع واحد أو قل إن شئت الدقة تصبح مقطعاً واحداً من نوع (ص ح ص) . ومثل ذلك حاصل فى أمر الأفعال: يصيد - يطير - يصوم - يعود - ينام - يحار.

---

(١٤) هذا صويت لم تستطع الكتابة الصوتية أن تمثله إلا برمز الهمز ومعلوم أن همز هذاالفعل همزة وصل وعليه فإن إضافة نقطة تحته «?» كفيلة أن تميزه عن همزة القطع.

والفعل المضارع «يسعى» ʔas - ʔaa المكون من مقطعين متوسطين الأول من نوع ص ح ص . والثانى من نوع ص ح ح . هذا المضارع لو جئنا بالأمر منه لقلنا: اسع ʔ a - ʔis . والحاصل هو استبدال المقطع المتوسط ص ح ح بمقطع قصير هو ص ح . وشبيه بهذا الفعل الأفعال: يدعو - يسمو - يرمى - يقضى حين إتيان الأمر منها والمضارع «يشد» المكون من المقاطع ى - شد - دُ أي المكون من ص ح - ص ح ص - ص ح والذي يكتب صوتياً علي نحو ya 'sud-du يتحول حين إتيان الأمر منه على هيئة «اشدد» وهى كلمة مكونة من مقطعين اش - دُدْ أى ص ح [١٥] ص - ص ح ص .

مما سبق ندرك أن أنماط التغيير الحاصلة لتشكيل الأفعال يمكن أن تُعرض بوسيلة صوتية مقطعية نستطيع أن ندرك من خلالها مباشرة كنه ذلك التغيير ولعل التسجيل بالكتابة الصوتية العالمية يتيح فرصة أمام القارىء الأجنبى أن يتعرف حدود ذلك التغيير. فلا صعوبة من ناحية الإدراك إذا وضعنا أمامه هذين الجدولين اللذين يُصوران بإيجاز كيفية تحويل الماضى إلى مضارع، ثم المضارع إلى ماضٍ.

---

(١٥) هذا التصور المقطعى ينظر إلى همزة الوصل حين تبدأ الكلام. أما إذا كانت الهمزة فى وصل الكلام؛ فإن وجود هذا المقطع يأتى من تكوين آخر. فحين أقول: قلت لعلى اشدد الحبل. فإن مقاطع هذه الجملة هى: قل - ت - ل - ع - لى - نش . والمقطع «نش» ما هو إلا حصيلة حرفين. حرف من الكلمة السابقة وحرف من صيغة الأمر والأول هو نون التنوين التى حركت حتى لا يلتقى افتراض همز هنا لا وجود له ولم يعد الأمر معتمداً على بداية مقطعية مستقلة فبدايته متداخلة مع ما قبله كما هو ملاحظ.

جدول لتحويل الماضى إلى مضارع

الماضى	وزنه	المضارع منه	وزنه
ʔa - Ka - La	faʕa La	yaʔ- Ku - Lu	yaf - ʕ u - Lu
ʔa - Ka - La	faʕa La	(١٦)ʔaa Ku - Lu	(١٧)ʔ aa fu - Lu
ʔ aK - ra - ma	ʔaf - ʕa - La	yuk ri mu	yuf ʕ i Lu
qaa La	(١٨) faa La	ya quu Lu	ya fuu Lu
Saa ma	faa La	ya suu mu	ya fuu Lu
Ṣaa da	faa La	ya Ṣii du	ya fii Lu
naa ma	faa La	ya, naa mu	ya faa Lu
ʔis - Ta γ - fa - ra	ʔis - Taf ʕ a - La	yas - ta ɣ fi - ru	yas - Taf - ʕ i - Lu

---

(١٦) المضارع مع استخدام همزة المضارعة فى بدايته.

(١٧ - ١٨) لم نستخدم هنا الصورة الفرضية للكلمة المسماة بالأصل. ولا إشكال فى ذلك لأن الباحث الذى يريد التعرف على الأصل ليخبر به فكرة الأصول عند الصرفيين، عليه أن يقابل الميزان الصرفى المعتمد على الأصل بالميزان المقطعى فيقول مثلاً إن كلمة qaala وزنها المقطعى بعيداً على الأصل Faa la ووزنها المرتبط بمراعاة الأصل هو Fa ʔaL a . وحين يحدث هذه المقابلة يكون ذلك مدخلاً طبيعياً له لإدراك فكرة الأصل فى الدرس العربى.

جدول لتحويل المضارع إلى أمر

المضارع	وزنه	الأمر	وزنه
yaḍ ri bu	yaf ʕ i Lu	ʔ id rib	ʔ i ʕ aL
ya quu mu	ya fuu Lu	qum	fuL
ya Ṣii du	ya fii Lu	Ṣid	fiL
ya naa mu	ya faa Lu	nam	faL
yas ʕ aa	yaf ʕ aa	ʔis ʕ a	ʔf ʕ a
yar mii	yaf ʕ ii	ʔ ir mi	ʔif ʕ i
yad ʕ uu	yaf ʕ uu	ʔ id ʕ u	ʔf ʕ u
ya - Sud- du	ya fuL - Lu (١٩)	ʔus dud	ʔ uf ʕ uL

ولكى نبين بعد الجدولين السابقين كيف أن وسيلة التسجيل الصوتى المقطعى هادفة نحاول بها أن نعرض كيفية صوغ المشتقات من الجذر الثلاثى. فلو أردنا تحويل ضرب وتحويرها إلى صيغ المشتقات؛ فإن الجدول التالى يبين لنا ذلك:

---

(١٩) كان بالإمكان جعل العين التى تمثل الصامت فى المقطع الثانى أساس الكلمة وذلك مع كون صامت المقطع الثالث هو اللام ليصبح الوزن y a f su Lu ؛ ولكننا ابقينا على اللام فى المقطعين لنعطى إحساساً بإن هذه الحسبة حسبة مقطعية لا تستدعى حسبان الأصل تماماً.

الفعل	وزنه	المشتق	وزنه	نوعه
da ra ba	faʕa La	ḍaa rib	faa ʕ iL	اسم فاعل
		(٢٠) mad ruub	maf ʕ uul	اسم مفعول
		ḍar raab	fa ʕaal	صيغ المبالغة
		ḍa ruub	fa ʕʕ uuL	
		miḍ raab	mif ʕ aaL	
		ḍa rib	fa ʕ iL	
		ḍa riib	fa ʕ iil	
		ʔ ad rad	ʔaf ʕaL	أفعل تفضيل (٢١)

بهذه الكتابة الصوتية السابقة بان لنا أن فعلاً مكوناً من ثلاثة مقاطع قصيرة قد تحول إلى مقطعين أحدهما متوسط والآخر طويل، أو متوسط. ولو حركنا المشتقات بناء على تجنب الوقف؛ لكان لها أن تحول المقطع الطويل (ص ح ح ص) إلى مقطع متوسط هو (ص ح ح)،ومقطع قصير (ص ح). وكذلك تحول المقطع المتوسط (ص ح ص) إلى مقطعين قصيرين: ص ح - ص ح كما يبين ذلك من الجدول.

---

(٢٠) هذا المقطع لا دور له إلا فى حالتين عند الوقف ومع كل مثلين مدغمين قبلهما حرف مد كما فى كلمتى: زمان عند الوقف وشابّة ودابة فى وصل الكلام.

(٢١) لم نأت بنموذج للمشتق النحوى المسمى بالصفة المشبهة لأنها لاتقف نسبياً عند وزن محدد معين فقد تعددت أوزانها أكثر من غيرها؛ ولأنها وصف ثابت والنموذج الذى استخدمناه المعبر عن حدث الضرب والاتصاف به مما يدل على التغير والتجدد.

دلالات لا حصر لها يستطيع القارىء والدارس والمتعرف على اللغة أن يستنبطها ويسجلها من الناحية الشكلية ويجد الرؤية أمامه واضحة؛ لأن حدود التغيير معبر عنها ومرموز إليها بغير نقص ولا زيادة.

وختاماً للقول: فالوزن الصرفى المقطعى؛ أو قل الوزن الصرفى الصوتى بإمكانه أن يُصور كل التغييرات الحاصلة للبنية ويكشف عن نظامها. وبإمكانه أن يكون وسيلة لعرض الفكر الصرفى على مستوى الدرس المقارن وبخاصة فيما بين اللغات فى الأرومة الواحدة. وأيضاً بإمكانه مع استخدام ترقيمى أن يجعل القيم الصرفية وهى شكل فى المقام الأول قرينة استخدام الحاسب الالكترونى «الكمبيوتر». وبإمكانه أن يجعل المنظور اللغوى منظوراً عاماً لا يقف أمر فهمه عند حدود لغة بعينها وأخيراً فهذا الوزن يوحى بالتكامل بين فروع اللغة ويبين القدرة الكامنة التى تصل الأصوات بالصرف؛ فليست حدود الصرف بمنعزلة لا تأخذ نفسها بسبب من الأصوات وإنما الأصوات والصرف وجهان لعملة واحدة.

القلب المكانى

موضوع شغل بال الصرفيين العرب عند الحديث عن الميزان الصرفى وفيه يرون أن القلب المكانى عبارة عن نقل حرف أصلى من موطنه فى الكلمة إلى مكان آخر فيها بالتقديم أو بالتأخير. فكلمة مثل «ضرب» الآتية على وزن «فعل» لو قدمنا أصلها الثالث وهو الباء الموازية للام فى الميزان على فائها المقابلة لصوت الضاد؛ لأصبحت الكلمة المفترضة «بضر» ويكون وزنها مراعياً لحالة التقديم والتأخير فيكون بذلك «لفع».

والبين الواضح أن هذه الظاهرة القاعدية قرينة الأصل عندهم فلا اعتراف بتقديم أو بتأخير إلا للحرف الأصلى لا الزائد.

والنماذج التى يتناولها الصرفيون دليلاً على هذه الظاهرة وإحساساً بها منها:

أ - قالوا إن كلمة «ناء» التى بمعنى بَعُد» مأخوذة من النأى فأصلها إذا: «نأى» لأن المصدر يأتى منها ويجرى عليها؛ أى أن الترتيب الأصلى للكلمة أن تأتى النون فالهمزة فالألف التى أصلها ياء. ولكن كيف تحولت كلمة «نأى» هذه حتى أصبحت «ناء»؟.

قالوا إن لام الكلمة وهى «الياء» قد قُدمت على عين الكلمة وهى «الهمزة» فأصبحت الكلمة «نَيَىء»؛ وهنا تعرضت الياء لقلبها ألفاً بناء على قانون صوتى أساسه أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً؛ وهنا أصبحت الكلمة «ناء» بزنة «فلع» بعد أن كان الأصل منها قبل القلب على زنة «فعل».

ب - قالوا إن كلمة «جاه» أصلها «وجه» على زنة «فعل» قدمنا عين الكلمة وهى الجيم على فائها وهى «الواو» فأصبحت الكلمة «جوه» بوزن «عفل». وهذا التقديم قد عرض للواو كى تتحرك وينفتح ما قبلها؛ ومن ثم يمكن قلبها أو تحويلها إلى صوت الألف.

ج - قالوا إن كلمة «أيس» أصلها «يأس» بوزن فعل. ولكن قدمت عين الكلمة على فائها فأصبحت «أيس» على زنة «عفل» وما دل على القلب عندهم أن الياء لم تُقلب ألفاً هنا برغم تحقق شرط الإعلال بالقلب؛ وذلك أمر مؤذن بعدم طبعية الكلمة من حيث الترتيب. فالإعلال لم يمس الياء التى تحركت وانفتح ما قبلها؛ لكونها فى مكانها الطبيعى. ولست أدرى لماذا يختل القانون الصوتى وهو أمر حاكم أمام هذه الكلمة؟ لقد سار سيره الطبيعى مع كلمتى «نيىء» و«جوه». فلماذا لم يسر هذا المسار الطبيعى مع «أيس»؟ ربما كان ذلك راجعاً إلى كون النطق الأول فرضاً لم يسعفه استعمال. على حين أن الثانى جاء فرضاً طابق استعمالاً خاطئاً.

د - قالوا إن كلمة «حادى» مقلوب كلمة «واحد». وإذا كانت «واحد» على زنة «فاعل»؛ فإن «حادى» جاءت محولة عن «واحد» بالطريق التالى:

كانت «واحد» بوزن «فاعل» ثم أضحت «حادو» بوزن «عالف». ولأمر صوتى قُلبت الواو المتطرفة الواقعة بعد كسر واواً فأصبحت الصورة النهائية «حادى» بزنة «عالف».

٥- قالوا إن الكلمتين: آبار - آرام بهما قلب مكانى حيث أصلهما: ابئار وأرءام بزنة «افعال» التى هى جمع تكسير لصيغة بئر ورئم التى على وزن «فِعْل».

فما الذى حدث للكلمتين؟

حدث بهما قلب مكانى؛ لأن عين الكلمة وهى الهمزة فى الكلمتين قد قدمت على فائها فجاورت بذلك الهمزة الزائدة، وأصبحت الكلمتان على هاتين الصورتين: أأبار وأأرام. الهمزة الأولى زائدة متحركة بالفتح والهمزة الثانية أصلية ساكنة؛ وهنا تحولت الهمزة الثانية الساكنة بناء على قانون صوتى إلى حرف مد من جنس حركة الأولى لصعوبة تجاور همزتين. فكان شكل الكلمتين فى النهاية آبار، آرام بزنة «اعفال».

و - قالوا إن كلمة «أشياء» فى تصور صرفى من تصوراتها [٢٢] جمع لكلمة «شىء» جاء مماثلاً لزنة «فعلاء». حيث كان فى الأصل «شيئاء» كحمراء وصفراء وسمراء. والذى حدث أن لام الكلمة وهى الهمزة الأولى قد قدمت على فاء الكلمة التى هى الشين فأصبحت الكلمة «أشياء» على زنة «لفعاء».

ولأن الكلمة ممنوعة من الصرف بناء على أصلها قبل القلب؛ فإن المنع أيضاً موجود هنا. وإذا لم يوجد محقق له من خلال الصورة المقلوبة؛ فإن ذلك دليل من دلائل أن بالكلمة قلباً مكانياً.

ويأتى الصرفيون ببعض كلمات أخرى يجرون فيها مثل ما يجرى هنا، ويحاولون من خلال ذلك كله الوصول بالقلب المكانى إلى أن يكون قاعدة لغوية لها حكمها ونظامها فى اللغة حيث يرون أن من دلائل الإحساس بالقلب المكانى فى الكلمة ما يلى:

١- مخالفة الكلمة للترتيب الأصلى بناء على كثرة مشتقاتها التى تثبت تغير الترتيب كما رأينا فى ناء وجاه وآرام.

٢- كون الكلمة مع قلبها تأخذ حكم الأصل كما رأينا فى منع صرف كلمة «أشياء». والمنع حاصل لها بناء على أنها «شيئاء» لا «أشياء».

٣- كون الكلمة محققة لمظهر إعلالى دون جريان الإعلال وحصوله كما رأينا فى كلمة «أيس» مقلوب «يأس».

هذا هو حديث الصرفيين عن هذه الظاهرة. فما رأينا وما تعليقنا على القلب المكانى؟

---

(٢٢) من التصورات الموجودة فى كلمة «أشياء أن مفردها «شىء». وأن جمع هذا المفرد هو «أشياء» على زنة أفعال؛ وهذا التصور لا يرى قلباً مكانياً بها. ومن التصورات أن مفرد الكلمة «شِىّء» بتشديد صوت الياء مثل كلمة «بين» وجمعها على «أشيِئاء» بوزن «أفعلاء» وفى هذه الكلمة قد تخلصنا من همزتها الثانية التى هى لام الكلمة بالحذف دفعاً لثقل الهمزتين أو لتوالى شبه ثلاث الفات كما توهم الصرفيون؛ ومن هنا أصبحت الكلمة «أشياء» بزنة «افعاء» والقلب المكانى غير حاصل أيضاً.

كان من الممكن أن نجعل ندرة الكلمات التى تخص هذا الموضوع دليلاً من دلائل رفضه من نظامنا الصرفى؛ فمن غير المعقول أن يُقام بناء صرفى كامل من أجل حفنة من الكلمات نادرة. ولكن لأن الصرفيين اهتموا بهذه الظاهرة فنحن نرى فى الموضوع ما يلى:

أ ـ أن كثيراً من هذه الكلمات قد يكون راجعاً إلى خطأ لغوى غير مقصود فى الكتابة والإملاء حين مراعاة نطق خاطىء، فكثيراً ما يخطىء اللسان فى نطق بعض الكلمات فيكون التسجيل غير الواعى مسلماً إلى ثبات الخطأ ورسوخه. ولعل ذلك يرد كثيراً فى التبادل بين المكانين القريبين فى المخرج الصوتى. أو فى الرمز الكتابى، فإن كاتباً لكلمة مثل «نتثبت» لو كان يكتبها مسرعاً وأخطأ فى نطق حروفها كتابة فوضع نقطتين فوق الباء ونقطة تحت النون ونقطة فوق الثاء وهكذا فلا شك أن التسجيل هنا خطأ كتابى. لكن ماذا يحدث لو سجل ذلك فى كتاب وجاء قارىء إليه بعد أعوام طويلة أكان له أن يفترض أصلاً لهذه الكلمة وأن تقديماً وتأخيراً قد حدثا له فأصبح فى المكتوب قلب مكانى!

ولعل هذا التحريف الكتابى لم يكن غريباً فعلاً فى تراثنا فها هو صاحب الأشباه والنظائر يقول فى جـ ١ ص ٩٣ - ٩٤:

«ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم فى اضمحل امضحل، وفى اكفهر اكرهف وفى اطيبت ايطبت، وكذا قولهم لم ابله، وتحريف الحرف قولهم لابل ولابن وقام زيد قم عمرو أى ثم عمرو، وهو وإن كان بدلاً فإنه ضرب من التحريف».

وواضح أن النص اعتراف بأخطاء كتابية أدت إلى فهم إبدالى فالميم سبقت الضاد فى اضمحل واللام كُتبت نوناً والثاء كُتبت قافاً كما رأينا.

إن ظاهرة الخطأ غير المقصود هذه مدركة من واقعنا اللغوى فى حياتنا العامة. فنحن نرى تبادلاً عن طريق الخطأ والسهو فى لغة الأطفال، وفى لغة الكبار أيضاً حين يصعب تحقيق ورود الأصوات المتتالية فنحن نقول فى عاميتنا «قبقاب» ونسمع

من يخطىء النطق قائلا «بقباب». ونسمع من يقول «عقربة» ومن يخطىء قائلا «قعربة». ونسمع من يقول «أمحر» بدلاً من «أحمر». إن الطفل فى نطقه الأول لهذه الكلمة نجده معتاداً على نطق الكلمة على هيئة «أمحر» وحين يتوارد عليه التصويب المستمر الآتى من ضحك مجتمعه الصغير المحيط به - ما إن يتوارد عليه التصويب المستمر إذا به يسجل الصواب بعد جهد زمنى قائلاً «أحمر».

ماذا يحدث لو أن تسجيلاً كتابياً رصد الخطأ بجوار الصواب؟

هل كان لنا أن نفترض أن هناك كلمة ومقلوبها، أو أن الأصوب هو افتراض كلمة تعرضت للخطأ أحياناً. وواجب أن نعود بها إلى صوابها. وقد فعل المجتمع اللغوى بحاسته التى لا تخيب ذلك.

ب - إن بعض هذه الكلمات يمكن أن يرد أمره إلى اختلاف اللهجات[٢٣] فربما كانت الكلمة التى تصوروا قلبها عن أصل أصلاً وأساساً فى لهجة من اللهجات كما أن الكلمة الأساسية أصل فى لهجة أخرى.

فالظاهرة فى أمور منها يمكن ردها إلى اللهجات المختلفة. ولعل حديث المعرى فى رسالة الملائكة ص ٦ ، ٧ يوحى بمثل ما قلت «فأما جذب وجبذ ولقم الطرق ولمقه فهو عند أهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه مقلوباً بل يرون اللفظين كل واحد منهما أصل فى بابه».

ج - بعض هذه الكلمات لا يقبل العقل تصور أصله فلماذا نفترض أن آرام وآبار أصلهما أرءام وأبئار؟ هل كان ورود الأصل حقيقة واقعة فى لهجة ما؟ لماذا نتصور القلب فى هذه الكلمات ولا نتصور تخفيفاً وارداً للهمز فى هذه الكلمات

---

(٢٣) من الأخطاء التى وقع فيها لغويو العرب فى جمع لغتهم أنهم أغفلوا عاملين بالغى الأهمية فى جمع الكلمات وهما تحديد الفترة الزمنية وتحديد البقعة الجغرافية المكانية. فمن خلال تحديد الزمان والمكان تتأتى الدقة للجمع اللغوى ومن خلالهما يتعرف الدارس على حدود اللغة تماماً وتلك مسألة لم تراع تماماً لدى جامعى اللغة ولعل ذلك قد حدا بإيجاد صلة بين مجموعة من الكلمات ووضعها فى وادٍ واحد مع احتمال اختلاف الزمان والمكان.

تحقق من خلال وجود ألف المد؟ وإذا كانت آرام تصوراً منقلباً لجمع أساس مفرده كلمة «رئم» فهل يظل إيحاء القلب قائماً لو أن المفرد المقصود هو «ريم»!!

د ـ بعض أمور هذه الظاهرة كان أمراً مقصوداً لإقامة وزن وقافية فمما ورد من التصرف فى بنية الكلمة بإحداث قلب مكانى فيها قول الشاعر: «يدعى أبا السمسح وقرضاب سِأمه. بدلاً من وقرضاب اسمه[٢٤]» فقد خيف قطع همزة الوصل[٢٥] حين الوزن فعدل عن البدء بالهمزة بأن جاءت السين قبلها.

هـ ـ لا يمكن أن يكون القلب فى كلمة «أشياء» مرتبطاً بعلاقتها بالاسم «شيئاء» بناء على منع الصرف فى الصورة المقبولة دون مبرر إلا اعتبار الأصل الذى هو ممنوع من الصرف.

إن هذه الكلمة أخذت حيزاً كبيراً من فكر الصرفيين؛ لأنها قرينة آية قرآنية مقدسة وهى قوله جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (المائدة : ١٠١) .

إن تبرير منع الصرف بناء على ظن القلب المكانى تبرير أراه بعيداً وغير معقول؛ لأن منع الصرف فى هذه الكلمة قضية لها مبررها الصوتى الذى يرتبط بتصور مقطعى خاص لو اختلف ما تحققت الظاهرة.

ترى ماذا يحدث لكلمة أشياء لو جاءت منونة فى الآية الكريمة؟ إننا نكون بذلك قد والينا بين المقاطع المتوسطة التالية:

لو ـ عن ـ أش ـ يا ـ ءن ـ ءن ـ تب

وهى تساوى: ص ح ح ص ح ص ص ح ص ص ح ح ص ح ص ص ح ص.

---

(٢٤) القافية والأصوات اللغوية للدكتور عونى عبد الرءوف ص ١٤٦. والبيت أخذ كما يرى د. عونى من اصلاح المنطق ح ١ ص ١٥ ونوادر أبى مسحل ٩٤ .

(٢٥) برغم خوف الشاعر هنا فإنه مما يجوز للشاعر فى ضرورة أن يصل القطع أو يقطع الوصل.

سبعة مقاطع متوسطة توالت. وهذا التوالى لا يكسر حدته إلا تحويل مقطع من هذه المقاطع الطويلة إلى مقطع قصير. فإذا لم تتون كلمة «أشياء» كما جاء فى الآية؛ لكان التوالى على النحو التالى:

لوا ـ عن ـ أش ـ يا ـ ء ـ ءن ـ تب

وهو: ص ح ح ص ح ص ص ح ص ص ح ح ص ح ص ح ص ص ح ص

وبذا يكون عدم التنوين وسيلة صوتية ندرأ بها ما يُسمى بالتوالى المكروه الحادث من خلال ورود المقاطع السبعة. ونحن نعلم أن اللغة العربية تكره توالى الأمثال ولن يستقيم الحس اللغوى إلا بمنع التنوين.

هل من الممكن أن يكون التقبل الصوتى سائغاً حين تتوارد الهمزتان المكسورتان على هذا النحو إن إن. أو أن السائغ أن تخفف حدة الهمزة الأولى بالمنع والفتح فنقول أإنْ. إن هذا حل صوتى مقطعى لهذه الكلمة. ولعل الله يرضى عنا ويجنبنا مظنة الزلل .

و ـ لعل بعض الكلمات المقلوبة حين تقارن بأصولها تكون من قبيل الكلمات التى كانت ألفاظها متقاربة مع كون معانيها واحدة.

وأخيراً ما كان موضوع كهذا أن يُدرس دراسة صوتية تنأى عن الدرس التاريخى الذى يجرى من خلاله تتبع أحوال الكلمة فى مصادر لغتها. أين ظهرت؟ ومتى؟. وهل لها وجود فى لغة العرب وأشعارها أو لا؟

هنا فحسب يمكن أن يبين لنا وجه القضية واضحاً جلياً فى هذه الكلمات القليلة وأمثالها.

رأى فى نونى التوكيد

حين يتحدث الإنسان بكلام يحتاج إلى تصديق؛ فإن كلامه يحتاج إلى زيادة وتقوية، فكيف تتأتى هذه التقوية؟

إذا كانت الجملة المراد تأكيدها أو تقويتها اسمية أو فعلية. فمما يؤكدها تكرارها. ويكون ذلك توكيداً لفظياً فى عرف النحاة. لكن وسائل التوكيد غير ذلك أيضاً. فمما يؤكد الجملة الاسمية دخول لام التوكيد على المبتدأ ومنها دخول «إن» المشددة مكسورة الهمزة. ومنها الجمع بين الأداتين على أن تتأخر اللام كى يتحقق لها التجاور مع «إن». ومنها دخول الباء الزائدة على الخبر المنفى.

ومما يؤكد الجملة الفعلية دخول بعض السوابق عليها كالحرف «قد» أو اللام مع قد وكذلك وصل بعض اللواحق بها كنون التوكيد التى تكون ثقيلة أحياناً وخفيفة أحياناً أخرى. وتبدو الثقيلة فى قولنا : ذاكرنّ درسك يا أخى. وتبدو الخفيفة فى قولنا بتسكين النون : ذاكرنْ درسك. ومن الأولى قوله عز وجل: ﴿لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ (الأنبياء - ٥٧) ومن الثانية قوله سبحانه ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق - ١٥).

هاتان النونان لنا فيهما رأى نعرضه فى صورة الاحتمال لا القطع والجزم.

١- بين إن التوكيدية ونون التوكيد[٢٦].

من غير الممكن أن نغفل العلاقة الشكلية القائمة بين حرف التوكيد والناصب «إنّ» نون التوكيد وذلك لكونهما معاً دالين على التوكيد كل فى بابه؛ ولأنهما يشتركان فى حرف واحد مشدد هو النون؛ وبذا ندرك أن النون أساس فى

---

(٢٦) الحديث هنا قرين نون التوكيد الثقيلة.

التوكيد وكأن الحسبان يوحى بأنهما شىء واحد توزع مساره فى التركيب اللغوى على النحو التالى: أصبحت «إن» لتوكيد الجملة الاسمية. والنون وحدها دون الهمزة لتوكيد الفعلية، فنقول : إن محمداً ناجح. ونقول والله لأعاقبن المهمل. هذا التوزيع ما كان له أن يبعدنا عن تصورهما شيئاً واحداً. وقد أدى إلى ذلك التوزيع وأسلم إليه فيما أظن ما يلى(٢٧):

أ ـ أنه لابد من البدء بإن مع الاسم باعتبارها سابقة لأنه لو تأتى لإن أن تأتى لاحقة؛ أى فى النهاية لشاركتْ نون التنوين لاحقة الاسم مكانها. فلا يعلم فى «محمد» المنونة مثلاً أهى مؤكدة أم منونة؟

ب ـ أما كونها لاحقة للفعل فذاك أمر لا يوقع فى لبسٍ مع التنوين وذلك لعدم ورود التنوين مع الفعل.

ج ـ لا يمكن أن يكون وجود الهمز معها فى البدء، وعدم وجوده فى النهاية اعتراضاً ينفى التشابه بينهما لعلمنا أن متطلبات الفصل تخالف متطلبات الوصل.

ففى بدء الكلام ما كان ممكناً الإتيان بالنون المشددة وحدها حيث حرفها الأول ساكن؛ ولأن اللغة الفصحى تكره البدء بالساكن فمن الطبيعى أن يكون مجىء الهمز قبلها أساساً للاعتماد بهذا الساكن. وهذا الأمر لا ورود له فى النهاية.

د ـ مما يدل على كونهما أمراً واحداً مصاحبتهما معاً لأداة هى اللام. حيث تُصاحب هذه اللام إن المؤكدة فنقول: إن علياً لمسافر. وحيث تأتى هذه اللام أيضاً مصاحبة لنون التوكيد مع فعلها فنقول : والله لأسافرن إذا انتهيت من عملى.

هـ ـ لماذا نذهب بعيداً وقد أمكن للنون هذه أن ترد مع الاسم. وإن كان ذلك خاصاً بالصور المشتقة فقد ورد من الشواهد النحوية ما يثبت ذلك. مثل: أشاهرن بعدنا السيوفا بتوكيد اسم الفاعل بالنون. ومثل : أقائلن احضروا الشهودا.

---

(٢٧) للدكتور عبد الصبور شاهين رأى فى نون التوكيد ربما كان قريباً مما نراه حيث تصور قيام علاقة بين أن مفتوحة الهمزة ونون التوكيد. وهذا وارد فى كتابه: المنهج الصوتى للبنية العربية ص ٩٨.

ب ـ ارتباط النون الخفيفة بالشعر

نحسب أن ورود النون الخفيفة غالباً يصحب إسلوباً خاصاً هو الأسلوب الشعرى. فمن ورودها فى حقل هذا الفن قول الشاعر:

فأحربه من طول فقر وأحربا

وقوله:

وإيـــاك والميتات لا تقربنهـا ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وقول الآخر:

وهل يمنعنـــى ارتيـــاد البـلاد مـــن حـــذر المـــوت أن يأتينْ

وقول الشاعر:

لا يبعدن قومى الذين همُ سم العداة وآفة الجزر

النـازلـــون بكل معتـــركٍ والطيبون معاقد الأزرِ

فالأفعال: أحربا ـ فاعبدا ـ يأتين ـ يبعدن ، أفعال ختمت بنون التوكيد الخفيفة.

وحين تأتى النون الخفيفة قافية فإنها تحول أحياناً إلى حركة طويلة هى ألف المد؛ وعلى هذا فمن الممكن أن تبادل صوت النون الساكنة ويحق لشاعر أن يأتى بجرسها موافقاً لجرس نون التنوين الموجود فى كلمة مثل «خالد». فلو جاء الشاعر بقافية بيت «فاعبدا» وجاء بالآخر «خالدا». فإن الوقع الشعرى يسوى بينهما من الناحية الصوتية تماماً. ولعل هذا يوحى بتقاربٍ ما بين نون التنوين ونون التوكيد الخفيفة؛ لأنه إذا كان التنوين دليل تمكن الاسمية فإن النون الخفيفة دليل توكيد الفعلية.

التنغيم ظاهرةً نحويةً

هذا المبحث محاولة لفهم بعض القضايا النحوية من خلال ظاهرة صوتية هى التنغيم. وحين نقول إن التنغيم ظاهرة نحوية؛ فهذا لا يعنى بالضرورة بناء القواعد النحوية كلها على أساس من استخدامه. أو أن أمره موكول بعلم النحو وحده. وإنما مقصود القول أننا بحاجة كبيرة إلى اعتباره فى تفسير قضايا لغوية أساسها راجع إليه؛ من هنا فنحن بحاجة إلى بيان هذه القيمة الصوتية وكيف يحق أن تكون سبيلا لفهم بعض القضايا النحوية. وكى يأخذ الموضوع مساره المنهجى فإننا نتناوله فى النقاط التالية:

- تعريف به مع بيان ما يشاركه من قيم صوتية تدخل فى إطاره.

- رأى اللغويين من قدامى ومحدثين حول وجوده فى اللغة العربية.

- قضايا نحوية يمكن تأسيسها وفهمها من خلال التنغيم.

وسوف يكون الإيجاز سمة النقطتين الأولى والثانية؛ على أن تكون النقطة الأخيرة الركيزة الأساسية لهذا المبحث بإذن الله.

أولاً : التنغيم ... تعريف به

لدى اللغويين المحدثين مصطلحان. الصلة بينهما وثيقة، والوحدة قائمة هما النبر والتنغيم فما المقصود بهما؟

تتعدد تعريفات النبر لدى اللغويين المحدثين والقاسم المشترك فى تعريفاته أن النبر وضوح سمعى يميز مقطعاً عن المقاطع الأخرى فى الكلام.

وهذه بعض تعريفات له:

- النبرة إشباع مقطع من المقاطع بأن تقوى إما ارتفاعه الموسيقى أو شدته أو مداه أو عدة عناصر من هذه العناصر فى الوقت نفسه(٢٨).

- النبر معناه أن مقطعاً من بين مقاطع متتابعة يعطى مزيداً من الضغط أو العلو(٢٩).

- هو وضوح نسبى لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات(٣٠).

وأما التنغيم فهو العنصر الموسيقى فى الكلام ويبدو ذلك العنصر فى ارتفاعات وانخفاضات أو تنويعات صوتية تُسمى نغمات الكلام. ومن تعريفاته أنه:

- عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات فى حدث كلامى معين(٣١).

- هو موسيقى الكلام(٣٢).

- هو الإطار الصوتى الذى تقال به الجملة فى السياق(٣٣).

---

(٢٨) دروس فى علم أصوات العربية لجان كانتينو ص ١٨٨.

(٢٩) أسس علم اللغة - ماريو باى ص ١٦٠ .

(٣٠) مناهج البحث فى اللغة - د. تمام حسان ص ١٦٠.

(٣١) أسس علم اللغة ص ٩٣ .

(٣٢) الأصوات اللغوية. د. إبراهيم أنيس ص ١٢٣ وقد اتخذ موسيقى الكلام بديلاً له.

(٣٣) اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان ص ٢٢٦.

من خلال تعريفات النبر [٣٤]. والتنغيم، ندرك أن النبر ضغط على الكلمة مفردة، أو فى سياقها. وأن التنغيم تشكيل صوتى للجملة أو العبارة كلها. والرابط بين الظاهرتين قوى؛ لأن النبر وإن كان ضغطاً على مقطع من المقاطع فإن حصيلة الأنبار تشكل المجموع الصوتى للجملة؛ أى تشكل التنغيم. ومن هنا يحق لنا أن نطلق مصطلح التنغيم تجوزاً على النبر وعلى كل ظاهرة صوتية أخرى يتشكل من مجموعها ما يُسمى بموسيقى الكلام وذلك كالسكتة - أو الوقفة - التى تدل على نقطة الاتصال أو عدمه بين مقاطع الحدث الكلامى الواحد[٣٥].

---

(٣٤) المصطلح الذى يدل على النبر فى اللغة الانجليزية Stress.
والمصطلح الذى يدل على التنغيم هو intonation .
(٣٥) أسس علم اللغة. ص ٩٣.

ثانياً: اللغة العربية وظاهرة التنغيم

يتفق كثير من الدارسين المحدثين على أن التنغيم باعتباره مظهراً صوتياً قاسم مشترك بين لغات العالم؛ ومن ثَم فهو ظاهرة أدائية فى اللغة العربية.

لكنه وإن كان فى كثير من اللغات الأخرى ذا ملمح تمييزى يعطى قيماً نحوية وصرفية ودلالية؛ فإنه فى لغتنا لا يعطى تأثيراً ما فى هذه المستويات كما يرى هؤلاء الدارسين. وفى تأكيد هذه المقولة.

يقول بعضهم:

«المعروف أن اللغة العربية لا تستخدم النبر... كملمح تمييزى. وأنه ليس عندنا أى دليل مادى يبين كيف كان العرب الأقدمون ينبرون كلماتهم؛ لأن اللغويين لم يهتموا بتسجيل هذه الظاهرة... ولعل ذلك يرجع إلى عدم أهميتها فى تغيير المعنى» (٣٦) .

ويصرح بعض آخر قائلاً:

«إننا نعجب كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلاً غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة رمزوا إلى ما يشبه النغمة فى إجابة مسألة كيف حال العربية الفصيحة فى هذا الشأن» (٣٧) .

ومع اعتراف هذا القائل بفطنة أهل الأداء للتنغيم. إلا أنه ينفى نفياً قاطعاً الدور التمييزى فى شأن اللغة العربية.

هذا الرأى قام بمسايرته أيضاً بعض الدارسين اللغويين حيث رأى أن النبر لم يحظ باهتمام علماء اللغة العرب الأولين. (٣٨)

---

(٣٦) دراسة الصوت اللغوى. د. أحمد مختار عمر ص ٣٧.

(٣٧) التطور النحوى. برجشتراسز ص ٤٦ - ٤٧.

(٣٨) راجع محاضرات فى اللغة للدكتور عبد الرحمن أيوب ص ١٤٥.

إحساس عام لدى اللغويين المعاصرين يؤكد بعد التنغيم عن أن يكون له قيمة صرفية أو نحوية فى لغتنا العربية. وأنه لم يخطر ببال القدامى استخدامه من هاتين الناحيتين. فهل علينا أن نساير هذا الاحساس. هل أدرك القدامى أمر التنغيم واستخدموه وسيلة من وسائل الفهم النحوى؟

لو حاولنا أن نبحث عن إدراك يبين أن التنغيم جزء قاعدى من نظام نحوى أو صرفى محكم؛ فلن نظفر بشىء ما. وعدم وجود قاعدة محددة له أمر لم يمنع من وجوده حقيقة نطقية فى أقوال العرب القدامى وفى تراثنا اللغوى.

إن اللغة العربية قد وصلت إلينا مكتوبة ففقدت بكتابتها عنصر الحياة؛ وهنا كانت الصعوبة قائمة أمام الدارسين المحدثين حين أرادوا تصور التنغيم فى لغتنا الفصحى. ولم يكن أمامهم من سبيل إلا الاعتماد على دراسته فى بعض نماذج لغتنا المعاصرة.

القضية تدور فى رأيى حول هذا السؤال الضرورى:

هل تصور القدامى التنغيم أو لا؟ وما دوره فى الفهم النحوى؟

هذان أمران يمكن الخوض بالحديث فيهما. أما تحقيق مراد التنغيم من الناحية الصوتية فأمر لا يتأتى إلا عن طريق قيام مسرح لغوى نتمثل فيه ما قالوه ولو فعلنا ذلك لما خرجنا بعيداً عن نطاق تمثله فى لغتنا المعاصرة.

إن الدارس لأول وهلة يُدرك أن كثيراً من الظواهر اللغوية بات أمرها مرتبطاً بالتنغيم ارتباطاً قوياً. وقدامى العرب وإن لم يربطوا ظاهرة التنغيم بتفسير قضاياهم اللغوية وهم إن تاه عنهم تسجيل قواعد لها؛ فإن ذلك لم يمنع من وجود خطرات ذكية لماحة تعطى إحساساً عميقاً بأن رفض هذه الظاهرة تماماً أمر غير وارد وإن لم يكن لها حاكم من القواعد لشقة ما بين الدرس الصوتى فى نظرهم وبين النحو حيث كانت دراساتهم الصوتية قمة فى استخدام المنهج الوصفى والاعتماد على ما هو واقع بعيداً عن الفرض والتأويل. وكان درسهم النحوى يعتمد فى كثير على المنهج المعيارى الذى أُسس فى غالبه على الفرض والتأويل. لعل ذلك

كان سبباً أبعد التنغيم عن خدمة النحو. لكننا أشرنا أن هناك إلماعات ذكية ظهرت وبرزت تثبت روعة تفكيرهم؛ وإن كانت هذه الإلماعات غير خاضعة لنسق قاعدى محكم.

يقول ابن جنى فى كتابه الخصائص جـ ٢ ص ٣٧٠ - ٣٧٢:

«وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها.

وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويع والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أنك تكون فى مدح إنسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلاً فتزيد فى قوة اللفظ بالله هذه الكلمة وتتمكن فى تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أى رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، أو نحو ذلك وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت سألناه وكان إنساناً وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً.. فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة.. فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز».

هذا الحديث العلمى يدل على وعى كامل من ابن جنى باعتبار المقام والمقال فى فهم الباب النحوى. فقد أضحى التنغيم وتعبيرات الوجه من دلائل فهم الباب النحوى. وما كان لنا أن نفهم الصفة المحذوفة إلا بهما. ففى قولنا «سير ليل» و«كان والله رجلاً» صار تطويع الكلام مع التطريح والتفخيم والتمطيط ومعلوم أنها وسائل تنغيمية دليلاً على فهم الصفة المحذوفة.

إن هذه الإشارة الذكية تكاد تكون فى قوة القانون الذى كان له أن يراعى وأن يسجل فهل هناك آكد من قول ابن جنى: **«فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز».**

إن ابن جنى لكى يبرهن على تأكيد العنصر التنغيمى ودوره فى هذا المقام اعتبر «أن خلاف من يرى غير ذلك لا يعتبر خلافاً».

ولم يقف الأمر عند هذه الإشارة الذكية لابن جنى. فهناك إشارات غيرها للغويى العرب القدامى نذكر طرفاً منها الآن ونترك الطرف الأكبر عند مناقشتنا لكثير من القضايا النحوية على أساس من التنغيم.

يقول سيبويه صاحب الكتاب فى الجزء الأول ص ٣٢١:

«اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه فإن شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها».

ومن أقوال ابن يعيش فى شرح المفصل جـ ٢ ص ١٣:

«أعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضراً وأكثر ما يقع فى كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا فى أوله (بيا أو وا) لمد الصوت ولما كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم».

ويقول فى حرف الندبة جـ ٢ ص ١٢٠ : «وأما وا فمختص به الندبة لأن الندبة تفجع وحزن والمراد رفع الصوت ومده لإسماع جميع الحاضرين».

الترنم ومد الصوت والتطريب فيما سبق من حديث أمور أحسب أنها صور واضحة للقول بالتنغيم.

هذه الاشارات من جانب لغويى العرب القدامى [٣٩] مع ما قدمه المحدثون [٤٠] ؛ تجعلنا نثق فى أن للتنغيم دوراً ليس بالهين فى فهم كثير من الأبواب النحوية وبخاصة تلك الأبواب التى تدل على التأثر والانفعال وما يتصل بالجمل الإنشائية فى الدرس النحوى.

إن قصة فى بعض كتب اللغة تبين بوضوح وجلاء كيف وعى بعض النحاة فهم التنغيم حين التطبيق. حيث حلت به قضايا لغوية ثار فيها الجدل وانتاب الناظر فيها حيرة كبيرة.

ففى الأشباه والنظائر للسيوطى جـ ٣ ص ٢٤٥ يقول حاكياً هذه القصة:

«حدث المرزبانى عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال:

سأل اليزيدى الكسائى بحضرة الرشيد فقال: انظر فى هذا الشعر عيب؟ وانشده..

لا يكون العير مهراً لايكون المهر مهرُ

فقال الكسائى قد أقوى [٤١] الشاعر، فقال له اليزيدى. انظر فيه. فقال أقوى

---

(٣٩) فى الأشمونى جـ١ ص ١٣٥: «أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يُطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر».
هذا حديث يتعرض فيه الأشمونى لحذف أداة النداء مع المندوب والمستغاث ويربط عدم الحذف بالدور التنغيمى الذى تقوم به هذه الأدوات.

(٤٠) من الدارسين المحدثين الدكتور كمال بشر وما كتبه فى كتابه: دراسات فى علم اللغة أمور تثبت ذلك. وكذلك ما كتبه الدكتور تمام حسان فى كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها وخاصة فى حديثه عن الظاهرة الموقعية المسماة بالتنغيم وكذلك ما الح به فى حديثه عن الجمل التاثرية والانفعالية.

(٤١) الاقواء فى موسيقى الشعر: هو اختلاف حركة الروى فى قصيدة واحدة، وهو أن يجىء بيت مرفوعاً وآخر مجروراً نحو قول النابغة:

أمن آل مية رائح أو مغتدى عجلان ذا زاد وغير مزود

إلى قوله:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ =

لابد أن ينصب المهر الثانى على أنه خبر كان، فضرب اليزيدى بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد! الشعر صواب إنما ابتداء فقال المهر مهر (٤٢) ».

لقد رأى الكسائى إقواء وارداً فى رفع كلمة مهر والصواب نصبها باعتبارها خبراً لكان فى رأيه. ولم يفطن لما رآه اليزيدى الذى استخدم شيئاً جديداً فى تفسير البيت وهو السكتة أو قل الوقفة أو قل التنغيم الذى جعل جملة «لا يكون» - التى ضغط عليها حين النطق وأخذت مطاً صوتياً لم يعهد لها بعيداً عن هذا السياق - لا صلة بينها وبين ما بعدها فهى توكيد لما قبلها من حديث. فالقائل ينشد:

(لا يكون العير مهراً لا يكون). ويبدأ بعد هذا التوكيد بكلام مستأنف جديد فيه مبتدأ وخبر هما (المهر مهر).

لقد أنسته فطنته أدب الحديث حيث قفز رامياً قلنسوته فى حضرة هارون الرشيد أمير المؤمنين. ولليزيدى عذر فى ذلك كبير فما ارتآه ليس بالشىء القليل.

لقد قال له يحيى بن خالد:

«أتتكنى بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك والله لخطأ الكسائى مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك».

لكنه أجاب عن ذلك قائلاً: «لذة الغلبة أنستنى من هذا ما أحسن».

وإذا حق لليزيدى أن ينتعش بلذة غلبته؛ فلنطلق لجام هذه اللذة تقودنا إلى مناقشة بعض الأمور اللغوية النحوية التى أحسب أنها تعتمد فى تفسيرها على التنغيم.

هذا الإقواء عيب نحوى لا موسيقى فى حسبانى لأن مراد الشاعر ومطلبه الدائم هو الحفاظ على العنصر الموسيقى وإن ضحى فى مقابل ذلك ببعض القيم النحوية والصرفية. فكم من ترخصات فى اللغة كانت أساساً لإقامة الوزن وسلامته! وفى تعريف الاقواء يمكن الرجوع إلى كتاب «الكافى فى العروض والقوافى» للخطيب التبريزى ص ١٦٠ .

(٤٢) فى نص السيوطى هذا جملة استفهامية لن يُفهم مراد الاستفهام منها إلا بالتنغيم. ففى قوله: انظر فى هذا الشعر عيب؟ أصبحت النغمة محددة بالاستفهام وإلا لتوهم القارىء الاخبار فى هذا المقام وهو أمر غير وارد لوجود النغمة .

ثالثا: التنغيم وبعض القضايا النحوية

فى القضايا النحوية التالية نحاول أن نجعل التنغيم عاملاً من عوامل تفسيرها. فإلى هذه القضايا التى تبين دور التنغيم بوضوح وجلاء.

أولاً: قضايا من النعت

فى النعت قضيتان يبرز فيهما دور التنغيم بوضوح.

الأولى: تخص الوصف بالجملة الإنشائية.

والثانية: تخص الحذف فى باب النعت.

وحول القضية الأولى يدور الحديث التالى: -

يشترط النحاة فى تعريف النعت إذا جاء جملة أن تكون هذه الجملة خبرية تحتمل التصديق والتكذيب؛ ومن ثم فلا يصح النعت بالإنشاء.

وإن جاء ما يوهم الوصف بالجملة الإنشائية، فإن النحاة يقدرون قولاً محذوفاً حتى لا يخرج النعت عن حيز الإخبار. وهذا ما نعلمه من خلال قول ابن مالك:

وإن أتت فالقول أضمر تصب

والشاهد الذى يديره النحاة حول هذه المسألة، قول الشاعر:

حتى إذا جن الظلام واختلطْ جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فجملة «هل رأيت الذئب قط» التى كان يظن كونها صفة؛ ليست بذلك. لأنها إنشاء والصفة محذوفة تقديرها «مقول فيه».

فما حقيقة القول فى هذا التأويل؟

لعل إحساساً وارداً بغرابة هذا التأويل جعل رأى الدارسين يختلف حول تفسير هذا الشاهد.

يقول صاحب شرح التصريح جـ ٢ ص ١١٢:

«فظاهره أن جملة الاستفهام ... هل رأيت الذئب صفة لمذق فوجب تأويلها علي أن الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط».

ويقول في حديث آخر:

«الأصل بمذق لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب كشوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فإنها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتقوله بمقول عند رؤيته».

من القولين السابقين نجد أن التخريج الأول يري جملة «هل رأيت الذئب» ليست بنعت. وإنما هي معمول للنعت المحذوف؛ حيث تعرب هذه الجملة مقولاً للقول المحذوف.

ونجد التخريج الثاني يري بقاء هذه الجملة دليلاً من دلائل الصفة المحذوفة التي أولت بالقول المحذوف. ولو طابقنا تخريج الحديث الشريف بشاهدنا لصح أن نقول في الشاهد: إن الصفة المحذوفة لا تقدر بمقول فيه وإنما بقولنا «كلون الذئب هل رأيت الذئب».

هذا التخريج يجد صلة بينه وبين قول صاحب حاشية التصريح «وما أدري ما الذي دل النحاة علي أن هذا وصف ويمكن أن يكون مستأنفاً وكأن قائلاً قال: ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله».

هذا التخريج يقطع الصلة بين جملة «هل رأيت الذئب» الصفة المحذوفة؛ حيث تكون الجملة مستأنفة وليست معمولة للمحذوف.

لماذا كل هذا التردد حول قبول هذه الجملة نعتاً؟ ألأنها استفهامية؟ وهل من اللازم اللازب ورود الاستفهام حتماً علي حقيقته؟ هل ادعاء كون الجملة استفهامية يحتم ورود جواب لها ينتظره المستمع متشوقا متلهفاً قائلاً: نعم رأيت الذئب. أو لا لم أر الذئب بعد.

هذا استفهام يُراد بنغمته شيء غيره. ما قيمة التأويل هنا والتنغيم يقف حائلاً أمام كون الاستفهام حقيقياً؟. إننا نستخدم في حياتنا شبيه هذه الجملة. فنتحدث عن رجل طويل قائلين: شفت النخلة. ونتحدث عن رجل بدين قائلين: شفت الفيل. ونتحدث عن رجل مصفر الوجه قائلين: شفت الليمونة [٤٣]. وكأن المراد بما سبق: طويل كالنخلة، وبدين كالفيل، مصفر كلون الليمونة. أليس صحيحاً أن الاستفهام هنا بصورته هذه مقصود بالوصف ولا حاجة بنا معه إلي تقدير أو تأويل. وقد قالوا إن ما لا يحتاج إلي تقدير أولي مما يحتاج؛ ومن هنا فنحن نحسب أن صاحب البيت حين روي بيته فكأنه يقول: حين أقبل المساء جيء لنا بلبن مخلوط بالماء هل رأيت لون الذئب. وهذا ما نعبر عنه في عاميتنا «أنتم شفتم الديب». فهذا كلام مساوٍ في عرفنا لقولنا:

كلون الذئب أو مغبر.

وحول القضية الثانية الخاصة بالحذف في باب النعت نقول:

إن النحاة قد جوزوا حذف النعت والمنعوت بشرط وجود ما يدل عليهما من سياق الكلام. وإن كان حذف النعت قليلاً كما صرح بذلك صاحب الألفية ابن مالك حيث يقول:

وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

ومن نماذجهم التي وردت ممثلة لحذف المنعوت قول الشاعر:

---

(٤٣) الأستاذ الدكتور كمال بشر له سبق فى تصور هذا البيت. المؤلف.

لو قلت مـا فى قـومـهـا لم تِيـثَمِ يفـضلهـا فى حـسب ومـيـسم (٤٤)

وقول الآخر:

ترمـي بكفى كـان من أرمى البـشـر

والتقدير في الشاهد الأول: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها. وفي الثاني ترمي بكفي رجل كان من أرمي البشر. ولو تصورنا تلويناً نطقياً لهذين الشاهدين؛ لقلنا في الأول: إننا أمـام أسلوب شـرط أداته «لو»، وجـملة شـرطه «قلت»، وجـوابه «لم تيـثم»؛ ولأن جملة الشرط لها متعلقات جاءت بعد الجواب، فإن الترتيب المرسوم لها يسير مع هذا القول: لو قلت ما في قومها يفضلها في حسب وميسم لم تيثم. وحين قدم الجواب ضـاعت نغمـته. وضاع الإحسـاس الكامل به. وأصـبحت النغـمة فيـه بهذا التقديم نغمة خافتة.

وهذا أمـر مطلوب حتي يكون التركيـز النطقي موجهاً إلـي جملة «يفضلهـا» التي هي نعت الموصـوف المحـذوف المقـدر «بـأحـد». فليس لناطق هنا أن يخلع قـدراً من التركيز في الأداء علي الشرط وجوابه أكبر من التركيز علي المحذوف وصفته.

ونقول في الشاهد الثاني:

إن تصورنا النـطقي له لا يري مهرباً من إمكان الضغط علي جملة «كان من أرمي البشر». وهنا يكون التنغيم تعبيراً عن الموصوف المحذوف الذي يساوي قوله «بكفي رجل كـان من أرمي البشر». حقيقة أن هناك دلالات أخري توحي بالمحذوف فهو لا يُقـام أمـره من خـلال دلالة واحـدة حيث تكتنفه وتحيط به وسائل كثيـرة تميـزه منهـا التنغيم.

---

(٤٤) «لم تيثم» فى هذا البيت أى «لم تأثم» سهلت الهمزة بعد كسر حرف المضارعة فأصبحت تيثم. والبيت به شـذوذان كمـا يرى النحـاة. الشـذوذ الأول كسـر حـرف المضـارعـة تلك الظاهـرة التى نلمحها ونجدها عنصراً أساسياً فى مصريتنا المعاصرة «تيجى نلعب، نِسافر». والشذوذ الثانى يتمثل فى توسط جواب الشرط «لم تيثم» بين المبتدأ والخبر حيث التقدير «ما فى قومها - لم تيثم - أحد».

ومن نماذج حذف النعت قول الشاعر:

ورب أســـــيلة الخـــــدين بكـر مـهـفـهـفـة لهـا فـرع وجـيـد

وفي هذا الشاهد نري أن السياق يثبت بغير شك وجود صفتين محذوفتين لكلمتي (فرع وجيد). وذلك في مقام الإطراء بالجمال والحسن.

ورغم ذلك فنحن نحس تفخيماً لكلمة «فرع» يوحي بصفة الشعر الأسود الفاحم الذي ترتضي لونه بيئة العرب. ونحس تفخيماً لكلمة «جيد» يوحي بطول العنق. وما قول ابن جني السابق ببعيد عن هذا الإحساس حين رأي أن في قولهم «سير ليل» معتمداً علي إطالة الصوت وتمطيط وتفخيم اللام خير دليل علي إدراك الصفة المحذوفة التي قدرها في نصه السابق بكلمة «طويل».

ثانياً: قضايا في أسلوب الشرط

هذا أسلوب يخضع في كثير من قضاياه للعنصر التنغيمي. ومعلوم أن هذا الأسلوب تتكون جملته من أركان ثلاثة: الأداة، وجملة الشرط، ثم جملة الجواب. وتلتزم اللغة في هذا الأسلوب ترتيباً صارماً؛ حيث لا يُقْبل تقديم أو تأخير في أركانه. ونكاد نحس في هذا الأسلوب أن أداة الشرط موصولة بجملة الشرط دون سكتة بينهما. وكأن الأسلوب في تنغيمه قسمان:

الأداة والشرط معاً، ثم الجواب؛ لأننا حين ننطق جملة: (مَنْ يذاكر يحقق له الله النجاح). فإن هذه الجملة وإن قُسمت وظيفياً إلي ثلاثة أركان؛ فإنها نطقياً ركنان. الأول: من يذاكر ويتلو هذا الركن سكتة واضحة ليبدأ الجواب بعدها ذا وضوح نغمي يحدد المراد من الكلام؛ لأنه تمام الفائدة في أسلوب الشرط. فالأسلوب دونه ناقص محتاج إليه. ولعل هذا ما يفرق ويميز هذه الجملة عن نغمة الاستفهام الموجودة بها حين لا يطلب الشرط. فجملة الاستفهام من يذاكر؟ أو من يذاكر معي؟ أو من يذاكر يا محمد؟. هذه الجملة تحتمل سكتة واحدة في النهاية. فالناطق ينطقها دفعة واحدة غير مقسم لها تقسيم أسلوب الشرط.

ولأن النغمة أساس للفهم في أسلوب الشرط؛ فإن صور هذا الأسلوب تختلف فيما بينها نغمياً. فالسكتة الموجودة بين الشرط والجواب تختلف عن السكتة التي توجد إذا كان الجواب مقترناً بالفاء.

ولنا أن نقارن بين جملة الشرط السابقة، وبين جملة: «من يذاكر فالنجاح حليفه». فعلي حين يطلب الإبطاء بالجواب في جملة «من يذاكر ينجح» فإن الإسراع ميسم الجواب في جملة: «من يذاكر فالنجاح حليفه»؛ إذ الربط بالفاء يحدث إسراعاً عند النطق بالجواب.

وإذا كان الوضوح النغمي قرين جملة «ينجح» كلها؛ فإن الوضوح هنا يضيق ليصبح علي الفاء ولصيقها الممثل في كلمة «فالنجاح».

وإذا كان التنغيم في أسلوب الشرط قرين الجواب حين جاء مرتباً ترتيباً طبيعياً - فماذا يكون لو أنفك عقد هذا الترتيب بأن توهمنا تقدم الجواب علي الشرط فنقول مثلاً:

«أنت حر إن انتهيت من واجبك». يحدثنا النحاة حول مكان الجواب ورتبته قائلين: **«وإن تقدم علي أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد أنه الجواب نفسه والصحيح الأول»**.

أي أننا لو قلنا: أنت حر إن انتهيت من واجبك . فإن جملة «أنت حر» ليست جواباً لأداة الشرط (إن)؛ لتقدمها حيث لا سماح لأن يتقدم الجواب. وهذه الجملة دليل علي جواب الشرط المحذوف عند فريق من النحاة وهي الجواب نفسه عند فريق آخر.

والغلبة في الدرس النحوى - كما يرون - للفريق الأول. والفارق بين الاتجاهين أن الأول يلتزم برتبة محفوظة لأسلوب الشرط. والثاني يبيح فك هذه الرتبة بأن يتقدم الجواب.

وقد تميل النفس إلي الاتجاه الثاني؛ لأنه من غير المعقول أن نقدر جواباً محذوفاً ولدينا جواب مذكور. وهذا ميل يتفق مع مراد المعني المطلوب من علاقة الشرط بالجواب؛ لكن هذا الميل ينسي أن قيمة الشرط لا تكمن في معناه وحده وإنما في الطبيعة التأثيرية التنغيمية الواردة فيه، وإلا فالوصول إلي المعني يمكن تحققه من خلال أسلوب آخر غير الشرط. إنني حين أقول: **«إن راعيت الله في أعمالك فالثواب محقق»**؛ أجد الجواب هنا يحتمل نغمة أحس أن لا وجود لها فيما لو قلت: «الثواب محقق إن راعيت الله».

إن هذا الإحساس ربما جعل الاتجاه الأول يعتقد أن المتقدم ليس جواباً؛ لأنه ما تعود أن تكون نغمة الجواب بهذا اللون حين التقدم إن الجواب نهاية الأسلوب ونهاية المراد في الجملة لأن به تمام الفائدة. فنحن حين نأتي بشرط فإن التردد والاستثارة

بعده أمران قائمان يهدئ منهما مجيء الجواب؛ ومن أجل ذلك فإن تأكيداً، أو قل ضغطاً حاصلاً علي الجواب حين يأتي كفيل بأن يريح بال المستمع تماماً.

إن تقدير الجواب المحذوف لدي النحاة لإحساس منهم بأن شبيه الجواب السابق لم يرح بال المستمع حين اعتباره جواباً؛ وهنا كانت الدعوة إلي انتظار جواب محذوف.

إن الفارق النفمي بين التصورين: تصور التقدم وتصور التأخر يجعل التسوية بين الجوابين أمراً غير مقبول. وكي يثبت ذلك؛ فلنا أن نتصور ذلك الفارق. فحين نقول: «إن راعيت الله» بادئين بالشرط فإن النفس تنتظر الجواب الذي يأتي متلاحقاً في قولنا: «فالثواب محقق». أما لو قلنا «الثواب محقق»؛ أى بادئين بالجواب؛ فإن النفس هنا لا تحس بحثاً عن شرط. وإنما عن أسلوب كامل يهمها فيه صاحب الشرط. فالجواب المتقدم يمكن أن يثير لدينا سؤالاً مؤداه: لمن يتحقق الثواب؟ ويكون الجواب للذي يراعي الله. فهل لو تأخر الجواب يعطي إحساساً بهذا السؤال؟ لا أظن ذلك إذ الأقرب إلي الفهم أن يكون السؤال المثار للشرط «إن راعيت الله» هو ماذا يحدث لك حين ذلك؟.

هذا التصور في التقدم والتأخر للجواب يجعلنا نقف أمام أسلوب الشرط وقفة أخري. فهناك في حسباني أدوات شرط لا يُتصور تقدم جوابها فيما أظن؛ لأن الصدارة أساس حاكم لهذه الأدوات وذلك مثل: (من - ما - متي - أينما). ففي قولنا: «من يُذاكر ينجح». لا يُقال: «ينجح من يُذاكر» معتبرين الشرط قائماً؛ لأن هذا التقدم يحيل أداة الشرط حينئذ إلي اسم موصول يعرب فاعلا ويجعل الجملة فعلية بعد أن كانت اسمية ويذهب بإحساس الشرط تماماً.

وفي قولنا: متي تسافر أسافر ؛ لا يُقبل الأسلوب أيضا تقدم الجواب أو دليله لأننا لو قلنا: أسافر متى تسافر لكان المعني: أسافر حين سفرك وتكون الوظيفة التي تؤديها (متي) وظيفة الظرفية فحسب وليس الشرط؛ من أجل ذلك لم يك تصور الجواب المحذوف الذي يدل عليه المذكور أمراً وارداً في النماذج السابقة.

وهناك أدوات أخري من اليسير أن يُقدم الجواب - أو دليله - عليها ويظل أسلوب الشرط محافظاً علي كينونته حينئذ، وذلك كالأدوات غير الجازمة والأداتين الجازمتين (مهما وحيثما).

ففي أساليب الشرط: مهما تدربت فسوف تخسر المباراة - إذا ذاكرت فالنجاح حليفك - لو ذاكرت فالنجاح حليفك - حيثما تجلس فسوف أجلس. في هذه الأساليب يمكن تقدم جملة الجواب. وهنا نؤكد ما قلناه من وجود فارق نغمي بين الجواب المتقدم والجواب المتأخر يوافق هذا الفارق ما نراه من فارق فى الطلب والمراد أيضاً. فالجواب في مكانه الطبيعي يثير في النماذج السابقة الأسئلة الآتية: ماذا يحدث مهما تدربت؟ أو إذا ذاكرت أو لو ذاكرت أو حيثما ذاكرت أو حيثماتجلس ولا يتحقق ذلك السؤال حين تقدم الجواب أو دليله لإمكان أن تثار حينئذ مجموعة من الأسئلة علي النحو التالي: متي يحدث ذلك؟ أو لماذا أو كيف أو أين يحدث ذلك؟ فكلها إمكانات لأسئلة لو قدمنا الجواب في النماذج السابقة علي النحو التالي: سوف تخسر المباراة مهما تدربت والنجاح حليفك إذا ذاكرت وهكذا.

وإذا كان التنغيم علامة في تحديد مكان الجواب فإن بإمكانه أن يحل محل الشرط ويكون دليلاً وقائماً مقامها. فحين يقول الشاعر أبياته المشهورة:

سـلام الله يا مطر عليـها ... وليس عليك يا مطر السـلام

إلي أن يصل إلي قوله:

فطلقـها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مـفـرقك الحسـام

نجد النحاة يقدرون جملة محذوفة هي جملة الشرط والتقدير: «**وإن لم تطلقها يعل مفرقك الحسام**» موضحين أن السياق هو الأساس. وما أفهمه أن سياقاً مقالياً أساسه تنغيم كلمة «إلا» والضغط عليها وإيجاد سكتة بعدها يعتبر كافياً للقيام «مقام» المحذوف.

لقد أضحي الضغط علي «إلا» وتلوينها نغمياً أمراً كافياً كفاية أداة الشرط وجملته. ألا تحس معي أن هذا التلوين النغمي لهذه الأداة أمره جد مختلف عن تلوينها حين يطلب كونها دليل استثناء. فالنغمة بإمكانها أيضاً أن تكون سبيلاً للتفريق بين مراد الشرط ومراد الاستثناء.

إن ضغطاً علي أداة الشرط. وتنغيماً للجملة كانا كافيين لتحديد أسلوب شرط كامل لم تبق منه إلا الأداة. فالضغط علي الأداة (إن) في قول الشاعر:

قـــالت بنات العم يا سلمى وإنْ كان فقيراً معدماً قالت وإن (٤٥)

لضغط يقوم مقام كلام طويل أساسه «**وإن كان فقيراً معدماً فسوف أتزوجه**». هل القطع الكامل في قبول الزواج يأتي ونحن ننطق «إن» الشرطية الثانية نطقاً خالياً من هذا الإحساس!

إن التنغيم قد يكون أساسا يحكم طول جملة الشرط مع بعض أدواته. ففي اللغة بعض أدوات غير جازمة منها: **لو - لولا - لما** . والقاريء لمعظم استخدامات الأداة الأولي «**لو**» مدرك أنه غالباً ما تكون الفسحة النطقية أو الكلامية بين الأداة وجوابها كبيرة يقول الشاعر:

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمة لصـــوت هوى ليل يهش ويطرب

ويقول آخر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وما يحدث للأداة «لو» ؛ حادث للأداة «لمّا». ومن ذلك قول الشاعر:

ولما أبى إلا جـــماحـــاً فـــؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

تسلّى بأخرى غيرها فإذا التى تسلى بها تغرى بليلى ولا تسلى

---

(٤٥) آثرنا النون واحدة جاعلين التنوين ترنما وهذا أمر لم يذهب بوزن البيت وهو الرجز.

أما الأداة «لولا» فغالب استعمالها أن يكون جوابها قريباً منها ولا أدل علي ذلك من استغناء المبتدأ الواقع بعدها عن خبره إذا كان كوناً عاماً وغالباً ما يعتريه العموم؛ ومع مجيئه كوناً خاصاً؛ فإن ورود الجواب أيضاً لا تتحقق فيه الفسحة النطقية التي كانت موجودة مع الأداتين لو ولما. مع ذلك قول الشاعر:

لولا زهير جفاني كنت منتصراً

ويقول آخر:

لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه

ويقول آخر

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

فالجواب لحق جملة الشرط وهو (**كنت منتصراً - ما ضيم صاحبه - لسالا**). ولعل هذا التقارب يدعونا إلي القول بإن تركيزاً علي الأداتين: (لو - لما) يقل في قيمته عن التركيز النغمي المنوط بأداة (**لولا**).

إن المد النطقي وراء «لو» أمر يكاد يكون مطلوباً لأنه دليل التمني في «لو». وهو مطلوب أيضاً بعد «لما» حيث يكون أساساً للقصة - الحكاية - التي يحوطها المدي الزمني المفهوم من الأداة الشرطية الزمنية «لما».

إن هذا الحدس السابق في أسلوب الشرط يجعلنا نحسب التنغيم يمكن أن يكون وسيلة من بين وسائل لفهم أسلوب الشرط:؛ حيث أمكن أن يحدث فارقاً بين هذا الأسلوب والأساليب الأخري. كالاستفهام والتمني مثلاً. وحيث حدد ترتيباً معيناً لأجزاء هذا الأسلوب. وحيث جاء موحياً بطبيعة الجواب فيه. حيث أمكن أن يكون دليلاً علي المحذوف الذي وصل إلي كونه دليل أسلوب كامل لم تبق إلا أداته التي تجمعت فيها نغمة الجملة. وحيث أمكن أن ينوع بين بعض أدواته في الاستخدام وبعضها الآخر.

ثالثاً: أسلوب التعجب

أسلوب يظهر فيه دور النغمة وتأثيرها. فلا أحسب أن العلامة وحدها كانت المفرق بين إرادة الاستفهام وإرادة التعجب في تلك القصة المشهورة التي يوردها الدارسون عند الحديث عن نشأة النحو العربي. وهي قصة الفتاة التي أرادت التعجب فقالت لأبيها: ما أجمل السماء. فأجابها أبوها «نجومها»، فردت قائلة: ما أردت هذا وإنما أردت التعجب؛ وعلي ذلك أسرع الأب مصوباً ومصححاً لها صوغ السؤال: قولي ما أجمل السماءَ!

رواية يُشك في أمرها إذا أدركنا أن للاستفهام نغمة حين الاستخدام تختلف تماماً عن نغمة التعجب. فلو أن الفتاة قد نغمت جملتها تنغيماً يُظهر مدي دهشتها وتعجبها؛ لما كان لأبيها أن يظن استفهاماً في مقام لا يكون إلا للتعجب.

وإذا حدث منه ذلك الفهم الخاطيء؛ فإن الخطأ حينئذ يوجه إليه هو لا إلي فتاته لأنه منح ابنته قاعدة مزعومة في غير مكانها ولا مقامها.

إن تعبيرات النحاة حول هذا الأسلوب تُوحي وإن لم تكن قاطعة بالمظهر الصوتي الخاص بهذا الأسلوب. فلا وجود لاستعظام صفة خفي سببها بعيداً عن إثارة

الدهشة والانفعال. وإذا كانت الأساليب القياسية قد أخذت ملمحاً إعرابياً [٤٦] يبعد بها عن تصور الانفعال فإن الأساليب السماعية للتعجب التي لا ضابط ولا حصر لها لابد أن يكون التنغيم أساساً في فهمها.

كيف يساغ لنا أن نلمح تعجباً في أسلوب استفهام يُراد به التعجب إلا إذا كان نغمة هذا الأسلوب بعيدة عن الاستفهام تماماً.

يقول صاحب شرح التصريح في الصيغة السماعية «لله دره فارساً»: «وإنما لم يبوب لها في النحو لأنها لم تدل علي التعجب بالوضع بل بالقرينة [٤٧]».

---

(٤٦) مما يدل على اضطراب تصور الاساليب القياسية وعدم الاعتماد فى فهمها على العنصر التنغيمى؛ ما جاء فى إعرابها من تصور نحوى لا يتفق وقوانين اللغة. فهم حين اعربوا الصيغة القياسية الأولى: ما أفعل. بأن (ما) فيها تعجبية مبتدأ وأن «أفعل» فعل ماض. وأن الفاعل ضمير مستتر وأن المتعجب منه مفعول به وجملة (أفعل) تعرب خبراً للمبتدأ الممثل فى أداة التعجب (ما). وحين أعربوا الصيغة القياسية الثانية «أفعل ب» بأن «أفعل» فعل ماض جاء على صورة الأمر والباء حرف جر زائد وما بعد ذلك - أى المتعجب منه - فاعل مرفوع بضمة مقدرة. حين فعلوا ذلك فهم متأثرون بالقسمة اللازمة للجمل إلى اسمية وفعلية ناسين عنصراً مهما هو التنغيم الذى يخصص سلوك هذه الجمل بين الجمل الأخرى. لقد أوقعهم اعرابهم هذا فى تصور لا يقبله منطق عقلى ولا لغوى.

أ - لقد حكموا على صيغة «ما أفعل» باستتار الفاعل معها وجوباً. ومعلوم عندهم أن صيغة «أفعل» الماضية لا يجب استتار فاعلها عندهم.

ب - قالوا بأن صيغة «أفعل ب» من قبيل الماضى والصوغ اللغوى يأبى ذلك حتى ولو حكموا عليها بأنها جاءت على صورة الأمر.

جـ - قالوا بأن الباء فى الصيغة الثانية حرف جر زائد وفى ذلك القول نسيان لسمة الحرف الزائد عندهم. وهذا أمر غير متحقق مع الباء هنا.

د - لقد نسوا أن المتعجب منه واحد فى الصيغتين لأنهم وقعوا فى خطأة الحكم عليه مرة بأنه فاعل ومرة بأنه مفعول ومعلوم أن نسبة التعجب فى الصيغتين واحدة.

هـ - لقد أعادوا كما يظهر من احساس الناطق لا من فكرهم الضمير فى صيغة ما أفعل على متأخر لفظاً ورتبة وهذا أمر مكروه عندهم.

أمور لا حصر لأخطائها ألجأهم إليها محاولة جعل جملتى التعجب من قبيل الإخبار الذى يراعى ثنائية قسمة الجملة إلى اسمية وفعلية وهذا أمر يبعد بنا تماماً عن الدهشة والانفعال.

(٤٧) شرح التصريح على التوضيح جـ٢ ص ٨٦ .

تنغيمية تؤكد أن المراد بهذا الكلام التعجب وليس أمرا آخر.

إن جملة التعجب: سبحان الله. قد يُقصد بها التقرير حين يذكر الانسان ربه. ولكنها تصبح تعجيبية إذا عبرنا من خلالها مندهشين منفعلين وقلنا: سبحان الله يا أخي! لقد انفعل رسولنا المصطفي هذا الانفعال قائلاً: «**سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حياً أو ميتاً**».

رابعاً: قضايا في أسلوب التوكيد

بعيداً عن أدواته التي تدل عليه. وهي أدوات يقوي نبرها، ونبر الكلمات الملتصقة بها؛ سوف ننظر أمرنا من خلال بعض مسائل في التوكيد اللفظي والمعنوي.

والتوكيد المعنوي له ألفاظ هي النفس والعين والعموم بكل وجميع وعامة وكافة وقاطبة وكلا وكلتا. ويري النحويون أن التوكيد بالنفس والعين يُؤتي به لدفع توهم مضاف إلي المؤكد. فلو قلنا: جاء الرئيس؛ لحدث توهم أن يكون الجائى مندوبه أو نائبه. لكننا لو قلنا بعد ذلك «نفسه» أو «عينه». فإن الاحتمال يكون بعيداً جداً عن تصور المستمع المتلقي. وأحسب أن هذا الدفع قرين الموقف والسياق فلا مانع مطلقاً من أن يُقال «جاء الرئيس» فلا يُفهم إلا مجيئه هو.

وقد يُراد به دفع توهم إرادة عدم الشمول. فيكون التوكيد بكل وجميع وكلا وكلتا الخ. فإذا قال قائل: «أكلت الوجبة» فلعل المستمع يفهم من ذلك أن الكلية لم تتحقق حيث يظن أن المأكول جزء من الوجبة. وكي يذهب هذا التوهم فإنه يُقال بعد ذلك: «كلها». فيكون الواقع والحاصل أن المأكول الوجبة كلها.

وكذلك لو قلنا: «جاء المحمدان» حيث يمكن توهم أن يكون الآتي - وإن كان هذا بعيد الاحتمال - واحداً، وهنا تأتي كلمة كلاهما دافعة لهذا الوهم. حيث تتحقق ثنائية المجيء تماماً.

وأحسب أن في هذا التصور السابق اتهاماً يصم قدرة المتكلم وقدرة المستمع بعدم الفهم [٤٨]. كيف تكون اللغة العربية دليل فهم وإفهام ويشك المستمع في قولنا: «جاء

---

(٤٨) لعل التوكيد إن لم يُستخدم فى الموقف المراد له تماماً يعطى إحساساً للدارس بأنه وسيلة لغوية غير حضارية؛ لأنه شك فى قدرة المتكلم وقدرة المستمع أيضاً. إن ظاناً بأن المأكول هو بعض الرغيف فى قولنا: أكلت الرغيف كله لإنسان يوجه اتهاماً إلى المستمع وإلى دلالة اللفظ اللغوى؛ كيف يتحول مدلول الرغيف إلى مدلول الثلث أو النصف أو الربع. إن هذه الدلالة لا قبول لها إلا إذا كان المتكلم غيرواع بمأكوله أو كاذباً فيما يقوله... وناهيك بقاعدة تحكم ساهياً وكاذباً اللهم إلا إذا كانت المحاورة بالتوكيد فى لغة الإبداع.

المحمدان» فيظن أن المراد عدم الشمول في المجيء! إن شكاً كهذا الشك كفيل بأن يرد أمام اللغة كلها فما من جملة إلا ويُشكُّ فيها بناء علي هذا الأساس.

فكيف يتسني لنا قبول التوكيد؟

يتسني قبول ذلك التوكيد باعتبار أن كلمة «نفسه» مرادفة للرئيس في المثال السابق. وكلمة «كلاهما» مرادفة لـ «المحمدان». ويكون التوكيد في هذه الحالة توكيداً بالمرادف من اللفظ. فكأن قولنا: «جاء الرئيس نفسه» مساوٍ لقولنا جاء الرئيس الرئيس وكأن قولنا «جاء المحمدان كلاهما» قول مساوٍ لقولنا: جاء المحمدان المحمدان؛ ذلك أن الحجة التي تجعل التوكيد المعنوي يدفع توهم مضاف إلي المؤكد أو عدم إرادة الشمول حجة قائمة حين يمكن نفيها بالتوكيد اللفظي. فحين أقول: جاء الرئيس الرئيس؛ فلا شك أن هنا دفعاً لاحتمال أن يكون الآتي نائب الرئيس كما يتصورون. فلا فرق إذاً بين دلالتي التوكيد المعنوي واللفظي (٤٩)؛ لم يقبل النحاة من قبيل التوكيد أن تستخدم النماذج علي النحو التالي: جاء نفس الرئيس، وجاء كلا المحمدين؛ لأنه تركيب لا يساوي اللفظ مكرراً؛ وهنا تأتي الوقفة أو التنغيم ليكون الفهم من خلالهما مفرقاً لجملتي: قرأت نفس الكتاب وقرأت الكتاب نفسه. فالجملة الأولي تحكمها سكتة خفيفة بعد جملة «قرأت»؛ علي حين أن الجملة الثانية يمكن أن تتحمل سكتتين: الأولي بعد جملة «قرأت». والثانية بعد كلمة «الكتاب». ولعل السكتة بعد الكتاب جعلت وجود ضغط قوي علي كلمة «نفسه» أمراً وارداً.

لذلك نقول إن موقفنا إزاء التوكيد المعنوي ينبني علي النحو التالي: اعتباره من قبيل التوكيد اللفظي بالمرادف. واعتبار ألفاظه محكومة بالمكان الأخير الذي تسبقه سكتة مضغوط عليها.

---

(٤٩) لعل ما يثبت أنه لا فرق بين دلالة التوكيد بالنفس والعين ودلالة التوكيد اللفظى تلك المقابلة التى يديرها سيبويه فى كتابه الجزء الأول ص ٣٩٢ . وفيها يقول «اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع وذلك قولك مررت بك أنت ورأيتك أنت. وانطلقت أنت وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررت بزيد الطويل ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررت به نفسه وأتانى هو نفسه ورأيته هو نفسه. وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس إذا قلت مررت به هو ومررت به نفسه وليس تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك».

أما التوكيد اللفظي فهو عند النحاة تكرار اللفظي بعينه أو بمرادفه. وقد فطن النحاة وأحسوا حين تصوروه بدور النغمة في فهمه. فالجملة تُؤكد كما هي بعطف أو بغيره. والاسم الظاهر وكذلك الفعل والضمير المنفصل (٥٠) كلها كلمات تُؤكد بتكرارها كما هي، أما الضمير المتصل فيؤكد بضمير الرفع المنفصل مثل: أكرمت أنا وأكرمتك أنت الخ. ولا غرابة في جعل هذا التوكيد من قبيل اللفظي رغم اختلاف صورتي المؤكد والتوكيد؛ لأننا قد قبلنا كلمة «نفسه» مساوية قبل ذلك للمؤكد في أمثلة التوكيد المعنوي.

وإذا أردنا توكيد الضمير المتصل بإعادة لفظه؛ فإننا نفعل ذلك شريطة أن يُعاد ما اتصل بهذا الضمير معه فنقول في توكيد تاء الفاعل: أكرمت أكرمت. وفي توكيد كاف الخطاب: ضربتك ضربتك. وهنا لا يكون التوكيد خاصاً بالضمير وحده وإنما بالضميمة كلها ؛ أي بالجملة كلها.

والحرف إذا كان جوابياً فإنه يؤكد بتكراره. فإذا كان غير جوابي أُكد لفظياً بأن يُعاد معه ما اتصل به. ففي توكيد الحرف «نعم» يُقال: نعم نعم. وفي توكيد باء الجر في كلمة «بك» نقول: بك بك.

ولعل الذي جعل الحرف الجوابي يستقل بالتكرار أنه حرف له استقلاله الكامل فبإمكانه أن يقوم مقام الجملة أحياناً؛ فنحن نقول: بلي جواباً لسؤال: ألستم بناجحين. والتمام هو نحن ناجحون. أما بقية الحروف فهي ضمائم لايمكن استقلالها مثل حروف الجر والعطف إلخ فلزم معها في التكرار ما اتصل بها حيث لا يمكن تصور حروف جر دون المجرور ولا أداة العطف بغير معطوفها. هل من الممكن

---

(٥٠) من توكيد الجملة لفظياً قوله جل وعز: ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾ (النبأ: ٤، ٥)
وقول المصطفى صلوات الله عليه: «والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً» قالها ثلاث مرات
ومن توكيد الفعل قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

ومن قبيل توكيد الضمير المنفصل: أنا أنا مسافر. ومن توكيد الاسم الظاهر قولك: محمد محمد عندنا .

أن نتصور توكيداً للأداة «ما» إذا أردناها استفهامية أو موصولة إلخ إلا بوجود ضميمتها ملاصقة لها.

لقد وردت في نطاق توكيد الحروف لفظياً عدة شواهد لهذا التوكيد فمن قبيل توكيد الحرف الجوابي «لا» فى قول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علىّ مواثقاً وعهوداً

فقد قال النحاة إن حرف الجواب «لا» قد أكد بتكراره. ونحن نحسب أنه لا توكيد في هذا البيت لأننا نري أن «لا» الثانية ليست مرادفة للأولي؛ لأن الأولي حرف جواب والثانية أداة نفي. ولو كانت الثانية جوابية لما وافقت معني البيت ولكان المراد يخالف مطلب الشاعر. فالشاعر يجيب عن سؤال وارد أساسه. هل تبوح بحب بثنة؟ فكان جوابه (لا). ثم سكت وبدأ في إعطاء تقرير جديد مؤداه: لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علّي مواثقاً وعهوداً.

السكت هنا - أو قل التنغيم - أساس فى هذا الفهم فلو كانت «لا» مؤكدة؛ لكان للسكتة أن يكون موقعها بعد الأداتين: لا لا. فإذا بدأ شعرنا بكلامه مجيباً لكان الباقى بعد التكرار: أبوح بحب بثنة. وهو عكس ما يريد الشاعر تماماً؛ كل ذلك لأن التوكيد يوحى باتصال لفظى المؤكد والمؤكد وهذا أمر ينتفى مع تصور البيت. فالشاعر قال (لا) جواباً للسؤال ثم أعقب جوابه بسكتة وبدأ كلاماً مستأنفاً يتصدره النفى قائلا فيه: لا أبوح بحب بثنة الخ.

ومما شذ عند النحاة تأكيد الحرف غير الجوابى دون أن يُعاد معه ما اتصل به كما في قول الشاعر:

إنّ إن الكريم يحلم ما يرين من أجاره قد أضيما

فقد قالوا الأصل أن يقول: إن الكريم إن الكريم؛ لأن (إن) حرف غير جوابي فإذا طلبنا توكيده أعدنا معه ما اتصل به. وفي تصورهم السابق وصل نطقي بين

الحرفين. لكن ماذا يحدث لو أن الحرف المكرر هنا ليس من قبيل واحد؟ لماذا لا يكون الحرف الأول حرفاً جوابياً بمعني «نعم»[٥١] والثاني حرف توكيد وكأن الشاعر يقول: نعم[٥٢] ـ إن الكريم يحلم ما لم يرين ما أجاره قد أضيما

ومما شذ أيضاً شذوذاً أيسر من السابق لدي النحاة قول الشاعر:

حتي تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن

وفي تصوري أن التماثل بين الحرفين هنا ليس قائماً من الناحية اللفظية حيث الحرف (كأن) الأول مشدد النون علي حين أن الثاني مخففها.

ومن الشذوذ قول الشاعر:

ليت شعري هل ثمّ هل آتيَنْهم

وفي هذا البيت يجب الوقوف أمام «ثمّ» حيث العطف في هذه الأداة غير قائم لوجود فسحة زمنية فرقت بين الجملتين وخلقت تردداً للمتكلم الذي يتحدث عن مجيء يقدم نفسه فيه ويؤخرها فقال: «هل ثمّ» وبعدها استراح وقال الذي تردد فيه مرة أخري وهذا شيء شبيه بقولنا في العامية: إيه اللي هناك ده ـ إيه اللي بيحصل ـ إيه الخناقة الكبيرة دي.

ومن الشذوذ قول الشاعر:

لا ينسك الأسي تأسياً فما ما من حمام أحد معتصما

---

(٥١) يقول الشاعر فى ذلك :

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه

أى «نعم» وقد قال رجل لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقة حملتنى إليك. فأجابه: إنّ وصاحبَها أى نعم وَلعن صاحبها.

(٥٢) مع افتراض كسر الوزن إذ البيت مع «إنَّ» من بحر الخفيف. وكلمة «نعم» تخرج به عن هذا الإطار الموسيقى.

وربما كانت النغمة الحاصلة من السكتة عند العروض جاعلة المراد بالأداة (ما) الأولي شيئاً غير النفي. وإنما هو شيء شبيه بترنم موسيقي غير مقصود الدلالة. ومن الشذوذ البالغ قولهم:

فـــلا والله لا يُلْيـــفي لما بي ولا لـلمـــــا بـهـم أبـداً دواء

لقد علل النحاة هذا الشذوذ بقولهم إن الحرف المؤكد وهو اللام جاء موضوعاً علي حرف واحد. وبذا أضحي التصاقه بما يؤكده غريباً في التصور اللغوي. وهذا أمر يختلف عن الشذوذ الموجود في الأبيات السابقة حيث كل حرف تأكد عندهم كان وضعه علي أكثر من حرف.

تلك مجموعة من الشواهد الشاذة ما كان لها أن توضع أصلاً في باب التوكيد فلكل شاهد مخرج ما. ولو وقفنا أمام نماذج أخري غير هذه النماذج لكان من الممكن أن يُطبق فيها القانون اللغوي النغمي المحكم الذي خصه بعض النحويين بالحروف وكان الأولي أن يُجعل هادياً وسبيلاً لفهم التوكيد.

يقول بعض النحاة: «**الحرف إن كان جوابياً أو مفصولاً بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط**»(٥٣) : أي لا شرط في التوكيد ومنه نأخذ تعميم هذا الحكم؛ لأننا نلمح عنصر التنغيم واضحاً في كل نمط توكيدي؛ إذ من الممكن الوعي به من خلال الشدة والارتفاع المصاحبين للنطق.

---

(٥٣) شرح التصريح على التوضيح - حاشية الشيخ يس جـ٢ ص ١٣٠ .

خامساً: قضايا في البدل

يقسم النحاة هذا التابع إلي أربعة أقسام: بدل كل من كل أو بدل بعض من كل أو بدل اشتمال أو مباين؛ ولعل التنغيم يظهر واضحاً مع القسم الرابع وهو البدل المباين الذي يرونه ثلاثة أقسام:

ومرجع التقسيم اتجاه القصد أو عدمه إلي المبدل منه السابق. فإذا لم يكن مقصوداً البتة وإنما زل اللسان بنطقه ثم جاء البدل عدولاً عنه فهو بدل غلط؛ لأن السبب في المجيْء به الغلط في المبدل منه. وإن كان المبدل منه مقصوداً والبدل مقصوداً ولكن بعد الإتيان تبين فساد ذكره فهو بدل نسيان وإذا كان المبدل منه مقصوداً والبدل مقصوداً أيضاً علي أساس انفراد كل منهما بالقصد فهو بدل إضراب.

والنموذج الذي جاء به النحاة لهذه الأقسام واحد وهو: «خُذْ نبلاً مدي».

وقد كان لنا أن نرفض هذا القسم يقيناً منا بأن اللغة لا تتعامل مع السهو أو النسيان لفقد الدلالة حينئذ. وما كان للغة أن تحكم بقواعدها سهواً لغوياً أو غلطاً!

وقد كان من الممكن أيضاً رفض ذلك بناء علي اللبس الموجود بين هذه الأقسام إذ فهم هذه الأقسام أمر متروك للمتكلم وحده وهو طرف واحد في الدلالة اللغوية. ومعلوم أن تجنب اللبس أمر أساسي في اللغة.

ولكن لماذا يكون الحكم بالرفض وارداً وهناك وسيلة تجعل هذه الأقسام أمراً مقبولاً وهي التنغيم؛ إذ بها يمتاز كل قسم من هذه الأقسام عن أخيه إننا حين نتصور أن أي تابع ذو صلة بمتبوعه من الناحية النطقية؛ فإن المفهوم هنا هو تصور الانفصال والافتراق لأنه لا علاقة بين البدل والمبدل منه هنا حيث المفروض إحداث التباين بينهما. وهذا أمر لا يتم إلا بوجود سكتة كبيرة بينهما.

إن قائلاً يريد أن يقول: «خذ مدي» بادئاً كلامه بقوله «خذ نبلاً» لا ريب أنه قد أخذته دهشة لما قاله؛ ومن أجل ذلك فهو مسرع بتصحيح جملته، وهي بذلك جملة تخرج عن نطاق الاخبار إلي نطاق الدهشة والاستغراب.

فالانفعال إذاً قرين هذه الجملة وميسمها وربما كان الانفعال بعيداً عن القسم الثالث من البدل المباين وهو بدل الإضراب لأن قصد المبدل وارد كقصد البدل فلم تحدث مفاجأة عند التحويل تتطلب انفعالاً.

وإذا أردنا أن نسير بالتنغيم خطوة أخري في باب البدل فإننا نتصفح قول صاحب شرح التصريح التالي: «وقد تُبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق:

إلي الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخري» وهما مفردان قاله ابن جني وإنما صح ذلك لرجوع الجملة إلي التقدير بمفرد أي إلي الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما ويقدر مصدر مضاف إلي فاعله وهو بدل من هاتين.

. قال الدماميني: «**ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها علي سبب الشكوي وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين في الشام**»(٥٤).

يحاول صاحب شرح التصريح تبرير إبدال الجملة من المفرد ذاكراً تبرير ابن جني الذي يجعل الجملة من قبيل المفرد حين تصور فيها تقديراً هو هاتين مع تقدير مصدر مضاف إلي فاعله. والحاصل: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. لكنه يعرض رأياً ممتعاً للدماميني يعتمد فيه علي التنغيم حيث يري أن جملة: كيف يلتقيان مستأنفة. وهذا التصور لا دليل يقوم به إلا وجود سكتة بين ما تصور كونه مبدلاً منه وما تصور كونه بدلاً. وهذا أمر يتفق مع ما نفعله في لغتنا العامية حيث نقول مثلاً: أنا أشكي هذه الأمور - إزاي ده حصل !. فهل بالامكان التسوية بين

---

(٥٤) شرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١٦٢ .

الجـزئيـة الأولي التي لا تثيـر دهشة ولا اسـتغـراباً والثـانيـة التي تثيـر فينـا هذين الأمرين؟ أحسب أن التنغيم هو العنصر الأساسي للفهم النحوي هنا.

إن قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا . الخ.

يري النحـاة فيـه أن جـملة «لا تقـيـمن عندنا» بدل من جـملة «ارحل» مع مـا بين الجـملتين من خلاف في الدلالة ينفي التطابق؛ لأن طلب الرحيل يختلف عن طلب عدم الإقامة؛ وبخاصة أن طلب عدم الإقامة في البيت مقرون بالعندية.

ومع هذا الفهم فإن أمر هاتين الجملتين مرتبطٌ بالتوارد الذي يُعبر عنه من خلال موقف انفعالي لا تقصد فيه أبعاد الدلالات للألفاظ وهذا القول شبيه أيضاً بما نقوله وننطق به في عاميتنا(٥٥) ونندهش به:

سيبنا يا أخي ـ غور من وشنا ـ روح أي حته ـ مش عايزينك الخ.

فكلهـا جـمل تعـبـر عن شيء واحد هو رفض التـلاقي مع ذلك الشـخص. وليس لمتكلم أن يقصد بانفعالها الإبدال أو شمول القول السابق سواء أكان القصد للأخص أولاً والأعم ثانياً أم كان القصد معكوس ما سبق من جمل.

كل هذا مـدرك مع تصور إضـافات لا توحي بالتطابق ففي قولنا: «سـيبنـا» أمر بالترك وحده. أما قولنا «غور» ففيه أمر بالترك مع شيء من الضيق والتبرم. وقولنا «مش عايزينك» فيه قطع لازم بالفراق؛ وكلها أمور انفعالية لا تُحدد إلا بالتنغيم.

إن ما تصوره النحاة بدل اشتمال في قولهم: «عرفت محمداً أبو من هو» نفهم منه أنه توجد لدينا جملة استفهامية في اللفظ متواصلة. وهي خبرية للدلالة تشبه قولنا: عرفت محمد ده يبقي ابن مين؟ ولا تصور في التركيب غير هذا لأننا نعلم أن البدل علي نية التكرار لدي العامل. ولو فهم تكراره هنا لكان وجود الفعل المحذوف لا يقيم الدلالة حيث يكون القول: عرفت محمداً عرفت أبو من هو. وأوضح منه كما سبق ما إذا كان مساوياً لقولنا: «عرفت محمد ده يبقي أبو مين».

---

(٥٥) مدلول العامية فى هذا المبحث مقصور على اللهجة المصرية القاهرية. المؤلف.

سادساً: اسم الفعل

اسم يحمل عند التلفظ به قيمة تنغيمية تفارق الفعل الذي ادعاه النحاة مساوياً له؛ وكي يزداد الأمر وضوحاً علينا أن ننظر إلي كل نوع من أنواعه:

أ ـ اسم الفعل الماضي:

ومن نماذجه «هيهات» بمعني بَعُد، و «شتان» بمعني افترق. ويُلاحظ في الاستعمال اللغوي ندرة الأسماء التي من هذا النوع. والفارق بين الفعل ومسماه كبير ينأي بهما عن أي تماثل. حتي ولو كان تماثلاً في المعني كما رأي بعض النحاة؛ فليس بمعقول أن يكون قولنا «بَعُد الفشل» مساوياً لقولنا «هيهات الفشل» لأن الدهشة والانفعال حين النطق تملكان اسم الفعل فيكون التعبير من خلاله مساوياً لما نريده في عاميتنا حين نقول: مستحيل! ده مش ممكن !. والفعل بجملته «بَعُد الفشل» يمثل إخباراً للمتكلم مؤداه بيان الفشل وموقفه منه؛ علي حين أن اسم الفعل يصور الاحساس القائم بأن هناك فشلاً قد يكون محتملاً وقائما ومن ثم فجوابه «هيهات الفشل»؛ ومن هنا كان الموقف الذي يُقال فيه الفعل لا يصلح لأن يُراد فيه اسم الفعل.

إن الفارق من إمكان قيام اسم الفعل وحده بدلالة الجملة كلها مما يجعله يحمل تنغيماً يمثل جملته؛ إذ من الممكن أن توضع علامة التعجب[٥٦] والدهشة والاستغراب وراء هيهات وشتان ويستقل بهما الكلام ولا يحدث ذلك مع الفعلين بعد وافترق.

والذي يؤكد الفارق أيضاً العلاقة التركيبية لاسم الفعل التي تخالف في كثير الفعل الموازي له. وهي علاقة أحس النحاة بكثير منها. ولعل الجدول التالي يوضح الفارق التركيبي بين اسم الفعل الماضي وفعله.

---

(٥٦) يؤكد ذلك تماماً إحساس صاحب الكافية فى النحو حين يقول: «**ومنه شتان بمعنى افترق مع تعجب أى ما أشد الافتراق.**» الكافية فى النحو جـ ٢ ص ٧٤ .

الفعل	علاقاته	اسم الفعل	علاقاته
- بعد النجاح. - بعد النجاح عن علي. - ما بعد النجاح عن على. - بعدت فاطمة. - بعدتُ.	١- قابلية هذا الفعل أن يأتي وراءه جار ومجرور. ٢- من الممكن نفي الفعل وإثباته. ٣- يأخذ لواحق الفعل فتتصل به تاء التأنيث وتاء الفاعل.	هيهات النجاح	١- لا قبول لجار ومجرور بعده ٢- النفي لا يمكن هنا وهذا يؤكد أن القيمة الموجودة هنا هي قيمة الاستغراب والدهشة وهي قيمة لا تحتمل النفي ولا تقبله لأنها قيمة حاصلة. ٣- لا قابلية معه لقبول علامات الفعل الماضي الإلحاقية المساوي له عند النحاة.

يبدو من هذا الجدول أن كل العلاقات الشكلية والدلالية تؤكد أنه لا علاقة بين اسم الفعل الماضي وفعله؛ وهذا راجع إلي كون التأثر والانفعال قرين هذا الاسم الذي يُسمي اسماً من قبيل التجوز وليس قرين مسماه وهو الفعل.

ولعل من مؤكدات مظهر الانفعال في هذا الاسم ما قاله ابن يعيش في شرح المفصل جـ٤ ص ٢٥ وهو يعني الاسماء كلها« **والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ اسماء لها أولي بموضعها**». فالايجاز في التعبير هو الذي حمل هذه الكلمة شحنة تنغيمية توحي بالمبالغة. ويقول ابن يعيش أيضاً: «**وأما المبالغة فإن قولنا صه أبلغ في المعني من أسكت**».

وصاحب كتاب الكافية أدرك هذه الحقيقة التي تري المبالغة أساس استعمال اسم الفعل فقال: «وأما المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال»(٥٧).

ب- اسم الفعل المضارع:

ونماذجه من الكلمات «أف ـ أوه ـ أي ـ وي».

والملاحظ فيه أيضا قلة ألفاظه. وحين يُظن قيام تسوية ما في الدلالة أو الاستخدام بين الفعل واسمه فإن التسوية لا أساس لها من الصحة. فليست «أف» بمساوية «لأتضجر» وليست «أوه» مساوية لأتوجع. فلا يقال «أف» إلا حين يكون الإنسان متأففاً لاحساس غرزي انفعالي لديه نتيجة حرارة جو أو إحساس باختناق علي سبيل المثال؛ ففي زحام المواصلات يتأفف الراكب من اختناق الجو فيقول غير قاصد أو شاعر «أف» ولم يك ممكناً أن يقول في هذا الموقف «أتضجر» لأنه لو فعل ذلك لآثار سخرية وضحك الموجودين. وحين يوخز المرء (٥٨) شكة دبوس لا يقول أتوجع ساعتها وإلا لكان متبلد الشعور والاحساس وإنما ينفعل انفعالاً غرزياً مصدراً صوتاً انفعالياً دون أن يدري قائلاً: «أي» أو «اوه» وهما صرختان تمثلان مظهر التألم إن هذه الألفاظ ما هي إلا تعبيرات لا شعورية تمثلت في نطق لغوي. لقد كان من الممكن لمن شُك بالدبوس إذا كان قوي البنيان أن يهتز جسمه لذلك ولا ينطق وهنا فإن هزة الجسم مساوية لتلك الصرخة الممثلة في كلمة «أى».

الفارق واضح وضوحاً كاملاً بين الفعل واسمه هنا. فالفعل جملته خبرية تحتمل التصديق والتكذيب. أما اسم الفعل فلا تصديق ولا تكذيب معه لأنه إنشاء أو بمعني أصح انفعال تأثري ورد فعل لمؤثر طبيعي كرد فعل الانسان حين ينهمر المطر فجأة فإن تصرفه سوف يكون تلقائياً لا شعورياً وقتها. إن انفعالنا ونطقنا لاسم الفعل لابد وأن يكون مصاحباً لتنغيم يحدد هذا الانفعال ويكون مفرقاً لهذه الأسماء عن الأساليب الأخري.

---

(٥٧) الكافية فى النحو جـ ٢ ص ٧٦.

(٥٨) هذا تعبير استخدمه الأستاذ الدكتور تمام حسان.

ولكي نبين أن التسوية ليست بقائمة بين اسم الفعل المضارع والفعل المساوي له علينا أن ننظر العلاقات التركيبية التي يُصورها الجدول التالي:

الفعل	علاقاته التركيبية	اسم الفعل	علاقاته
اتضجر إنني اتضجر سأتضجر لم اتضجر لن أتضجر لن يتضجرا يتضجران لم يتضجروا	١- تثير سؤالاً مؤاده. من أي شيء تتضجر؟ أو أين حدث ذلك التضجر. وكيف ولماذا الخ. ٢- توضع في علاقة الاخبار لاحتمال الصدق والكذب فيها. ٣- تصلح أساساً للتوزيع الزمني فتصلح للماضي والحال والاستقبال بناء علي فهم سياقي. ٤- يتأثر هذا الفعل بما قبله وما بعده فهو كما قال النحاة عامل ومعمول. ٥- تقبل السوابق واللواحق.	أف «أف»	١- لا تثير أي سؤال. ٥- لا يقال إنني أف ولا سأف ولا أفاف. فلا قابلية لها بسوابق أو لواحق ٣- زمنها حالي مصحوب بحال التكلم ولن يقبل توزعه إلا علي سبيل الحكاية. ٢- توضع في علاقة الإنشاء الذي لا يقبل تصديقاً أو تكذيباً ومن ثم فالنفي غير سابق عليها لعدم إمكان التكذيب فيها. ٤- لا تتأثر بما قبلها. وإن كان لها تأثير فيما بعدها كما يري النحاة.

جـ- اسم فعل الأمر:

وهذا ما نَسوي بينه وبين **فعله** في الاستخدام وإن أدرك النحاة فارق المبالغة بينه وبين فعله إذ الدلالة بينهما واحدة، والموقف معهما واحد. ولعل كثرة[٥٩] وروده في اللغة تعطي هذا الإحساس **تماماً** وذلك لوجود ما يُسمي بالنقل فيه ومنه: «صه» بمعني اسكت. و« مه» بمعني اكفف. و«رويدا» بمعني تمهل. و«نزال» بمعني انزل. و«دراك» بمعني أدرك وغير ذلك في اللغة كثير[٦٠].

ففي الموقف الواحد تستطيع أن تطلب من شخص يرغي ويزيد في الكلام السكوت مستخدماً كلمة «اسكت» أو كلمة صه «وفي موقف ترك اللعب تستخدم اسم الفعل «مه» كما تستخدم الفعل «اكفف». كل ذلك حاصل لأن الفعل واسمه هنا من قبيل واحد وهو الإنشاء غير المحتمل للتصديق أو التكذيب. ولعل الجدول التالي يوضح الاتفاق التركيبي بينهما:

---

(٥٩) فى ذلك يقول صاحب كتاب الكافية فى النحو جـ ٢ ص ٦٨ :

«واكثر اسماء الأفعال بمعنى الأمر إذ الأمر كثير ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر».

(٦٠) من اسم فعل الأمر أيضاً: «حيهل» بمعنى أقبل، و«بله» بمعنى دع، و«إيه» بمعنى حدث، و«آمين» بمعنى استجب. ومن اسم الفعل المنقول «مكانك» بمعنى اثبت. و«عندك» و«دونك» و«لديك» وكلها كلمات بمعنى خذ. و«أمامك» بمعنى تقدم و«إليك» بمعنى «تنح» و«عليك» بمعنى الزم.. الخ. والذى يُلاحظ فى النقل الخاص بهذه الاسماء أنه قرين دلالة الأمر.

الفعل	اسم الفعل	علاقاته التركيبية
اسكت قلت له اسكت اسكت يا علي اسكتوايا قوم اسكتي يا فاطمة اسكتوا اسكتا اسكتي	صه قلت له: صه صه يا علي صه يا قوم صه يا فاطمة «صه» وحدها	١- الدلالة الزمنية بينهما واحدة. والطلب واحد في التوجه. والعلاقة التركيبية واحدة. فقد حلت «صه» محل مقول القول كاسكت تماماً. ومعلوم أنهما لا يتأثران بما قبلهما بينما يؤثران فيما بعدهما وهما فعلان لازمان لا يتعلقان بمفعول به. ٢- دلالة الإنشاء فيهما واحدة. ٣- السياق يسوي بينهما لأن ضغطاً علي اسكت يعطي قيمة المبالغة في «صه» أيضاً. ٤- إذا لم يلحق اسم الفعل الضمائر. فلعل ذلك راجع إلي جمود كلماته جموداً كاملاً فإذا أمكن تصرفها كان لها أن تقبل علاقات الفعل حين اتصال الضمائر به. ولعل اسم الفعل المنقول يمكن أن تتصل به بعض السوابق. فبالإمكان أن يقبل ذلك، فنقول: مكانك ـ مكانكما ـ مكانكن. ونقول: دونك ـ دونكَ ـ دونكما ـ دونكم. وتكون هذه الكلمات مساوية للأفعال: خذ ـ خذي ـ خذوا. ونحن لسنا بحاجة إلي التسوية التامة بينهما؛ لأنهما أمر وطلب يحتم دلالتهما الموقف والسياق.

وأخيرا ما الذي يثبت لنا من خلال رؤية اسم الفعل؟

يثبت للباحث ما يلي:

١- أن المضارع والماضي منه لا يقبلان التسوية بأفعالهما. وقد أضحي قصد بعضهم صادق المضمون حين قال فيهما: «فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة. فإن القائل «أف» كأنه قال اتضجر كثيراً جداً، والقائل هيهات كأنه قال بعد جداً كما قاله ابن السراج»(٦١).

هذا كلام صوابه بالغ كامل؛ لأنه يُظهر دور التأثر الانفعالي البادي من المبالغة والمعبر عن التنفيم؛ وحين يستخدم هذا التعبير التشبيه بقوله «كأنه» فإن هذا إحساس يوحي بأن هناك فارقاً بين المشبه والمشبه به. وفي التمثيل السابق سكوت عن فعل الأمر في قصد المبالغة. وقد رأينا كيف أن اسم فعل الأمر يساوي فعله المناظر له.

٢- أن اسماء الأفعال ما كان منها ماضياً أو مضارعاً أمور انفعالية تأثيرية. وما كان منها أمراً فهو طلب.

٣- أن أسماء الأفعال إلي الانشاء أقرب ولا علاقة لها بالاخبار.

٤- أن الأداء النطقي لأسماء الأفعال يعتبر مميزاً لها عن أبواب أساليب النحو الأخري.

٥- أن المضارع والماضي من أسماء الأفعال كأسماء الأصوات في رأيي؛ فهي أى أسماء الأفعال عناصر تنغيمية لا وظيفة لها في بناء التركيب الذي يخضع لعلاقات كثيرة منها علاقة المطابقة وعلاقة الإعراب والتقديم والتأخير والحذف والرتبة الخ.

٦- الكثرة في هذه الاسماء لاسم فعل الأمر. وكلام النحاة يؤكد ذلك، فابن مالك حين يتحدث عن اسم فعل الأمر يقول «وغيره كوي وهيهات نزر» مؤكداً بذلك أن الندرة قرينة الماضي والمضارع أما الكثرة فهي لاسم فعل الأمر.

---

(٦١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ٣ ص ١٩٤.

وبعد هذا العرض السابق يحق لنا أن نقف موقف الحذر أما قول صاحب التسهيل: «اسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الأسماء، وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال لموافقتها معني، ولا علاقة للضمير المرتفع بها، وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل فعليته واكثرها أوامر، وقد تدل علي حدث ماض أو حاضر، وقد تضمن معني نفي أو نهي أو استفهام أو تعجب أو تندم أو استعظام وقد يصحب بعضها لا النافية»(٦٢).

من خلال هذا النص نقف أمام نقاط وردت فيه:

الأولي: حول كون هذه الأسماء كأفعالها في التعدي واللزوم غالباً. وهذا لا نقبله لأن العلاقات الجدولية السابقة فيما يختص بالماضي والمضارع بينت خلاف ذلك. فاللازم من الأفعال مثل: اتضجر وبُعد يصل إلي مفعوله من خلال حرف الجر؛ علي حين أن اسم الفعل المقابل لهما والمعبر عن معناهما لا يصل إلي مفعوله من خلال حرف إذا قصد به المبالغة؛ لأن الحرف لا يأتي بعده فلاتلاقي إذاً.

والثانية: تدور حول حكم الإظهار والإضمار معهما وهذا أمر يحتاج إلي نظر. فالإظهار والإضمار مختلف فيهما. لأنني وإن قبلت توكيداً للضمير المستتر في الفعلين اتضجر وبُعد، حيث أقول أتضجر أنا وبُعد هو. فلن أقبل مثل هذا مع اسمي الفعلي أف وهيهات فلا أقول: أف أنا ولا هيهات هو.

والثالثة: تدور حول دلالة هذه الأسماء علي زمن ماض أو حاضر. وهذا أمر لا أساس له في رأينا؛ لأن اسم الفعل ماضياً كان أو مضارعاً ليس إلا صوتاً يعبر عن حالة نفسية بعيدة عن الحدث المفهوم من الفعل وإن كانت هذه الحالة مرتبطة بزمن فهو زمن الانفعال وهو حالة التكلم.

أما الرابعة: وهي التي تتحدث عن إمكان تضمن هذه الأسماء معني النفي أو النهي أو الاستفهام أو التعجب فذاك أمر نراه مفسراً لدور التنغيم؛ لأن هذه الأمور راجعة إلي ما يُسمي بالتأثر والانفعال الموجودين في أسماء الأفعال.

---

(٦٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ص ٢١ .

والنقطة الأخيرة تدور حول إمكان أن يصحب بعض هذه الأسماء «لا» النافية. وهذا في حسباني أمر غير مقبول حتي مع استخدام التعبير السابق لفظ «قد» لاننا لو تصورنا أن اسم الفعل «عليك» يقبل أن يسبق بلا النافية كما في قولنا: لا عليك . فإن ذلك أمر مخرج للتركيب من تصوره الانشائي إلي الاخبار حيث تكون الجملة الموجودة جملة إسمية خبرية تمامها: لا عليك شيء.

سابعاً: التحذير والإغراء

من المناسب أن يُدرس التحذير والإغراء فى ضوء دراسة اسم الفعل ؛ لأننى أحسب أن الوظيفة التى يقوم بها أسلوب التحذير والإغراء وظيفة يقوم بها اسم فعل الأمر.

إن الانفعال قرين هذين الأسلوبين وهو انفعال شبيه بالانفعال الموجود فى اسم الفعل.

إن قائلاً يحذر إنساناً يعبر مسار القطار غير ملتفت إليه أو غير واع بقدومه لهو قائل فى سرعة وإيجاز منفعلاً: القطار! أو القطار القطار أو إياك والقطار إلخ. وفى إصداره لكل هذه المنطوقات تجده منفعلاً صارخاً بصوته محذراً بما يقول. وكأن مراد قوله فى كل ما جاء به شبيه بقولنا: حاسب - اوعى - إحذر . وهنا فكل هذه المنطوقات ليست منصوبة باحذر كما رأى النحاة ولكنها مساوية لهذا الفعل برمته.

تُرى ماذا يحدث لهذا العابر لو أن المتكلم وجه ذهنه وباله صوب تأويل ذلك الناصب المحذوف؟ ما أعتقد إلا أن ضياعاً للهدف المقصود من التحذير أمر حاصل؛ ولعل هذا قد أوضح أن المراد بهذه الوسائل هو المراد المفهوم من دلالة اسم الفعل نفسها. فإذا كانت «صه» مساوية لاسكت فإن القطار مساوية لاحذر.

هل من الممكن أن نتصور فعلاً محذوفاً أساسه فى النماذج احذر القطار على سبيل المثال.

إن الموقف ينفى ذلك نفياً قاطعاً فالزمان كما يقول السيوطى فى كتابه الإتقان فى علوم القرآن جـ ٢ ص ٩٥: «يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يُفضى إلى تفويت المهم وهذه هى فائدة باب التحذير والإغراء».

ثامناً: أكلونى البراغيث [٦٣]

وهى لغة قليلة يقول الدرس النحوى بضعفها. وفيها يُقال بأن التطابق يحصل أحياناً فى العدد بين الفعل وفاعله ومن النماذج التى اوردها النحاة لهذه اللغة ما يلى: قول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

وقول الشاعر:

نصروك قومى فاعتززت بنصرهم ولو انهم خذلوك كنت ذليلاً

وقول الآخر:

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى فأعرضن عنى بالخدود النواضر

وقول المصطفى ﷺ : «يتعاقبون فيكم ملائكة». وقوله جل وعز: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء:٣) فى رأى.

وللنحاة غير الحكم بالضعف على هذه النماذج وأشباهها تخريجات تذهب بهذا الضعف على أساس فهم كثير منها على أساس من التقديم والتأخير: أى: مبعد وحميم أسلماه وقومى نصروك الخ. أو على أساس أن ذلك من قبيل إبدال الظاهر

---

(٦٣) يستخدم المثال أحياناً فى عرف النحاة عنواناً للقاعدة. وقد تغرب أحياناً هذه الأمثلة فتثير لدى القارىء نوعاً من السخرية حيث يقول: ألم يكن لديهم مثال آخر يكون دليلاً قاعدياً غير «أكلونى البراغيث» وربما دفعه ذلك إلى تصور نوع من القصور فى الدرس النحوى. وما درى هذا المتسرع أن أمثال هذه التعبيرات نماذج تعليمية والمفروض فى النموذج التعليمى أن يُحدث نوعاً من التوقف إما عن طريق غرابته أو الضحك ومن هنا يكون الموقف مسلماً إلى عدم نسيانه. إن اعتقادى أن النموذج لن يُكتب له ثبوت لو أن اللغة اتخذت جملة «ظلمونى الناس» بديلاً عنه. ومن قبيل ذلك حديثهم عن قاعدة رفع اسم التفضيل للفاعل الظاهر بتسمية هذه القاعدة «مسألة الكحل». النموذج رمز شكلى ولا عيب فى الرمز أن تكون صورته أقرب إلى الثبات اللغوى إذا كانت الوسيلة المؤدية إلى ذلك. المؤلف.

من المضمر. ولكن هذه تخريجات لا تسرى على كل ما يرد فى هذه اللغة. ولعل قول الأشمونى خير مصداق على ذلك. يقول الأشمونى:

« ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم أو التأخير لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع، وذلك نبو منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف فى فعل الاثنين والواو فى جمع المذكر والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التأنيث لأنها لو كانت اسماً للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم أو التأخير وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقاً »(٦٤).

يثبت هذا الرأى كون الحروف الواردة مع هذه الأفعال حروفاً دالة على التثنية والجمع؛ ومؤدى ذلك هو التسليم بما جاءت به هذه اللغة القليلة ولا يقبل تخريجاً لها يذهب بأمر المطابقة عن طريق إبدال الظاهر من المضمر أو عن طريق التقديم والتأخير لما فى ذلك من إصدار حكم بالوجوب فى البدل أو حكم بوجوب التقديم والتأخير فى غير مكان الوجوب. أو إسناد الفعل مرتين وهو أمر باطل غير مقبول. فما أمر هذه الحروف عندهم إلا كتاء التأنيث فى دلالتها على تأنيث الفعل فحسب.

ورأينا فى هذه اللغة أنها ليست باللغة الشاذة نطقاً واستعمالاً. وكيف يحكُمها شذوذ وبعض دلائلها خاضع لنماذج من النثر ناصعة كالحديث الشريف وخاضع للغة الفن الشعرى. ولعل مظهر استعمالها يرينا أنها لغة البيوت فإذا ما انسلخ عنها أصحابها إلى مجتمع مشترك نطقوا بمراد القاعدة الفصحى وهى إفراد العامل. هذا إذا ابتعدنا عن تصور التنغيم فى فهم هذه اللغة.

أعود لأقول مرة أخرى إن هذه اللغة ليست باللغة الشاذة نطقاً واستعمالاً إن سلم لها تنغيم خاص؛ ولذا فنحن لا نحس أن علامات التثنية والجمع هنا مجرد دلائل

---

(٦٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ٢ ص ٤٨ .

حرفية كما رأى هؤلاء النحاة وإلا لكان من الواجب إطلاق هذا الحكم على ألف الاثنين وواو الجماعة فى كل مكان وردتا فيه.

إن معظم هذه النماذج التى دلت على هذه اللغة قرينة أسلوب خاص وهو الشعر. وهذا يقف بنا وقفة متأنية نحس فيها بالتصور الإنشادى الذى توجبه وتدل عليه السكتة فى نماذج هذه اللغة.

إن تفسير النحاة لهذه الظاهرة يثبت أن هناك اتصالاً نطقياً بين الفعل المطابق فى العدد وبين فاعله الظاهر؛ على حين أن الواقع النطقى الاستعمالى فى رأيى يوحى بوجود سكتة بينهما توحى هذه السكتة بسؤال مفهوم من المقام والمقال فحين نقول على سبيل المثال: أكلونى البراغيث. أو ظلمونى الناس فإن هناك سكتة واردة بعد الفعلين: أكلونى وظلمونى توحى بسؤال مؤداه. من أكلك؟ من ظلمك؟ وهنا يكون الجواب استئنافا تمامه مع التقدير: أكلنى البراغيث - ظلمنى الناس(٦٥).

وليس هذا مفهوم النغمة وحدها؛ لأنه يوجد تصور آخر من خلال اعتبارها؛ فالسكتة توحى بالقطع فى موقف انفعالى لإنسان أحس إحساساً بالغاً بالظلم فلم يعد باستطاعته أن يرتب جملته دفعة واحدة بل قسمها لا شعورياً التقسيم الذى يوحى بترددده وانقسامه هو. ولعل الورود الكثير لهذه الظاهرة فى أسلوب الشعر المعتمد على التوتر النفسى الانفعالى للشاعر يؤكد ما قلناه به. ناهيك عن أن التنغيم والضغط على الأفعال مع ضمائرها يعطى إيحاء بالتكثير فى بابه أيا كان تكثيفاً لظلم أو شمولاً لنصرة أو رؤية.

---

(٦٥) لعل التقدير الوارد فى قول المصطفى صلوات الله عليه: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**» القائل بأن جملة يتعاقبون مرتبطة بكلام سابق أساسه: «**لله ملائكة يتعاقبون فيكم. ملائكة بالليل والنهار**» يوحى بدور السكتة فى فهم هذا التركيب؛ حيث كانت الوقفة على شبه الجملة «فيكم» مع استئناف يبدأ بقوله «ملائكة بالليل» لعل هذا الاعتبار قد أضحى قريباً من التصور الذى رأيناه فى هذه اللغة. وتصورنا بوحى السؤال ليس جديداً على فهم النحاة. فهم قد تصوروه فى حذف العامل حين رأوا أن قول الشاعر.

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

وقوله جل وعز فى قراءة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ﴾ عاملاً محذوفاً يوحى به سؤال مفهوم من المقام أى من يبكيه؟ ومن يسبح والجواب: ضارع رجال. ولعل السكتة أيضاً والنغمة هنا من سبيل فهم هذا الأسلوب. المؤلف.

تاسعاً: ما تختص به فاء العطف

مما تختص به فاء العطف لدى النحاة أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لعدم وجود ضمير رابط به على ما يصلح أن يكون صلة لوجود رابط به والمثال الذى اشتهر فى هذا الحد هو قول النحاة:

«الذى يطير فيغضب زيد الذباب».

وقد يبدو للناطق المتسرع أن العلاقات النحوية والتركيبية فى هذه الجملة تبدو خفية واهية. أو أنه كلام يقرب من العجمة ولا يسير على ما تيسر لكل تركيب لغوى سليم. بيد أن هذا الفهم سرعان ما يزول إذا أحكم الناطق تنغيمه لهذا النموذج وما على شاكلته فأحدث فى نطقه ما يُسمى بالسكتات؛ وهنا تكون سكتات هذه الجملة ثلاثا:

الذى يطير - فيغضب زيد - الذباب .

وهذا ما يشبه ما نراه فى عاميتنا ونتفوه به فنحن نقول:

اللى يتشاقى - ويخلى أبوه يزعل منه - الواد محمد.

لقد جعل الفهم التنغيمى هذا النموذج سائغاً مقبولاً وأضحت كلمات التركيب من خلاله ذات علاقات نحوية واضحة لا لبس فيها.

عاشراً: النداء[٦٦] ودور التنغيم فيه

تخضع أساليبه لعنصر التنغيم إذ هو ضابط مميز لها. ولعل المؤكد الأول لذلك هو اعتبار ما بعد النداء فى قولنا: يا على محمد مسافر. استئنافا جديدا لا علاقة له بما قبله ويزيد أمر التنغيم فى دلالة النداء لو توسط النداء الجملة. والأمر الذى يؤكد أمر التنغيم بوضوح ما قاله الدرس اللغوى عن أداة النداء وجوداً أو حذفاً.

فوجود أداة النداء أمر يجعل للتنغيم دوراً كبيراً على أساس من القرب والبعد عند النداء. ولعل أقوال بعض النحاة خير موضح لذلك.

يقول بعضهم: «الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادى متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل إلا بعد اجتهاد أو نائماً قد استثقل فى نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهى: يا وأيا وهيا وأى يمتد بها الصوت ويرتفع» [٦٧].

ما أمر النداء بعيداً كان أو قريباً إلا متصلاً بالتصويت والتنبيه الذى يدل عليه ويدفع إليه تراخى المنادى أو الإعراض عنه بعدم السماع أو لنوم ثقيل. ولا أجد محققا لتلك الوسيلة إلا ضاغطاً على حرف النداء والمنادى منغماً أصواته حتى يحدث الإسماع المطلوب.

إن اعتبارنا صور النداء على أساس القرب أو البعد ما هو إلا مراعاة للصوت وإطالته أو تقصيره؛ ولعل هذا يحدو بنا إلى تصور النداء حين تكون الأداة محذوفة

---

(٦٦) فى رسالتنا للماجستير «القيمة النحوية للموقع» كان التنغيم موقعية من الموقعيات التى تصورناها ولم نتناولها إلا بقدر ضئيل فيه احساس هائم بوظيفة التنغيم لم يعد صفحات. وكان النداء دليلاً لدينا على هذه الظاهرة. ولأن الإيجاز كان ميسم رؤية النداء هناك. فها نحن الآن نتناوله بقدر من التفصيل ليس بالقليل.

(٦٧) شرح المفصل جـ ٢ ص ١٥.

لقد وردت إلينا نماذج كثيرة تؤكد مجىء المنادى خلواً من أداة النداء تصور لها النحاة أداة نداء محذوفة كانت تقوم بالنداء قبل حذفها؛ كأنه لا سبيل إلى تحقق النداء إلا بوجود حرف النداء ظاهراً أو مقدراً.

من ذلك ما جاء فى قوله جل وعز: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (يوسف: ٢٩).

وقوله جل من قائل: ﴿ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ (آل عمران: ١١٩).

وقول عمر بن أبى ربيعة[٦٨]:

خليلي فيما عشتما هل رأيتما قتيلاً بكي من حب قاتله قبلي

وقوله أيضاً [٦٩]:

خليلي ما بال المطايا كأنما نراها علي الأدبار بالقوم تنكص

إن النحاة يبررون فيما سبق حذف الأداة بفهمها من السياق والتقدير عندهم: يا يوسف - يا هؤلاء - يا خليلى.

وما نراه نحن أن النداء ليس بقاصر على الأداة وحدها؛ حتى تكون وسيلة التنبيه متجهة إليها وحدها بل عليها وعلى المنادى أيضاً الذى تكون له صفات صوتية فى هذا الموطن لا توجد فى موطن آخر.

فكلمة «محمد» لها صفات صوتية فى قولنا مخبرين «محمد مجتهد» تختلف عن صفاتها فى قولنا : محمد فحسب أو «يا محمد» على سبيل النداء والذى يثبت ذلك مجال النداء الاستعمالى وهو مجال حى؛ فحين نتجه بالنداء إلى إنسان اسمه محمد وهو بعيد فإننا نصدر صوتنا على هذا الأساس: فإما أن نخلع على الأداة صفة الطول حتى يستجيب المدعو وإلا فإن الكلمة التى تنادى نفسها تأخذ من التطويل والمط ما يقوم مقام الأداة فأقول فى «محمد» مثلاً «محماد» وتكون النغمة وحدها

---

(٦٨) الأغانى لأبى فرج الأصفهانى جـ ١ ص ١١٧ .

(٦٩) السابق جـ ١ ص ١١٣ .

قرينة وعلامة على النداء؛ وهنا فإن المنادى يأخذ لونا نغميا معينا حين يكون وحده يختلف عن لونه حين يكون مصاحبا للأداة.

والذى يؤكد قيام المنادى بالدور الكامل فى جملته أن نماذج وروده بعيدا عن أداته قاربت فى الحصر نماذج وروده مع الأداة. ولعل النسق الأدبى الشعرى درج على حذف الأداة وهذا يعطى إحساسا واضحا بأن ما فى الشعر من موسيقية جلية أمر يجعل الحذف مسلما به تسليما يصل إلى حد نسيان وجود أداة للمنادى أصلا.

لقد تصور النحاة حين الحذف أن الأداة المحذوفة هى «يا» دون بقية الأدوات وإذا كان المنادى مغنيا عنها عند عدمها فإن غناءه لا يمكن أن يكون مقابلا لأداة بعينها هى «يا» وإنما هو مقابل لكل أداة تقوم بالتعبير عن صورة الدعاء والتنبيه والنداء سواء أكانت «يا» أم غيرها.

لقد حذفت الأداة كما رأينا(٧٠) فتحمل المنادى قيمتها بالضغط والمط والتطويل وهذا الشىء قائم أيضاً مع الأداة وحدها حين تبقى ونتصور حذفها للمنادى بعدها؛ لأننى أكاد ألمح حين إمكان حذف المنادى أن أداة النداء وقتها تحمل تنغيما يخالف وجودها مصاحبة للمنادى المذكور،

فالأداة حين تصحب المنادى موصولة به كأنها معه كتلة نطقية واحدة لا وجود لراحة بينهما. لكنها إذا وردت وحدها فإن مطاً يحدث لها تعقبه سكتة تنبىء عن مكان المنادى المحذوف وتعبر عنه فحين يقول الشاعر:

ألا يا اسلمي يادارمي علي البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

فإن مدا لا شك حاصل لحرف النداء تعقبه سكتة؛ ليأتى فعل الأمر بعدها: ألا يا - اسلمى . وهنا يكون التنغيم الحاصل دالا على ذلك المنادى المحذوف. ولعل بيت الشماخ يؤكد ذلك أيضاً فحين يقول:

ألا يااسقياني قبل غارة سنجال وقبل منايا قد حضرت وآجال

---

(٧٠) إنّ كان هناك نية حذف أصلاً. المؤلف.

فإن النحاة يقدرون هنا منادى محذوفا أساسه: «ألا يا هذان اسقيانى». وما كان تصور المنادى المحذوف آتيا إلا لو تصورنا عنصرا صوتيا معينا أساسه مطل حرف النداء ثم الوقف عليه بوجود سكتة بينه وبين فعل الأمر بعده. وبذا يكون عدم اتصال الأداة بما بعدها منبئا عن نقص موجود.

إن وجود الأداة وحدها أعطى إحساسا كما قلت بوجود المنادى المحذوف ولم يتسن ذلك إلا بوسيلة تنغيمية خلعت على تلك الأداة. ولعل ذلك كان موحيا لبعض النحاة أن يتصور فى أداة النداء قربا من اسماء الأفعال.

لقد كان أبو على يذهب إلى أن حرف النداء «يا» . ليس بحرف وإنما هو اسم من اسماء الأفعال[٧١]. إن هذا التصور يؤكد لنا دور التنغيم الذى يجعل أداة النداء تحمل قدراً من الإحساس بالمبالغة الموجودة فى أسماء الأفعال كما رأينا سابقا.

إن الذى قيل من أمور تنغيمية متصلة بالأداة والمنادى يتصل حبله بصور النداء الأخرى أو اساليب النداء الأخرى. فأمر الندبة يتضح فيها دور التنغيم وكذلك أمر الاستغاثة فلا ندب بدون تصويت وتطريح ولا استغاثة بلا ارتفاع صوت يسمعه المغيث. بل إن أمر الترخيم فى النداء يعطى إحساسا بأن الاسم المرخم يضغط عليه ضغطا يوازى ما حذف منه؛ لأن نطقى لكلمة «مروان» فى قولى: يا مروان إن مطيتى محبوسة يخالف بغير شك قول الشاعر: يامرو ان مطيتى محبوسة؛ وبخاصة إذا كان الناطق يسير فى نطقه هذا على نهج من لا ينتظر حيث اعتبر استقلالا لهذه الكلمة على حين أن من ينتظر محذوفه يجعل نغمة الاتصال باقية تنبىء عن مجىء ما حذف واعتباره.

إن كل قضية فى أسلوب النداء تفصح عن أمر تنغيمى ولعل اعتبار الأسلوب من قبيل الأساليب الإنشائية مؤكد تماما لما نقول ومن هنا كان الخطأ الفاضح حين التسوية بين جملة النداء «يا محمد» وجملة «ادعو محمدا» التى لا علاقة لها بالأولى فهى خبرية والأولى انشائية. والأولى لها تنغيم معروف تحدده وسائل القرب والبعد وتحدده علاقة المنادِى والمنادَى والثانية خلو من هذا الموقف تماماً.

---

(٧١) شرح المفصل جـ ١ ص ١٢٧ .

حادى عشر: الاختصاص والتنغيم

وهو اسلوب يجمع بين الانشائية والخبرية. فطرفا جملته الكبرى يحملان قيمة الاخبار؛ بينما المعرب على الاختصاص هو وعامله يحملان قيمة الإنشاء لأنه شبيه كما يرى النحاة وكما احسب بالنداء.

لقد قال عنه صاحب الكتاب [٧٢] . وفى كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء. ويقول ابن يعيش : «**وقد اجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة مع الاستفهام**» [٧٣].

هذا الاسلوب تقوم السكتة فيه بدور واضح فى تحديد اركانه [٧٤] حيث لا يمكن فهم الوظائف النحوية له بالاعتماد عليها. فحين يقول المصطفى ﷺ: «**نحن معاشر الانبياء لا نورث**». فان السكتة الموجودة بعد الضمير «نحن» وبعد كلمة «الانبياء» تبين بوضوح ان كلمة «معاشر» منصوبة على الاختصاص ولو لم تكن موجودة لتوهمنا فى هذه الكلمة الاخبار حين البدء وقبل أن نصل إلى النهاية وذلك لإمكان تسليط العامل حينئذ فيقال: «نحن معاشر الانبياء. كما يُقال ايضاً: نحن لا نورث.

ان ما يدفع هذا الاحتمال القائم هو التنغيم الحاصل من خلال السكتة فى الحديث الشريف.

---

(٧٢) راجع شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ١٧ .

(٧٣) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ١٧ .

(٧٤) للدكتور كمال بشر حديث جاد عن دور السكتة فى أسلوب الاختصاص. راجع كتاب دراسات فى علم اللغة. راجع ص ٢٧ وما بعدها.

ثانى عشر: المصدر بين المفعول المطلق والنيابة عن الفعل

يأتى المصدر مفعولا مطلقا. مؤكدا أو مبينا للنوع أو للعدد كما فى قولنا:

ضربته ضربا - كلمته كلاما عنيفا - ضربته ضربتين.

وتختلف صورة المفعول المطلق فى هذه النماذج عن صورته إذا جاء نائبا عن فعله كما فى قول الشاعر:

فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

وقول الآخر:

فندلا زريق المالَ ندل الثعالب

وقولنا: قياما يا على وأكلا الطعام ونوما مبكرا.

والخلاف بينهما يتحدد على النحو التالى:

١ - أن وظيفة المصادر فى التصور الأول للتوكيد تارة ولبيان النوع أو العدد تارة اخرى. بينما تتعدم هذه الوظائف مع المصدر النائب عن فعله فينتفى أن يكون دالا على التوكيد لرفض أن يكون عامله «المؤكّد» محذوفا حين التوكيد. وينتفى أن يكون للنوع لأنه بحاجة إلى وصف وإذا وصف يكون قد اتبع قبل تمام عمله وهو ما يُرفض لدى كثير من النحاة. وينتفى أن يقصد به عدد لأنه لو خرج عن الافراد ما اصبح نائباً عاملاً.

٢ - أن المصادر فى الأسلوب أى عند كونها مفاعيل مطلقة أسلوبها خبرى يحتمل التصديق والتكذيب على حين أن المصادر فى التصور الثانى أى عند كونها نائبة عن فعلها أسلوبها يأتى إنشائياً إذا كان دالاً على الأمر.

٣ - المصادر فى التصور الأول غير عاملة ولاتأثير لها فيما بعد. على حين أنها فى التصور الثانى قائمة مقام الفعل فى عمله؛ فإن قولنا: «أكلا الطعام» مساوٍ

تماماً لـ «كُل الطعام». لهذه الأمور فنحن نستبعد أن تكون الدلالة النطقية الآتية من المصادر النائبة عن أفعالها مساوية للدلالة النطقية للمصادر المعربة مفعولاً مطلقاً. فالنائبة مصادر طلبية مرادها مراد الأفعال أو قل مرادها اسماء الأفعال؛ وعلى هذا فتقدير فعل لها لا أساس له من الصحة وبخاصة أن الحكم عليه أى الفعل بوجوب الحذف يوحى بعدم إمكانه أساساً ومن ثَم بفقدان تصوره؛ وهنا فإن الحكم أيضاً بان هذا المصدر المنصوب من قبيل المفعول المطلق حكم ينتابه شك كبير لأنه منفى العامل أساساً. فهل بالإمكان تصوره فعلاً أو اسم فعل؟ أحسب ذلك أمراً ميسوراً مقبولاً.

ثالث عشر: همزة إن بين الفتح والكسر

لعل الوصل والسكت هنا وهما دلالتان تنغيميتان أمران لازمان لفهم بعض الأمور المتصلة بهذا الموضوع؛ لأننا نتصور حين كسر همزة إن وجود سكتة قبل «إن» المكسورة على حين أننا ندرك أن هناك وصلاً نطقياً بين «إن» المفتوحة وما قبلها يؤكد ذلك ما نراه من كسر للهمزة فى أول جملة مقول القول حين يأتى القول حقيقياً لا محَلياً. ويؤكد ذلك أيضاً ما إذا جاءت «إن» فى أول جملة جواب القسم كما فى الآيتين الكريمتين:

قوله جل وعز: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ **(مريم:٣٠) . وقوله جل شانه:** ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ **(العصر: ١ ،٢)** . فلا شك أن السكت هنا أمر يميز البدء بمكسورة الهمزة وقد يوضح ذلك تماماً ما نراه من جواز الأمرين الكسر والفتح فلا إدراك لهما ولا تحديد لأحد الاحتمالين إلا بناء على النغمة التى نفرض من خلالها فصلاً أحياناً ووصلاً أحياناً أخرى.

فمما يجوز فيه الكسر والفتح وقوع الأداة «إن» بعد إذا الفجائية ويقول النحاة فى قول الشاعر:

وكنت أُرى زيدا كما قيل سيدا إذا انه عبد القفا واللهازم

لو تصورنا الكسر لكان المراد «فإذا العبودية حاصلة». وكى نؤكد هذا القول أيضاً ننظر إلى وجود «إن» فى جواب القسم الذى ظهر فعله كما فى قول الشاعر:

أو تحلفى بربك العلى أنى أبو ذيالك الصبى

فالكسر حاصل باعتبار أن جملة «أنى أبو» جواباً للقسم.

وهل هناك من فهم تنغيمى أكثر من هذا؟ حيث يكون التركيز على ذلك الجواب الذى ينتظره القسم ويتشوق إليه وهو الذى يأتى بنغمة تختلف عن نغمة القسم. أما الفتح فعلى تقدير إسقاط خافض وكأن وصل الكلام: تحلفى بأن أبو ذيالك الصبى. والفارق بين الاعتبارين الكسر والفتح واضح حيث يلحظ فى الأول التوكيد ويلحظ خلو الثانى منه.

رابع عشر: الاستفهام والتنغيم

الجملة الاستفهامية كما هو معلوم جملة إنشائية ونحن ندرك أن التنغيم يقوم فى هذا الأسلوب بدور هام حيث يضحى قيمة خلافية يحدد هذه الجملة إزاء الجملة الخبرية رغم وجود أدوات الاستفهام؛ لأجل ذلك فنحن نؤثر بيان أهمية التنغيم حين تضيع الأداة التى هى دليل على الأسلوب دون وجود قرينة أخرى تنبىء عنه (٧٥).

فمن الآيات الجليلة التى يقوم التنغيم دليلاً على كونها استفهامية قوله جل وعز: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ (التوبة: ٦٢) وهى تساوى أيحلفون؟ على إنكار وقوع ذلك والتعجب منه والتوبيخ عليه. ومن ذلك أيضاً قوله عز من قائل: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (الشعراء: ٢٢) وهى تساوى «أوتلك نعمة تمنها على»؟

ومن مأثور كلام العرب قول امرأة للرسول الكريم ﷺ: «ندى من لاصاح ولا أكل» وهى جملة تساوى: أندى من لا صاح ولا أكل؟

ومن أمثال الميدانى قولهم: «تعلمنى بضب أنا حرشته» أى أتعلمنى؟

ولعل مجال الشعر يفيض بكثرة من هذه الاستخدامات التى تضحى النغمة وهى أمر سياقى دليلاً على الاستفهام دون وجود أداة . فالشاعر يستفهم قائلاً:

شكوت فقالت كل هذا تبرما بحبى. أراح الله قلبك من حبى

والمراد: أكل هذا تبرماً بحبى؟. ويقول الآخر:

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

أى: أأبيت أسرى؟.

---

(٧٥) تناولنا ظاهرة الاستفهام فى رسالة الماجستير «القيمة النحوية للموقع» ونحن نعود إليها مفصلين أمرها بعض الشىء ومضيفين إليها . المؤلف.

لقد استطاع شاعر كعمر بن أبى ربيعة أن يعتمد على النغمة فيما اعتمد بديلاً عن أداة الاستفهام حين قال:

أبرزوها مـــثل المهـــاة تهـــادى　　بين خـــمس كـــواعب أتراب

ثم قـالوا: تحـبـهـا قلت بهـرا　　عـدد النجم والحـصـا والتـراب

فالاستفهام هنا ملحوظ من خلال تنغيم جملة «تحبها» والضغط عليها ضغطاً يؤكد ذلك الاستفهام.

إن النماذج التى تعبر عن النمط التنغيمى كثيرة ولعل توزيع المراد الاستفهامى إلى معان أخرى كأن يدل الاستفهام على الإنكار أو التوبيخ أو على النفى يرجع إلى الاختلاف التنغيمى بين أنماط هذه الجمل.

إن جملة واحدة يمكن أن توضع فى مجال الاخبار تارة والاستفهام تارة أخرى بناء على الفارق النغمى؛ حيث من الممكن أن أخبر عن نجاح محمد فأقول فى ذلك: محمد ناجح. وحيث يمكن أيضاً أن أستفهم عن نجاحه فأقول غير مستخدم للأداة: محمد ناجح؟ ضاغطاً على مقطع من مقاطع هذه الجملة وموحياً فيها بدلالة الاستفهام.

هل يمكن أن أفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية والنموذج الحاكم لهما واحد إلا من خلال التنغيم! إن وضعنا لعلامة استفهام مكتوبة وراء كم الاستفهامية لا ينبىء عن استفهام إن لم تكن الجملة فى أساسها تحمل نغمة الاستفهام. إن عدم وجود علامة الاستفهام ليس معناه دلالة «كم» على الاخبار والتكثير إن لم تكن الجملة ذاتها تحمل نغمة التكثير لا الاستفهام.

إن جملة فيها «كم» الاستفهامية لهى جملة ناقصة النطق والفائدة، تحتاج إلى جواب يتمم معناها على حين أن جملة فيها كم الخبرية لهى جملة مفيدة قائمة بذاتها لا تحتاج إلى شىء. فهل نطق جملة لها بقية يساوى نطق جملة قد تمت وانتهت!. لا مندوحة عن جعل التنغيم مفرقاً بين الأداتين إذاً.

إلى هنا يمكن أن نتوقف عند حدود ظاهرة التنغيم وكونها سبيلاً لفهم نحوى، كما بدا لنا من درس كثير من الأفكار النحوية. وإلى هنا يمكن لنا أن نتصور أن العنصر الأدائى للغتنا عنصر حاكم للنظام الخاضعة له. فلا سبيل للتقعيد النحوى إلا من خلال اعتباره والأخذ به ؛ ومن هنا أضحى ترقيمه أمراً مطلوباً. وهو أمر يحتاج إلى جهد يضع فى اعتباره إحصاء الرموز الكتابية المعبرة عن ظواهره الصوتية ويضيف إليه ما خلا أمره من الرمز الكتابى. وهذا جهد أرجو أن ييسر لى الله كتابته فى المستقبل القريب بإذن الله .

لنجعل الأداء أساساً من أسس الفهم النحوى ولنمش مع ما سار عليه المعربون لمطلع قصيدة الحصرى القيروانى:

ياليل الصب متى غده أقيام الساعة موعده

فمن توقف نطقه على كلمة الصب قائلاً: ياليل الصب. فمعنى ذلك لديه أن المنادى من قبيل المنصوب لأنه مضاف. وأن بداية الجملة الاستفهامية بعده قول الشاعر: متى غده؟.

وحين يتوقف نطقه على كلمة «ليل» قائلاً: ياليل. فإن المنادى هنا من قبيل المبنى على الضم لكونه نكرة مقصودة، ويكون بدء الجملة الاستفهامية: الصب متى غده

ولو وقف النطق عند حدود «يا» وحدها فإن تصور «يا» للتعجب حينئذ أمر وارد ومقبول. ويكون بدء الاستفهام حينئذ قوله: ليل الصب متى غده؟

فما الذى يرى من خلال هذه المواقف التنغيمية؟

الذى حدث أمور كثيرة منها اختلاف الدلالة؛ لأن المستفهم عنه مختلف أمره مع اختلاف كل نِداءٍ، وكذلك المنادى. ومنها اختلاف الحكم الإعرابى للوظائف التى تحملها كلمات هذه الجملة. ومنها إمكان أن يكون هناك اختلاف عظيم بين الجملتين بأن تصبح ندائية مرة وتعجبية مرة أخرى.

إذا تصورنا كل ذلك علمنا كيف يكون التنغيم حاكماً لهذه الجملة وأمثالها.

هل آن لنا بعد هذه القضايا أن نعتبر التنغيم مظهراً من مظاهر الفهم النحوى. وغير هذه القضايا ربما كان كثيراً مما لم نتعرض له بتنقيب. هل آن لنا أن ندرك أن سبيل الفهم للغة أساس اعتمادها على المشافهة أمر تحكمه المشافهة وهو التنغيم؟ (٧٦).

سؤالان يتركان بعد كل ما قلت قيد البحث. وما جئت به من تدليل حسبان خاص يجيب بكلمة «نعم» عن هذه السؤالين.

---

(٧٦) كل الأساليب الافصاحية يمكن فهمها من خلال الظاهرة الصوتية المسماة بالتنغيم، كأساليب المدح والذم فى اللغة وأساليب الاستثناء حين يأتى الاسلوب تاماً مرة ومفرغاً اخرى وأيضاً أساليب القسم. وكلها أمور يجب أن يُلتفت حين القيام بدرسها إلى وعى هذه الظاهرة الأدائية.

الجناس التام بين
المقطع والنبر

هذا الموضـوع [٧٧] يحـاول فى ثناياه أن يحقق زعماً علمياً طالما شغله وعناه. هل تستطيع معطيات علم أن تُلقى ضوءا كاشفاً على معطيات علم آخر؟

الجـواب ميسـور وبدهى؛ فـعلوم القـول تتكاتف لتـصل إلى الحـقـيقـة من خـلال الرابط والرؤية الشـاملة والمبـاحث السابقـة لعلهـا قد وضـحت طرفاً من ذلك. فـمـا استخدام الصوت وسيلة لفهم صرفى أو فهم نحوى إلا دليلاً يؤكد ذلك.

وهذاالبحث محاولة متواضعة لاستخدام معطيات علم اللغة للتوصل إلى تفسير قضـيـة بلاغـيـة هى الجناس التـام حيث يُظن أن التـمـام هنـا جاء من خـلال الاتفاق اللفظى - أعنى الصـوتى - بين الكلمتين مع اختـلاف فى المعنى بينهـما؛ وحيث يكون البحث لـفظياً أو صـوتياً فـالأولى أن نترك لعلم الأصـوات خـاصـة وقـرينيـه الصـرف والنحو تحديد نوع الاتفاق إن كان ثَمة اتفاق.

والفـرض الذى يقدمـه البحث من خـلال هذه الرؤية أن القول بوجود اتفـاق لفظى تام فيما أسماه البلاغيون الجناس التام قول تنقضه النظرة العلمية وتحاول نفيه. إن الدراسة المقطعية والنبرية بالإضافة إلى الاعتبارات النحوية والصرفية تنفى نفياً جازماً أن يكون هناك ما يُسمى الجناس التام.

فما حقيقة الجناس التام كما يراه القدامى؟

---

(٧٧) نشر هذا البحث فى حولية كلية دار العلوم - العدد السادس عام : ١٩٧٥ - ١٩٧٦م بإيجاز ونحن نتناوله الآن بعرض شامل يبين جوانبه بإفاضة.

لقد عرفه أرباب البديع بعبارات مختلفة اللفظ متفقة المعنى فقد قال ابن المعتز [٧٨] عنه بأنه أن تجىء الكلمة تجانس أخرى فى بيت شعر أو كلام. أى تشبهها فى تأليف حروفها. وقال عنه قدامة: هو أن تكون فى الشعر معان متغايرة قد اشتركت فى لفظة واحدة وألفاظ متجانسة مشتقة. وقال عنه ابن الأثير حقيقته أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً.

تلك آراء تثبت أن مراد الجناس اتفاق لفظى بين الكلمات مع اختلاف فى المعنى. ومهما قسم البلاغيون الجناس إلى أقسام بحسب صورة الاتفاق اللفظى فإن ما يعنينا هو القسم المسمى بالجناس التام الذى يتفق فيه الركنان لفظاً ويختلفان معنى بلا تفاوت فى تركيبهما ولا اختلاف فى حركاتهما. والاتفاق اللفظى مراده الاتفاق فى نوع الحروف وعدد الحروف وهيئتها وترتيبها ولعل ذلك يوضحه عندهم قوله ﷺ **لأصحابه حين نازعوا جرير بن عبد الله البجلى زمام ناقته: «خلوا بين جرير والجرير»**. فالاتفاق بين جرير والجرير بعيداً عن حسبان «أل» التعريفية اتفاق تام عندهم فى عدد الحروف وترتيبها وهيئتها ونوعها؛ ومن هنا فإن النموذج من قبيل الجناس التام.

هذا وإن نسى هؤلاء كما أحسب أن تنوين جرير الأولى يبعد عنها الاتفاق الصوتى مع جرير الثانية غير المنونة والمحلاة بأل.

ذاك تعريف لفن الجناس عند القدامى وتحديد لنوع من أنواعه وهو التام. وهنا نجد لزاماً علينا أن نتعرف على حدود القيم الصوتية المسماة المقطع والنبر. وقد أدركنا قبل ذلك حقيقة المقاطع اللغوية عند حديثنا عن الميزان الصرفى. وبينا أن حدودها فى اللغة العربية خمسة باتفاق سائد بين العلماء يؤكده واقع لغة لم يختلف بنيانها المقطعى فى كثير منذ أن وصلت إلينا مكتوبة حتى الآن.

ولأن النبر قرين المقطع فإن توضيحاً له يصبح أمراً لازماً فى هذا الشأن ونحن نقول إن حقيقة المقاطع إذا كانت واضحة متفقاً عليها بين العلماء فإن أمر النبر فى

---

(٧٨) هذه التعريفات مأخوذة من كتاب «فن الجناس» للأستاذ الشاعر المرحوم على الجندى.

العـربيـة صـعب الوضـوح لأنه قـرين الدراسـات اللغـوية الحـديثـة وقـرين العـربيـة المعاصرة. ولأن النبر وسيلة كشفنا فى هذا المبحث؛ فإننا نحاول بيانه الآن.

لقـد بان طـرف من أمـر النبـر عنـد الحـديث عن التنغـيم حـين أدركنا أن التنغـيم حصاد أنبـار متعـددة. وهـا نحن نعـود إليـه مرة أخـرى لنعطيه قـدره من التفصـيل فى هذا البـاب.

لقـد أدركنا أن النبـر وضـوح نسبى لمقطع من مقـاطع الكلمة يفوق وضـوح المقـاطع الأخـرى المجـاورة له. وأكدنـا فيمـا سبق إجـمـاع المحـدثين على عـدم وجـوده قـاعـدة مسجلة ونظاماً محكماً فى إطار الدرس اللغوى القديم.

وإذا كان التنغيم قد أدرك إجمالاً عند القدامى مما جعلهم يتركون دلالات نحوية تُنبىء عنه؛ فإن النبر كان غامض الاحساس لديهم اللهم إلا حديثاً عن صوت الهمز أحياناً وتسميتهم له بالنبرة، حيث كانت القيمة النطقية لهذا الصوت تُوحى بقدر كبير من الضغط (٧٩).

ولهـذا نقـول إن النبـر (٨٠) لم يكن قـرين الرؤية القـديمـة للغة العـربيـة؛ ومن هنا فاعتباره لديهم لم يك موجوداً وهـذا عذر يُذهب عنهم مظنة التقصـير الكاملة فى عدم استخدام علماء البـلاغة له فى تفسـير بعض حقـائقهم البـلاغيـة لأنه إذا لم يُدرك تماماً على الجانب الصوتى. فهل من سبيل إلى إدراكه على المستوى البلاغى؟

لقد صاحبت رؤية النبر العربية المعاصرة فالقواعـد المقررة فى النحو العربى عن مكـان نبر الكلـمة لا ترتكز علـى تقليد قـديم إذ يبدو أنها كانت مستوحاة كما يقـول فليش (٨١) من اسـتعمـال الأدبـاء المصريين. استوحاها المستشرقان Kirston

---

(٧٩) فى كتاب القراءات القرآنية للدكتور عبد الصبور شاهين نهج كامل حول هذا الموضوع.

(٨٠) ربما كان لمح النبر موجوداً فى ذهن العروضيين وخاصة فى تمثل إيقاع ضاغط صاعد لركيزة الإيقاع فى التفعيلة العربية وهى الوتد المجموع.

(٨١) راجع كتاب العربية الفصحى لهنرى فليش. ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين ص ٥٠ .

و Erpenius فى بداية القـرن السـابع عـشـر. والصـورة التى سُـجلت لمواطن النبـر وضعت فى اعتبارها دراسة الكلمة المفردة غاية الأمر أن هذا التصور المفرد للنبر قد يوافق متطلبات التركيب فيظل كما هو وقد يتحول أحيانا وفقاً لما يطلبه التركيب ليصبح نبراً سياقياً بعد أن كان إفرادياً والذى يريد إيضاحاً فعليه بمراجعة ما كتب فى هذا الصدد من خلال كتابات الأساتذة الدكتور أنيس والدكتور تمام والدكتور بشر والدكتور أحمد مختار عمر (٨٢).

ويجدر بنا الآن أن نعرض تسجيلاً لمواضع النبر نأخذه من حديث الدكتور ابراهيم أنيس الذى يقول:

للنبر العربى أربعة مواضع أشهرها وأكثرها شيوعاً المقطع الذى قبل الأخير. ويمكن أن نلخص تلك المواضع فيما يلى:

لمعرفة مواضع النبر فى الكلمة العربية ينظر أولاً إلى المقطع الأخير فإذاكان من النوعين الرابع والخامس كان هو موضوع النبر، وإلا نظر إلى المقطع قبل الأخير فإن كان من النوع الثانى أو الثالث حكمنا بأنه موضع النبر، أما إذا كان من النوع الأول، نظر إلى ما قبله فإن كان مثله أى من النوع الأول أيضاً، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة. ولا يكون النبر على هذا المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا فى حالة واحدة وهى أن تكون المقاطع الثلاثة التى قبل الأخير من النوع الأول» (٨٣).

---

(٨٢) فى كتاب موسيقى الشعر العربى للدكتور شكرى عياد حديث عن نبر جويار فى نظريته عن الأوزان الموسيقية للشعر العربى. يستخدم التفعيلة فى هذه النظرية أساساً للفهم النبرى؛ ولأن تفعيلته كما أرى ينظر إليها منفصلة فالنبر عنده من الممكن اعتباره نبراً لغوياً. والذى يريد مزيداً عن نبر جويار فعليه بقراءة هذا الكتاب وعليه بقراءة رسالتنا للدكتوراة التى بعنوان «الزحافات والعلل فى عروض الشعر العربى دراسة وتقويم» ففيها حديث موسع عن نظرية جويار ورؤيته.

(٨٣) الأصوات اللغوية ص ١٢١ .

وإذا أردنا ترتيب المقاطع فإن الأول هو «ص ح»، والثانى هو (ص ح ح) والثالث هو (ص ح ص) ، والرابع (ص ح ح ص) والخامس (ص ح ص ص). والنبر السابق على المقاطع هو نبر كلمات على حين أن هناك نبراً آخر يُسمى نبر الجمل يقول فيه الدكتور أنيس:

«هو أن يعمد المتكلم إلى كلمة فى جملة فيزيد من نبرها ويميزها على غيرها من كلمات الجملة، رغبة منه فى تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص، وقد يختلف الغرض من الجملة تبعاً لاختلاف الكلمة المختصة بزيادة نبرها» (٨٤).

ومعنى ذلك أن للنبر نوعين إفرادى وسياقى. وفى بحثنا هذا حاولنا استخدامهما معاً وأضفنا إليهما أحياناً عنصرًا يشملهما معاً وهو التنغيم. وبعد ذلك العرض الخاص بالنبر. وبعد تفهمنا للمقطع من خلال الدراسات السابقة نحاول إثبات الرأى الذى يرفض عدم التماثل الصوتى فيما أسماه البلاغيون الجناس التام واضعين الفروق القطعية والنبرية بالإضافة إلى فروق التركيب والصرف وهما فرضان ذهنيان فى بعض التصورات استخدمتهما أيضاً لوجودهما واستخدامهما والوعى بهما لدى القدامى من اللغويين. فإلى نماذج البلاغيين وأمثلتهم وإلى محاولتهم تصور هذه الفروق.

النموذج الأول (٨٥) : يقول الشاعر:

ونمْ فى أمان بالحبيب ولا تخف لقائط واش فى لقاء طواشى

والمجانسة حاصلة بين: لقائط واش ولقاء طواشى.

والفرق الصوتى بينهما واضح

فعلى مستوى التركيب يتكون النموذج الأول من: «لقائط» وهى مفعول به وكلمة «واش» وهى اسم مجرور بالإضافة معلة اعلالَ قاضٍ.

---

(٨٤) الأصوات اللغوية ص ١٢٢ .

(٨٥) النماذج المستخدمة هنا مأخوذة من كتاب خزانة الأدب لابن حجة الحموى. الجزء الأول من ص ٢٥ إلى ص ٣٦. ومن كتاب فن الجناس للأستاذ الشاعر: على الجندى.

أما النموذج الثانى فيتكون من: «لقاء» وهى اسم مجرور بحرف الجر «فى» وكلمة «طواشى» وهى مضاف إليه منعته القافية أن يعل اعلال قاضٍ.

والفرق الصرفى بين النموذجين أيضاً واضح. وهو فرق البنية والوزن فيتمثل الأول فى مجىء كلمة «لقائط» صيغة جمع على زنة «فعائل» وهى صيغة لها أحكامها الصرفية التى تتجه بها صوب قسم منتهى الجموع الذى يمنع من الصرف ومن كلمة «واش» صيغة اسم الفاعل التى على زنة «فاع». أما النموذج الثانى فكلمة «لقاء» فيه مصدر على زنة «فعال»، و«طواشى» جمع على زنة «فواعل». والفرق المقطعى يظهر على النحو التالى:

يتكون النموذج الأول وهو «لقائط واش» من:

ص ح + ص ح ح + ص ح - ص ح ح + ص ح ص [٨٦].

ويتكون الثانى وهو: «لقاء طواشى» من:

ص ح + ص ح ح + ص ح - ص ح + ص ح ح + ص ح ح .

والفرق واضح فى نهاية النموذجين فالمقطع الأخير فى النموذج الأول من نوع (ص ح ص) والمقطع الأخير فى النموذج الثانى من نوع (ص ح ح). وأيضاً الفرق واضح فى كم المقاطع بمقارنة الكلمات. فالكلمة الأخيرة فى النموذج الأول مكونة من مقطعين بينما الكلمة الأخيرة فى النموذج الثانى مكونة من ثلاثة مقاطع.

النموذج الثانى: قول الشاعر:

قـــالت لقـــد هُنَّا هُنا مـــولاى أين جـــاهنا

قلت لهـــا إلـهنا صـــيـــرنا إلى هنا

---

(٨٦) نستخدم علامة (-) للفرق بين حدود الكلمات. والعلامة (+) للفرق بين مقاطع الكلمة الواحدة.

والمجانسة حاصلة بين قوله في البيت الثاني: الهنا - إلى هنا.

والتركيب الأول «إلهنا» مكون من اسمين الأول مبتدأ مضاف وهو لفظ الجلالة والثاني مضاف إليه وهو الضمير «نا».

والتركيب الثاني مكون من حرف جر وظرف وقع مجروراً له وهو: إلى هنا. وواضح ارتباط جملة «صيرنا» بلفظ الجلالة «الهنا»، كما يتضح ارتباط الجار والمجرور بقوله «صيرنا».

ومقاطع النموذجين وإن كان بينهما اتفاق افرادى لكن الخلاف في النبر فالمقاطع للأول:

ص ح + ص ح ح + صَ́ ح (٨٧) - ص ح ح

وللثاني : صَ́ ح + ص ح ح - صَ́ ح + ص ح ح .

والنبر حاصل بوضوح في الكلمة الأولى على المقطع الثالث وهو الهاء؛ على حين أن في الكلمة الثانية نبراً واضحاً على المقطع الأول في حرف الجر وكذلك على الهاء. يدل على ذلك الاحساس أن هناك وصلاً كاملاً بين مقاطع الكلمة الأولى بينما توجد سكتة توحى بالضغط في الكلمة الثانية بين حرف الجر «إلى» وبين المجرور «هنا» .

النموذج الثالث : قولهم:

وكم ساق في الظلماء والليل شاهد رواحـــل واط فـــي رواح لـــواط

والمجانسة هنا حاصلة بين: رواحل واط ورواح لواط

والتركيب يعتبر النموذج الأول مكوناً من مفعول به ومضاف إليه. ويعتبر الثاني من قبيل المجرور بالحرف والمضاف إليه. والصيغة الأولى على زنة «فواعل» ممنوعة من الصرف، وهي في النموذج الثاني مصدراً على زنة «فعال».

---

(٨٧) علامة (×) فوق المقطع دليل نبره.

ومن ناحية النسق المقطعى يتكون النموذج الأول من :

ص ح + ص ح ح + ص̆ ح + ص ح − ص ح̆ ح + ص ح ص .

ويتكون النموذج الثانى من :

ص̆ ح + ص ح ح + ص ح − ص̆ ح + ص ح ح + ص ح ح .

والفـرق واضح فى مماثلة المقـاطع بين كل كلمـة إلا أن المقطع الأخـيـر فى النموذجين مختلف. فهو فى الأول من نوع «ص ح ص» . وفى الثانى من نوع «ص ح ح» وفرق النبر أيضاً بينهما واضح. فالنبر فى النموذج الأول على المقطع الثالث من الكلمة الأولى وعلى المقطع الأول من الكلمة الثانية. لكن النبر فى النموذج الثانى على المقطع الأول من الكلمة الأولى وعلى المقطع الأول من الكلمة الثانية.

النموذج الرابع : قول الشاعر:

وأين إذا كـان الفـراق مـعـاندى مـطـالـع نـاء فـى مـطـال عـنـاء

والمجانسة هنا مبتدأ مؤخر لأداة الاستفهام «أين». وهى صيغة على زنة «مفاعل» وكلمة «ناء» مضاف إليه وهى صيغة على وزن «فاع» أو «فال» حسب ما يراه الصرفيون. أما «مطال» فهى كلمة مجرورة بفى وهى صيغة على زنة «مفعل» وكلمة «عناء» مضاف إليه صيغة على زنة «فعال».

ومقاطع النموذج الأول:

ص ح + ص ح ح + ص ح − ص ح ح − ص ح ص .

ومقاطع الثانى:

ص ح + ص ح ح + ص ح − ص̆ ح + ص ح ح + ص ح ح.

وفارق هذا التجانس مقطعياً ونبرياً كالنموذج السابق.

النموذج الخامس : قوله:

وسكنت قلبـــاً خـــافـــقـــاً يا ســـاكناً فى غـــيـــر ســـاكن

والمجانسة قائمة بين: ساكناً وساكن

والخلاف الصوتى بينهما واضح انبأ عنه كل شىء. فالفارق التركيبى واضح حيث «ساكناً» الأولى منادى منصوب بينما «ساكن» الثانية اسم مجرور بفى ولم يأخذ علامة فهو ساكن من أجل الوزن حيث أقصى ما يصل إليه مجزوء الكامل الذى منه هذا البيت أن يزيد عليه متحرك وساكن فيصير متفاعلاتن.

ومن هنا فإن التصور المقطعى لحدود الكلمتين مؤداه ما يلى:

الكلمة الأولى: ساكناً: ص ح ح + ص ح + ص ح ص.

والكلمة الثانية: ساكن: ص ح ح + ص ح ص.

ومعنى ذلك أن الكلمة الأولى نتاج مقاطع ثلاثة والكلمة الثانية نتاج مقطعين. والنبر فى الكلمتين مختلف فهو فى الأولى على المقطع الثانى الذى يتوسط مقاطع الكلمة. وفى الثانية على المقطع الأخير.

النموذج السادس : قوله:

وذى ذمـــام وفت بالعـــهـــد ذمـــتـــه ولاذمـــام له فى مـــذهب العـــرب

والجناس بين ذمام فى الشطر الأول وذمام فى الشطر الثانى.

والفارق واضح بينهما فذمام الأولى مضاف إليه مجرور منون، وذمام الثانية اسم لا النافية للجنس وهو مبنى غير منون.

والفارق بينهما يبدو على المستوى المقطعى. فمقاطع الكلمة الأولى هى:

ص ح + ص ح ح + ص ح ص .

ومقاطع الكلمة الثانية هى:

× ×
ص ح + ص ح ح + ص ح .

ومن هنا فإن المقطع الأخير من الكلمة الأولى مختلف عن المقطع الأخير فى الكلمة الثانية.ونحن نجد الكلمة الأولى متحملة لنبرين على مقطعيها الثانى والثالث؛ على حين أن الكلمة الثانية يقوى نبرها على المقطع الثانى وحده.

النموذج السابع: قول الشاعر:

قلت إذ قبلتُ وهما فمهُ قد تعديت واسرفت فمهْ

والفارق الصوتى واضح بين الكلمتين المتجانستين «فمه» الأولى تحركت بالضم المشبع بالمد و«فمهْ» الثانية ساكنة؛ حيث نهاية الشطر الأول والثانى يحكمهما الاتفاق فى تساوى «فعِلا» عروضياً.

والفارق من الناحية التركيبية بين الكلمتين واضح ف «فمه» الأولى مفعول به منصوب والهاء بها ضمير مضاف إليه. أما «مه» الثانية فهى اسم فعل للأمر بمعنى «اكفف» مسبوقة بفاء الاستئناف.

والخلاف الصرفى أساسه إذاً اختلاف بين صيغة لها حكم الأسماء قولاً واحداً. وصيغة تتردد فى ذهنهم بين الاسمية والفعلية.

أما الخلاف المقطعى فأساسه أن الكلمة الأولى مقاطعها:

×
ص ح + ص ح + ص ح ح

أما الكلمة الثانية فمقاطعها:

×
ص ح + ص ح ص.

فجماع الكلمة الأولى ثلاثة مقاطع أما جماع الثانية فحاصله مقطعان. وواضح أن الاختلاف قائم حين النظر إلى صورة المقطع الأخير من الكلمتين. ويأتى الفارق النبرى فى أن الكلمة الأولى يقوى نبرها على المقطع الأخير الممثل فى الضمير. أما

الكلمة الثانية فتحمل نبرين قويين. الأول على الأداة الفاء، والثانى على اسم الفعل الذى يعطى دلالة القطع والبت والأمر.

إنه لا وجود لفاصل نغمى بين الاسم والضمير فى الكلمة الأولى؛ على حين أننانجد سكتة نغمية واضحة بين الفاء وبين اسم الفعل «مه» وقد نشأ هذا الفارق اللفظى واضحاً وإن توافق الإيقاع الموسيقى بين وحدتيهما.

النموذج الثامن: قول الشاعر:

فمن يك يحلو له ما يصيب حراماً فإن حلالى حلا لى

والمجانسة بين كلمتى: حلالى و حلا لى .

والفارق الاعرابى أن «حلالى» الأولى اسم لإنّ بينما «حلا» الثانية فعل ماض ولى جار ومجرور. وجملة «حلا» خبر للأداة إن. وقد بدا أنه لا فارق من الناحية المقطعية إذا حسبنا الكلمتين فى النطق كتلة واحدة حيث مقاطع الأولى:

ص ح + ص ح ح + ص ح ح

ومقاطع الثانية أيضاً:

ص ح + ص ح ح + ص ح ح

والفارق أساسه نبرى. فالنبر فى الكلمة الأولى على المقطع الثانى. أما الكلمة الثانية ففيها نبران قويان على نبر المقطع الثانى ونبر على المقطع الثالث توحى به تلك السكتة الموجودة فى الكلمة الثانية بين الفعل «حلا» والجار والمجرور «لى» .

النموذج التاسع: قول الشاعر:

أملتهم ثم تأملتهم فلاح لى أن ليس لهم فلاح

ومع الفارق التركيبى بين «أملتهم» الماضية و«تأملتهم» الماضية أيضاً فإن المجانسة هنا بين «فلاح» الأولى و«فلاح» الثانية.

الأولى مكونة من فعل ماض مبنى على الفتح على زنة «فعل» كما يرى الصرانيون و«لى» الجار والمجرور. والثانية مكونة من كلمة واحدة هى «فلاحُ» وهى اسم اليس على زنة «فعال».

وبين النموذجين فارق مقطعى. حيث مقاطع الأول:

ص ح × ص ح – ص ح ح + ص ح

ومقاطع الثانى :

ص ح + ص ح × ح ح + ص ح ح.

وهنا نجد خلافاً فى المقطع الأخير بين النموذجين. وقد كان تمام الوزن الموسيقى مسلماً إلى وجود المقطع (ص ح ح) فى النموذج الثانى.

ويتحمل النموذج الأول نبرين قويين. الأول على الفاء فى المقطع الأول والثانى على المقطع الثانى «لا». أما النموذج الثانى فلا يتحمل إلا نبراً على المقطع الثانى. وما يبدو من نبر على المقطع الأخير فتصوره راجع إلى كونه قافية. ومعلوم فى القصيد العربى أن القافية تحمل قوة اسماع تميزها وتجعلها واضحة الجرس والسمع. وهذا لا يتأتى إلا بإيضاح لعل النبر سبيل من سبله.

النموذج العاشر: وهو قوله:

إذا جرح العشاق قالوا قمت فى مدار جراح فى مدارج راح

والمجانسة بين: مدار جراح ومدارج راح.

والنموذج الأول يتكون نحوياً من مدار الاسم المجرور، وجراح المضاف إليه. والكلمة الأولى على زنة «فعال» . أما النموذج الثانى فيتكون نحوياً من الاسم المجرور «مدارج» الذى هو على زنة «مفاعل» وكلمة «راح» التى على زنة «فعل». ومقاطع النموذج الأول هى:

ص ح + ص ح ح + ص ح − ص ح + ص ح ح + ص ح ص

أما مقاطع الثانى فهى:

ص ح + ص ح ح + ص ح + ص ح − ص ح ح + ص ح ح.

ويبدو الفارق مقطعياً فى آخر النموذجين. ويتحقق النبر فى النموذج الأول على المقطع الأول من الكلمة الأولى والأول أيضاً من الثانية، وفى النموذج الثانى يتحقق النبر على المقطع الثالث من الكلمة الأولى وعلى الأول من الكلمة الثانية.

النموذج الحادى عشر: قول الشاعر:

عـــــــضنا الدهر بنابه ليت مـــــــا حلّ بنا به

لعل الفارق بين النموذجين من الناحية النحوية واضح حيث يتكون الأول من حرف جر هو الباء، واسم مجرورهو الناب، ومضاف إليه يتمثل فى الهاء. ويتكون الثانى من جار ومجرور «بنا» وجار ومجرور آخر هو «به».

ومقاطع النموذج الأول:

ص ح − ص ح ح + ص ح ص

ويتكون الثانى من :

ص ح + ص ح ح − ص ح ص .

ومع إشعار السكتة بين الكلمتين فى قوله« بنابه» الثانية وهو أمر يحس تنغيما فإن النبر فى النموذج الأول وارد على الكلمة الأولى لأنها مقطع واحد. وفى الثانية على المقطع الأول. أما النموذج الثانى فالنبر فى الكلمة الأولى على المقطع الثانى. وفى قولنا «به» على باء الجر.

النموذج الثانى عشر: قوله:

يـــامـــن إذا مـــــــــــا أتـــاه أهـــــل المـــــــودة أولـــــم

أنـا مـــحـــبـك حـــقـــاً إن كـنـت فـى الـقـــــوم أو لـمْ

والخلاف التركيبى والصرفى بين الجملتين واضح. فأولم الأولى فعل على زنة «أفعل».

بينما «أو لم» الثانية حرفان أولهما للعطف وثانيهما للجزم.

والتصور المقطعى للنموذج الأول هو :

×

ص ح ص + ص ح ص

وللنموذج الثانى:

× ×

ص ح ص – ص ح ص .

فهما متفقان فى عدد المقاطع وكيفها وإن كان الخلاف فى عد الكلمات قائماً وما جاء الاتفاق مقطعياً إلا من خلال إضمار علامة بناء الماضى وتقديرها للقافية.

والنبر فى النموذج الأول على المقطع الأول. أما النموذج الثانى فالنبر فيه على المقطعين. ولعل هناك سكتة بين الحرفين (أو – لم)، وضغطاً ملحوظاً على الأداة «لم» يعطيان معاً دلالة صوتية توحى بذلك المضارع المحذوف المفهوم من الكلام السابق.

النموذج الثالث عشر: قول الشاعر:

أســـرع وســـر طالب المعـــالى بـكل واد وكل مـــهـــمـــه

وإن لحـــا عـــاذل جـــهـــول فـــقل له يا عـــاذل مـــه . مـــه .

والفارق التركيبى واضح. «فمهمه» الأول صيغة اسمية أخذت وظيفة المضاف إليه، بينما «مه مه» الثانية اسم فعل. والتصور المقطعى للنموذج الأول:

×

ص ح ص + ص ح ص

وللثانى:

ص ح ص – ص ح ص .

ومن هنا فالنبر فى الأول على المقطع الأول. وهو فى الثانى على المقطعين معاً.

ولنا أن نضيف أن النبر هنا يحكمه تصور إنشادى. فلا شك أن هناك سكتة فى البيت الثانى توضع بعد كلمة «عذول» وبين كلمتى (مه – مه) يتضح من خلالها خلاف صوتى بين النموذجين. كما أن اعتبار ما يُسمى باسماء الأفعال من قبيل اللغة المصحوبة بالتأثر والانفعال يوحى بهذا الفرق أيضاً.

فهل يمكن لناطق أن يسوى فى ضغطه وتنغيمه بين (مهمه) الأولى التى تمر سريعة دون توقف وبين اسمى الفعل المصحابين للبت والقطع.

النموذج الرابع عشر: قول الشاعر:

إن الـــذى مـــنـــزلـــه من ســحب دمــعى أمــرعــا

لـم أدر مــن بـعـــــدى هـل ضـــيع عـــهـــدى أم رعـى

والفرق التركيبى يتضح بينهما حيث جاء النموذج الأول «فعلا» أطلقت نهايته للقافية؛ على حين أن النموذج الثانى كلمتان هما «أم» والفعل «رعى». والصورة المقطعية للأول هى:

ص ح ص + ص ح + ص ح ح

وللثانى:

ص ح ص – ص ح + ص ح ح.

والنبر الأول على مقطع واحد هو الثانى. والنبر فى الثانى على المقطع الأول الذى يمثله الحرف «أم» ومثله «بل ولم وكم» مما يتحمل فى اللغة نبراً خاصاً، وكذلك على المقطع الثانى الذى يمثل أول مقطعى الكلمة الثانية «رعى».

النموذج الأخير : هو

كن كيف شئت عن الهوى لا أنتهى حتى تعود إلى الحياة وانت هى.

فما من خلاف بعد تصور الفرق التركيبى وهو معروف أن الكلمة الأولى تتحمل نبراً واحداً. بينما تحمل الثانية نبرين. كما أن دورى السكتة والإنشاء يقتضيان وقفة صوتية ما بين الضميرين : (أنت - وهى)؛ باعتبار أن الضمير الأول مبتدأ فى حاجة إلى حكم يتمم فائدته. وقد جاء ذلك عن طريق الاخبار. وإذا تمثلنا مسرحاً لغوياً لنطق النموذج الثانى لكان: وأنت مع سكتة تثير الشوق للخبر الذى يأتى بعد هذه السكتة ممثلاً فى الضمير «هى».

وبآخر ما حللناه نحسب أن النماذج السابقة جاءت غير بنت اختيار وقد حاولنا أن نبين ما نراه من وجود فارق صوتى فيما يُسمى الجناس التام. وقد تأتينا بعض نماذج للجناس التام نحس فيها بأن الاتفاق تام من الناحية الصوتية. فهل هذا يقف حائلاً أمام ما قلناه؟

إن ما يرد على هذا النحو من الاتفاق اللفظى حسبانه عندنا من قبيل المشترك اللفظى حيث يكون اللفظ واحداً والمدلولات متعددة. هذا المشترك اللفظى لا يعوق التفاهم اللغوى؛ لأن هناك صمام أمن كما يقول أولمان (٨٨) يتمثل فى السياق. فكثير من هذه الكلمات تنتمى إلى قطاعات مختلفة اختلافاً تاماً من الثروة اللفظية للغة. وإنه لمن الصعب أن نتصور أى سياق يلائم معانى كلمتين.

ومن نماذج ذلك المشترك الذى عده البلاغيون من الجناس التام قولنا: «تربت يمين المسلم وتربت يمين الكافر»؛ حيث تكررت كلمتا «تربت» باتفاق نبرى مقطعى وإن كانت الأولى بمعنى «استغنت» والثانية بمعنى «افتقرت» وما جاء خلاف المعنى إلا من خلال اعتبار السياق.

---

(٨٨) دور الكلمة فى اللغة - ستيفن أولمان ص ١٢٦.

ومن ذلك قول المتنبى :

لك يامنازل فى القلوب منازل.

فمنازل الأولى علم والثانية هى الدرجات والمراتب ولا خلط فى ذلك.

فالسياق عنصر أساسى فى فهم المراد بكل وسائله النحوية والدلالية يمكن أن يُدرج فى إطار ذلك ما يعرض للأداة من تعدد فى المعنى الوظيفى لها حيث تصلح «ما» لعدة معانٍ لا يحددها إلا اعتبار السياق. ولعل المراد من الحرف «قد» لن يُفهم إلا من خلال سياقه أيضاً فنحن نقول: «قد يجود الكريم وقد يبخل الجواد» ليبدو أن مراد قد الأولى للكثرة والثانية للقلة.

ما يخرج من نماذجنا عن الخلاف الصوتى أمره المشترك اللفظى كما رأينا فى لفظ «الساعة» فى قوله جل وعز: ﴿يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم - ٥٥). وكما نرى فى استخدام كلمة «عين لدلالات مختلفة. فهل يمكن أن يصور لنا ذلك الورود والتعدد للفظ الواحد أساساً حاكماً للتورية فى عرف البلاغيين؛ حيث الكلمة وإن لم يتكرر لفظها؛ فإن احتمال المعنيين أو الدلالتين للكلمة أمر قائم فيها وإن كان القصد موجهاً إلى المراد الثانى فإن مراد الأول وارد أيضاً وإلا لما تحقق أساس التورية.

وختاماً لدرسنا فإننا نقول إن البلاغيين قد تصوروا فيما درسناه من نماذج الجناس أن هناك اتفاقاً لفظياً تاماً فى الموقف الذى يؤكدون فيه وجود خلاف فى المعنى، ولو سألوا أنفسهم ما الذى أظهر ذلك الخلاف فى المعنى؛ لكان من الطبيعى أن يرد أمره إلى أن هناك قيماً صوتية فى التركيب يُعرف المعنى على أساسها. ولو لم يكن هناك من وجود لهذه القيم الصوتية لحدث ما تخشاه اللغة وترفضه عملية الكلام وهو اللبس والغموض الذى لا شك أنه بعيد الوجود فيما أوردناه من أمثلة الجناس التام.

مصادر البحث ومراجعه

- **المصدر الكبير - القرآن الكريم.**

- **الإتقان فى علوم القرآن**

لجلال الدين السيوطى. الطبعة الثالثة سنة ١٩٤١م.

- **أساليب الاستفهام فى القرآن.**

للدكتور عبد العليم فودة. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

- **أسس علم اللغة لماريو باى. ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر**

الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣م. منشورات جامعة طرابلس.

- **الأشباه والنظائر للسيوطى**

تحقيق طه عبد الرءوف سعد سنة ١٩٧٥م.

- **أصوات اللغة**

للدكتور عبد الرحمن أيوب الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣م.

الأصوات اللغوية

للدكتور إبراهيم أنيس الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١م.

- **البحث اللغوى عند العرب**

للدكتور أحمد مختار عمر الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**

لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات سنة ١٩٦٨م.

- التطور النحوى للغة العربية

برجشتراسز - سلسلة محاضرات نُشرت عام ١٩٢٩م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى

دار إحياء الكتب عيسى البابى الحلبى.

- خزانة الأدب

لابن حجة الحموى

- الخصائص لابن جنى

تحقيق محمد على النجار الطبعة الثانية

- حوليات كلية دار العلوم

العدد السادس سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦م.

- دراسات فى علم اللغة

للدكتور كمال بشر دارالمعارف سنة ١٩٦٩م.

- دراسة الصوت اللغوى

للدكتور أحمد مختار عمر الطبعة الأولى سنة ١٩٧٦م..

- دروس فى علم أصوات العربية

لجان كانتينو ترجمة صالح القرمادى سنة ١٩٦٩م.

- دور الكلمة فى اللغة

ستيفن أولمان ترجمة الدكتوركمال بشر - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٩م.

- رسالة الملائكة

لأبى العلاء المعرى ذخائر التراث العربى بيروت لبناز .

- الزحافات والعلل فى عروض الشعر العربى

رسالة دكتوراه للدكتور أحمد كشك سنة ١٩٧٨م. وقد طبعت الرسالة فى كتاب أخيرا فى دار غريب تحت عنوان «الزحاف والعلة»

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام

شرح وتحقيق محمد محيى الدين الطبعة الحادية عشرة سنة ١٩٦٨م.

- شرح التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى.

- شرح شافية ابن الحاجب

تحقيق الأستاذ محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيى الدين.

دار الكتب العلمية سنة ١٩٧٥م.

- شرح المفصل لابن يعيش

عالم الكتب بيروت

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك

محمد عبد العزيز النجار الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٣م.

- العربية الفصحى نحو بناء لغوى جديد

لهنرى فليش ترجمة الدكور عبد الصبور شاهين الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م.

- الأغانى لأبى فرج الأصفهانى

سلسلة تراثنا مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

- فن الجناس

للأستاذ الشاعر على الجندى - دار الفكر العربى سنة ١٩٥٤م.

- القافية والأصوات اللغوية

للدكتور محمد عونى عبد الرءوف سنة ١٩٧٧م.

القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث

للدكتور عبد الصبور شاهين سنة ١٩٦٦م.

- القيمة النحوية للموقع

رسالة ماجستير بكلية دار العلوم للدكتور أحمد كشك سنة ١٩٧٥م.

- الكافية فى النحو

لابن الحاجب الطبعة الثانية سنة ١٩٧٩م.

كتاب سيبويه

الطبعة الأولى المطبعة الكبرى سنة ١٣١٧ هـ.

اللغة العربية معناها ومبناها

للدكتور تمام حسان سنة ١٩٧٣م.

- مجلة المجلة

السنة العاشرة العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦م.

- محاضرات فى اللغة

للدكتور عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف بغداد سنة ١٩٦٦م.

- مناهج البحث فى اللغة

للدكتور تمام حسان الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥م.

- المنهج الصوتى للبنية العربية

للدكتور عبد الصبور شاهين مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.

- موسيقا الشعر العربى

للدكتور شكرى عياد الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨م.

تم بحمد الله

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
تقديم	٥
❑ فروع الدرس اللغوى ودور الأصوات :	
كتاب الله والدرس اللغوى	١١
علم اللغة	١١
علم الأصوات	١١
علم الصرف	١٢
علم المعجم	١٢
من وسائل الكشف المعجمى	١٢
الدرس النحوى	١٣
النحو جانب شكلى	١٣
المعنى فرع عن النحو	١٣
علم الدلالة أو المعنى	١٤
السياق المقامى والمقالى	١٤
فروع اللغة حلقات لا تنفصم	١٥
الأصوات وقيم تأليف الكلمات	١٦
التجاور الصوتى وحكم الكثرة أو القلة	١٦
العلامات الإعرابية	١٦
التنوين ضابط إيقاعى	١٧
التنوين قيمة صرفية	١٧
التنوين والاختزال التركيبى	١٨
التنوين ظاهرة دلالية	١٨
المظهر الصوتى يأخذ سمة المفاضلة	١٩

الموضوع	الصفحة
التخلص من التقاء الساكنين	١٩
درء التوالى	١٩
التناسب الصوتى	٢٠
❑ **الوزن الصرفى المقارن :**	
أولاً: الميزان الصرفى والحاكم له	٢١
الميزان والجذر الثلاثى	٢١
فكرة الأصول سمة الوزن	٢٢
ثانيا: الميزان المقطعى والحاكم له	٢٣
المقطع	٢٣
النظام المقطعى للغة العربية	٢٣
المقطع المفترض	٢٥
الميزان المقطعى يُطابق الاستعمال الواقعى	٢٥
إحساس القدامى بالوزن المقطعى	٢٦
ثالثا: بين الوزن الصرفى والوزن المقطعى	٢٧
الأصل بينهما	٢٧
الارتباط بحدود الدرس الصرفى	٢٧
ارتباط متعلم اللغة بهما	٢٨
بين العموم والخصوص	٢٨
رابعاً: بعض رؤى صرفية يمكن عرضها للمقارنة	٢٩
أوزان المجرد الثلاثى	٢٩
الكمية والوزن الصرفى	٢٩
الكيف والوزن المقطعى	٢٩
أوزان الثلاثى مقطعياً	٣٠
تحويل الماضى إلى مضارع مقطعياً	٣٧
تحويل المضارع إلى أمر مقطعياً	٣٨
المشتقات من خلال تصور مقطعى	٣٩

الموضوع	الصفحة

الـوزن والحـــاسب الالكـترونى ٤٠
الــوزن والتكامل اللغوى ٤٠

القلب المكانى :

تعريفه ونماذج منه ٤١
رأى الصرفيين ٤٢
تحليل للظاهرة ٤٤
كراهية التوالى حل من الحلول ٤٦

رأى فى نونى التوكيد:

طرائق التوكيد ٤٨
بين إن التوكيدية ونون التوكيد ٤٨
كونهما شيئاً واحداً ٤٩
السابقة واللاحقة ٤٩
تجنب اللبس ٥٠
ورودهما مع الاسماء ٤٩
ارتباط النون الخفيفة بالشعر ٥٠
الوقع الشعرى بين نون التوكيد وإنّ ٥٠

التنغيم ظاهرة نحوية :

■ الحاجة إلى اعتباره ٥١
التعريف به ٥٣
النبر ٥٣
التنغيم حصاد أنبار وقيم صوتية أخرى ٥٤
■ اللغة العربية وظاهرة التنغيم ٥٥
خلو العربية منه باعتباره ذا ملمح تمييزى ٥٥
إحساس المعاصرين بوجوده ٥٦
بحث عن التنغـيم فى أقـوال القدامى ٥٦
اعتمادنا على اللغة المعاصرة ٥٦

الموضوع	الصفحة
الدرس الصوتى والنحوى عند العرب	٥٧
احساس ابن جنى بظاهرة التنغيم	٥٧
إشارة فى قوة القانون	٥٧
إشارات من خلال الندبة	٥٨
قصة تُوحى بالتنغيم	٥٩
ـ التنغيم وبعض القضايا النحوية :	
أولاً: قضايا من النعت	٦١
الوصف بالجملة الإنشائية	٦١
آراء النحاة فى الوصف بالجملة الإنشائية	٦٢
نغمة الاستفهام تصل به إلى الإخبار	٦٣
الحذف فى باب النعت	٦٣
حذف المنعوت	٦٣
تفسير من خلال التنغيم	٦٤
حذف النعت	٦٥
المحذوف والتنغيم	٦٥
ثانياً: قضايا فى أسلوب الشرط	٦٦
حدود الشرط الوظيفية	٦٦
حدوده النطقية	٦٦
تصور نغمى	٦٦
دور السكتة	٦٦
رأى النحاة حول تقدم الجواب	٦٧
التقدم تأباه النغمة	٦٧
تقدم الجواب يعطى دلالة لا توجد مع حذفه	٦٨
أدوات الشرط بين الصدارة وعدمها	٦٨
التنغيم وجملة الشرط المحذوفة	٧٠
بقاء الأداة وحدها مع التنغيم	٧٠

الموضوع	الصفحة
الفسحة النطقية فى أساليب الشرط	٧٠
ثالثاً: أسلوب التعجب	٧٢
رواية يشك فى أمرها	٧٢
الأساليب السماعية والتنغيم	٧٣
الأساليب القياسية	٧٣
رابعاً: قضايا فى أسلوب التوكيد	٧٥
التوكيد المعنوى	٧٥
مطلب التوكيد اتهام لعطاء المتكلم والمستمع	٧٥
رأى فى التوكيد بالنفس والعين	٧٦
رأى فى التوكيد المعنوى	٧٦
رأى فيه	٧٧
السكت أساس لفهم الحرف «لا»	٧٨
من شذوذ توكيد الحرف	٧٨
دور النغمة فى نفى الشذوذ	٧٨
إدراك النحاة لدور السكتة	٨٠
خامساً: قضايا فى البدل	٨١
أنواعه	٨١
أقسام البدل المباين ومرجع التقسيم	٨١
اللبس والبدل المباين	٨١
دور التنغيم فى فهم البدل المباين	٨١
الانفعال بفارق بدل الإضراب	٨٢
إبدال الجملة من المفرد	٨٢
رأى فيه	٨٢
التنغيم وإبدال الجملة من الجملة	٨٢
رأى فى بدل الاشتمال	٨٣
سادساً: اسم الفعل	٨٤

الموضوع	الصفحة
الماضى منه	٨٤
الفارق بينه وبين مسماه	٨٤
دور الانفعال فى هذا الاسم	٨٤
اسم الفعل المضارع	٨٦
قلة ألفاظه	٨٦
تعبير لا شعورى	٨٦
المقارنة بين الاسم ومسماه	٨٧
اسم فعل الأمر	٨٨
التسوية بينه وبين مسماه	٨٩
كثرته	٩٠
مقارنة بينه وبين فعل الأمر	٩٠
ملاحظات حول اسماء الأفعال	٩١
نقاش حول حديث صاحب التسهيل	٩١
سابعاً: التحذير والإغراء	٩٣
فى ضوء دراسة اسم الفعل	٩٣
الانفعال وهذا الأسلوب	٩٣
الزمان واستخدام التحذير والإغراء	٩٣
ثامناً: أكلونى البراغيث	٩٤
ضعفها لدى النحاة	٩٤
تخريجات لهذه اللغة	٩٤
رأى للاشمونى	٩٥
ليست هذه اللغة بالشاذة	٩٥
التنغيم مفسر لها	٩٦
أسلوب الشعر المعتمد على التوتر مفسر لها	٩٦
تاسعاً: ما تختص به فاء العطف	٩٧

الموضوع	الصفحة
عـلاقة الربط بين جملتين	٩٧
الحـــكم بعجـــمة التركـــيب	٩٧
السكتة تزيل العجمة	٩٧
عاشراً: النداء ودور التنغيم فيه	٩٨
الغرض من النداء	٩٨
الإسماع مطلب لأسلوب النداء	٩٨
النداء والأداة المحذوفة	٩٩
تبرير النحاة لحذف حرف النداء	١٠٠
رأى لنا	١٠٠
التســـاوى بين نمـــاذج حـــذف الأداة وذكرها	١٠١
ميل النسق الشعرى إلى حذف الأداة	١٠١
قيام الضغط مقام المحذوف	١٠١
دور السكتة مع حذف المنادى	١٠١
قرب الأداة من اسماء الأفعال	١٠١
الندبة والاستغاثة والترخيم	١٠١
رؤيـــة التنغيم	١٠١
أسلوب النداء إنشائى	١٠١
حادى عشر: الاختصاص والتنغيم	١٠٢
بين الانشائية والخبرية	١٠٢
دور السكتة	١٠٢
ثانى عشر: المصدر بين المفعول المطلق والنيابة عن الفعل	١٠٣
المفعول المطلق	١٠٣
الفارق بين المفعول والنائب	١٠٣
النائب مراده مساوٍ لاسم الفعل	١٠٤
ثالث عشر: همزة إن بين الفتـــح الكسر	١٠٥

الموضوع	الصفحة
الوصل والسكت	١٠٥
الوصل مع الفتح والسكت مع الكسر	١٠٥
رؤية التنغيم	١٠٥
رابع عشر: الاستفهام والتنغيم	١٠٦
جملته انشائية	١٠٦
التنغيم محدد للاستفهام	١٠٦
رؤية التنغيم مع ضياع أداة الاستفهام	١٠٦
لغة الشعر وحذف الأداة	١٠٦
اختلاف مراد الاستفهام مرتبط بالتنغيم	١٠٧
التفريق بين كم الاستفهامية والخبرية	١٠٧
ختام القول فى التنغيم	١٠٨
العنصر الأدائى حاكم للغتنا	١٠٨
الترقيم مطلب ضرورى	١٠٨
رؤى تنغيمية فى مطلع قصيدة الحصرى القيروانى	١٠٨
الجناس التام :	
تتكاتف علوم القول	١١١
الجناس التام فى نظر القدامى	١١١
تعريفه عند ابن المعتز وقدامه وابن الأثير	١١٢
النبر والمقطع	١١٢
النبر فى العربية	١١٣
النبر قرين العربية المعاصرة	١١٣
النبر الإفرادى	١١٤
نبر الجمل	١١٥
عدم التماثل الصوتى فى الجناس التام	١١٥
من نماذج البلاغيين	١١٥

الموضوع	الصفحة
تصورات مقطعية ونبرية	١١٦
نماذج قد تُوحى بالتمام	١٢٦
المشترك اللفظى	١٢٦
السياق والجناس	١٢٧
أساس للتورية	١٢٧